جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم حقوق

المقاولاتية الخضراء كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانـــــــــــــــون

تخصص: قانون أعمال

إعداد الطالبتين:

- **تواهري مليسا**
- **بن نعمان ميليسة**

إشراف الأستاذة:

د . سليماني حميدة

لجنة المناقشة:

د/ عيلام رشيدة، أستاذ محاضر(أ)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .....رئيسا.

د/ سليماني حميدة، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... مشرفا ومقررا.

د/ ايت يوسف صبرينة، أستاذة محاضر (أ)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ..... ممتحنا.

تاريخ المناقشة: 2025/07/01.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات،

وبفضله وحده تنجز الأعمال وتتحقق الغايات.

له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،

عدد ما كان وعدد ما يكون

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة، التي كان لتوجيهاتها العلمية السديدة، وملاحظاتها الدقيقة، واهتمامها المتواصل الأثر الكبير في إنجاز هذه المذكرة، لقد كانت مثالًا للعلم، والالتزام، والدعم اللامحدود، فجزاها الله عني كل خير، وبارك في علمها وجهودها.

اهداء

إلى روح جدّتي الغالية...
رحيلك قبل تخرّجي بأيام كسر شيئًا في قلبي
لكني حملتُ فرحي إلى السماء، حيث تسكنين،
وهمست: "هذا النجاح لكِ يا جدّتي"...
رحمكِ الله وجعل ذكراكِ نورًا لا ينطفئ.

وإلى أبي الغالي...
يا من علّمني أن الكبرياء لا يكون إلا بالعلم،
وأن الشرف الحقيقي هو أن نصل بالاجتهاد والصبر...
شكرًا لك على كل شيء،
أطال الله في عمرك ورضاه.

إلى أمي الحبيبة...
يا نبع الحنان، يا من احتضنتِ ضعفي، وشجّعتِ قوتي،
سهرتِ، تعبتِ، بكيتِ فرحًا وحزنًا من أجلي،
أطال الله في عمركِ وحفظكِ لي،
تخرّجي هذا ثمرة من تعبكِ ودعائكِ.

إلى إخوتي الأعزاء... سليمان ومحمد، كنتما دائمًا إلى جانبي بحبكما،وبدعمكما الصامت الذي لا يقدّر بثمن
وإلى أختي مليكا المتغربة، التي رغم البعد، بقي قلبها يسكن قلبي

شكرًا لكِ على كل شيئ ، شكرا لقلبكِ الكبير الذي شعرت به في كل لحظة، وبارك لي فيك يا أعظم سند.

الى كل عائلتي لكم جميعًا كل الامتنان والتقدير على وجودكم ودعواتكم.

إلى أصدقائي الرائعين إلى ريان، لوناس، ليندا، مليسة، وآيات الهدى
أنتم أكثر من مجرد أصدقاء... أنتم عائلة القلب

الى رفيقتي في هذا المشوار ميليسة
شكرًا لقلبكِ، لصدقكِ، ولرفقتكِ التي كانت النور في الطريق.
هذا التخرّج ليس مجرّد شهادة، إنه رسالة شكر، ووفاء، وامتنان

تواهري مليسا

إهداء

إلى من كان ظلي إذا اشتدّ وهج الطريق،
وظهري إذا ثقلت الأيام،
إلى أبي، الرجل الذي علّمني أن الرجولة موقف،
وأن الصبر زاد، وأن الطموح لا سقف له...
لك يا والدي، كل الامتنان والاحترام والعرفان.

إلى من كانت أنفاسها دعاء، ونبض قلبها رجاء،
إلى من سهرت الليالي لتزرع في قلبي الطمأنينة،
إلى أمي... نبع الحنان، ومرفأ الروح، ودفء الأيام...
يا من علمتني أن العطاء بلا حدود هو أعظم أشكال الحب.

إلى أخويّ العزيزين، علي و نسيم
مَن كانا النور حين خفتت المصابيح، والسند حين انكسر الدرب،
يا من زينتما حياتي بالمحبة والبسمة والدفء،
كنتما لي أكثر من إخوة... كنتما رفيقين وأصدقاءً للروح.

إلى خالتي الحنون، ويزة التي كانت لي أمًّا ثانية،
بطيبتك، وحبّك، وحنانك، خفّفتِ عني متاعب الدرب،
أهديك من قلبي باقات عرفان لا تذبل.

إلى زميلتي في هذه المسيرة العلمية، شريكة الخطى والكلمة والسعي،
كنّا معًا على طريق واحد، تقاسمنا ، القلق، والأمل، شريكة الجهد والكفاح، رفيقة السهر والتخطيط...
فلك مني كل الشكر على الرفقة النبيلة والدعم الصادق (مليسا).

إلى أصدقائي الأعزاء، رفقاء الدرب وجمال الرحلة،
شكرًا لصدقكم، لدعمكم، ولرفقتكم التي لا تُنسى.

...وأخيرًا

...إلى كل من ذكرت
أهديكم ثمرة جهدي، عرفانًا وحبًا وامتنانًا،
.فأنتم الدافع، وأنتم الفرح الحقيقي لهذا الإنجاز

بن نعمان ميليسة

قائمة اهم المختصرات:

- AND **:** Agence Nationale des Déchets.
- FNEC : Fonds National de l'Environnement et du Climat.
- TAPD : Transfert des Activités Polluantes et Dangereuses.
- CET : Centre d'Enfouissement Technique.
- G20 : Group of Twenty.
- OECD : Organisation for Economic Co-operation and Development.
- GBP : Green Bond Principles

المقدمة

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات متسارعة في شتى المجالات، ترافقت مع تحديات بيئية متزايدة، أبرزها التغير المناخي، استنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور التنوع البيولوجي، وفي خضم هذه التحديات، برزت الحاجة إلى نماذج اقتصادية جديدة تتجاوز المفهوم التقليدي للنمو، وتتجه نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، ومن بين هذه النماذج، ظهرت المقاولاتية الخضراء كأداة فعالة تجمع بين أهداف الربح الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وتسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة، التي أصبحت اليوم ضرورة وليست خيارًا.

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يقتضي اعتماد سياسات ومبادرات قائمة على الابتكار البيئي والاجتماعي، وهو ما يفتح المجال أمام المقاولاتية الخضراء باعتبارها رافعة جديدة لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو وحماية المنظومات البيئية، فالمقاول الأخضر لا يسعى فقط إلى تحقيق عائد مالي، بل يعمل أيضًا على إيجاد حلول لمشاكل بيئية محددة، من خلال مشاريع مبتكرة تدمج مبادئ الاستدامة في صميم نموذجها الاقتصادي.

تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة من عدة جوانب، لكون المقاولاتية الخضراء تمثل مسارًا حديثًا ومتكاملاً لإعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وتوفير فرص شغل مستدامة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر التي تتوفر على إمكانيات بيئية وطبيعية هائلة يمكن أن توجَّه في إطار مشاريع خضراء خلاقة. كما أن هذا الموضوع يكتسب أهمية مضاعفة في ظل التوجهات العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والالتزامات المناخية الدولية التي تستوجب من الدول إدماج البُعد البيئي في مختلف سياساتها.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال استعراض الإطار النظري والتطبيقي للمفهوم، وتبيان آليات تفعيله على أرض الواقع، لا سيما في السياق الجزائري. وتسعى الدراسة أيضًا إلى إبراز الممارسات العملية للمقاولين الخضر، وتحديد التحديات التي تواجههم، وكذا الفرص المتاحة لدعم مشاريعهم عبر الأطر المؤسسية والتمويلية.

عليه فإن الاشكالية المطروحة في هّا البحث تتمثل في:

الى اي مدى يمكن اعتبارالمقاولاتية الخضراء كفيلة لتحقيق التنمية المستدامة؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي ، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية للمقاولاتية الخضراء، خصائصها، أنواعها، وأبرز ممارساتها، بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة. أما في الفصل الثاني، تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتشريح الواقع الميداني للمقاولاتية الخضراء في الجزائر، من خلال دراسة الآليات المؤسسية والتشريعية والمالية المعتمدة لدعمها، وتحليل مدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ان مفهوم المقاولاتية الخضراء كاتجاه ناشئ يجمع بين النشاط الاقتصادي والمسؤولية البيئية، من خلال تعريفها وبيان خصائصها وأهدافها التي تصبّ في تحقيق تنمية مستدامة. كما يعرض أنواعها الأساسية، البيئية والاجتماعية والتكنولوجية، التي تساهم في معالجة التحديات البيئية بطرق مبتكرة، وتركز المقاولات الخضراء على ممارسات مثل الرسكلة، إدارة الموارد الطبيعية، والتحكم في البصمة البيئية، إلى جانب دورها في مواجهة التغير المناخي عبر استخدام الطاقات المتجددة، الحد من الانبعاثات، وتشجيع الابتكار البيئي، مما يجعلها أداة فعالة في الانتقال نحو اقتصاد أخضر. **(الفصل الاول)**

ان واقع المقاولاتية الخضراء في الجزائر من خلال الآليات المعتمدة لدعمها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يسلط الضوء على المبادرات العمومية مثل الابتكار الإيكولوجي، ودور الوكالة الوطنية للنفايات، وتجربة "الجزائر البيضاء" في مرافقة المشاريع البيئية، إلى جانب الاهتمام بتطوير الموارد البشرية من خلال دعم حاملي المشاريع البيئية، وتكوين الكفاءات في مجال الاقتصاد الأخضر، وتعزيز دور الإعلام في نشر الوعي البيئي، كما يتناول الفصل الجوانب التمويلية عبر استعراض الإطار التشريعي ،بالإضافة إلى الآليات

المؤسساتية ،وتمويل المؤسسات الناشئة البيئية، والسندات الخضراء، مما يعكس سعي الدولة لتهيئة بيئة داعمة للمقاولاتية الخضراء كرافد لتحقيق التنمية المستدامة.**(الفصل الثاني)**

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية الخضراء

تعد المشاكل البيئية اليوم من أكبر التحديات التي تواجه العالم، مثل التغيرات المناخية قلة الموارد الطبيعية، والتلوث المستمر، وقد أدى هذا الوضع إلى التفكير في نماذج اقتصادية جديدة تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية في نفس الوقت، ومن بينها المقاولاتية الخضراء التي أصبحت خيارا مهما لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

المقاولاتية الخضراء لا تعني فقط إنشاء مؤسسات تهتم بالبيئة، بل هي فكرة شاملة تقوم على إطلاق مشاريع مبتكرة تهدف إلى الربح، ولكن بطريقة تحمي البيئة وتخدم المجتمع في نفس الوقت. فهي تسعى إلى تقديم حلول مفيدة تساهم في الاقتصاد، ولكن دون الإضرار بالطبيعة، وتساعد أيضًا على خلق فرص عمل جديدة وصديقة للبيئة. (المبحث الاول)

في ظل التحديات البيئية المتزايدة، برز توجه عالمي نحو أنماط جديدة من النشاط الاقتصادي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو والتنمية من جهة، والحفاظ على البيئة من جهة أخرى. وتُعد المقاولاتية الخضراء إحدى أبرز هذه الأشكال، حيث تتجسد في مبادرات ومشاريع تعتمد مقاربات مستدامة في الإنتاج والتسيير. وتُبنى هذه المقاربات على إدراك عميق للعلاقة التفاعلية بين الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي، ما يدفع الفاعلين الاقتصاديين إلى تبني خيارات وتقنيات تقلل من الأثر البيئي وتستثمر في الحلول المبتكرة التي تُعزز من كفاءة استخدام الموارد وتقلل من النفايات والانبعاثات. كما تسعى هذه المقاولات إلى الإسهام في التصدي لتغير المناخ من خلال استثمارات واعية في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا البيئية، ما يجعلها فاعلًا حيويًا في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر مرونة أمام الصدمات البيئية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

ماهية المقاولاتية الخضراء

تعد المقاولاتية من العوامل الأساسية في دفع التنمية الاقتصادية، لكنها قد تضر بالبيئة إذا ركزت فقط على الربح. ومن هنا برزت المقاولاتية الخضراء كمشاريع تجمع بين الأداء الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال تقليل التلوث وانبعاثات الكربون. وتشمل هذه المشاريع مثلاً: إنتاج الأكياس القابلة للتحلل، استعمال الطاقة الشمسية، أو إعادة تدوير النفايات وهي تسهم في بناء اقتصاد أخضر وتحقيق التنمية المستدامة، مما جعلها محل اهتمام متزايد من قبل الحكومات والباحثين لدعمها وتطويرها[1] (المطلب الاول)،وتجدر الإشارة إلى أن المقاولاتية الخضراء لا تقتصر على نوع واحد، بل تأخذ أشكالًا متعددة (المطلب الثاني) .

المطلب الاول

التعرف بالمقاولاتية الخضراء

لقد اوجدت صعوبة كثيرة في تحديد مفهوم المقاولاتية بدقة، وهذا نظراً لتعدد المصطلحات المرتبطة به، مثل الريادة وريادة الأعمال، وايضا تعدد التعاريف التي اختلفت باختلاف التوجهات الفكرية والمدارس الاقتصادية. فقد اعتبره بعض الباحثين ظاهرة معقدة و ملتبسة ، ومن بين هؤلاء الباحثين William Gartner الذي اكد في دراسته سنة 1987 ان المقاولاتية لاتزال مفهوما غير متفق عليه بشكل موحد ، رغم هذا الاختلاف فلقد ساهم عدد من المفكرين في تطويره تدريجيا من بينهم Richard Cantillon هو اول من قام بستخدام المصطلح في الميدان حيث ربطها بالتاجر الذي يقوم باقتناء السلع بسعر معلوم ليبيعها مستقبلا بسعر مجهول متحملا المخاطر ،Say الذي راى المقاول او الريادي بانه ذالك الشخص الذي يقوم بادارة و تنظيم عناصر الانتاج، و ايضا Schumpeter فهو اعطى معنى اخر

[1] مقداد زينة ، دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بين الواقع و التحديات، مجلة بحوث في القانون و التنمية، مجلد 03, عدد01 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ،, ص 66

للمقاولاتية لم يكن من قبل حيث بالنسبة له فالفرد المقاول هو شخص مبتكر و مبدع يتوق للتجديد[1] (الفرع الاول) ،وتتميز المقاولاتية الخضراء بمجموعة من الخصائص اهمها السرعة و المرونة ، الطموح و تحقيق الثروة ،تحميل المخاطر،الابتكار و الابداع (الفرع الثاني) كما لها اهداف عديدة تكمن في المساهمة في الحد من التدهور البيئي ،تشجيع الابتكار البيئي ، خلق فرص عمل (الفرع الثالث)

الفرع الاول: تعريف المقاولاتية الخضراء

تعتبر المقاولاتية ظاهرة ذات طابع متجدد، تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وقد رافقت الإنسان منذ بدايات الحضارة، حيث ارتبطت بالمبادرة والإبداع في شتى مناحي الحياة. فهي لم تكن مجرد نشاط اقتصادي، بل كانت دومًا رمزًا للابتكار والقدرة على تجاوز التحديات وصناعة التغيير. ومنذ فجر التاريخ، ارتبطت المقاولاتية بأسماء المبدعين والمخترعين وروّاد التقدم، ممن تركوا بصماتهم في مجالات متنوعة. ومع تطور المجتمعات، حظيت هذه الظاهرة باهتمام متزايد من قبل المفكرين والعلماء في مختلف التخصصات، لما لها من دور محوري في تحفيز التنمية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبناء مستقبل أكثر استدامة

أما في السياق الجزائري، فإن المشرّع لم يُعطِ بعد تعريفًا دقيقًا ومتكاملًا لمفهوم المقاولاتية بالمعنى الحديث الذي يشمل الابتكار والاستثمار والمخاطرة[2]. إذ اقتصر التعريف القانوني على ما ورد في **المادة 549** من القانون المدني والتي تنص على أن**" :عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئًا أو أن يؤدي عملًا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"**[3] وهذا التعريف يتعلق أساسًا بعقد المقاولة في الإطار القانوني التقليدي، ولا يُعبر عن المقاولاتية

[1] مروة احمد و نسيم برهم ، الريادية و ادارة المشروعات الصغيرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2008 ،ص ص 07-08.

[2] بن خديجة منصف ،عبيد وهيبة ، المشاريع المقاولاتية البيئية كالية لتحقيق التنمية المستدامة ، عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، مجلد 3، عدد4 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ا، 2019،ص 117 _101 .

[3] الامر رقم 58-75 مؤرخ في 26سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني، ج ر ،العدد78 ،الصادر في 30سبتمبر 1975،المعدل و المتمم .

كمشروع اقتصادي أو نشاط ريادي.كما أشارت بعض الكتابات إلى أن المقاولة تُفهم قانونيًا على أنها تنظيم دائم يستخدم وسائل إنتاج قائمة على كيان مادي، ويُعتبر العمل تجاريًا إذا تم إنجازه وفق مشروع يرتكز على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، بدأ يظهر اتجاه جديد في عالم المقاولاتية يُعرف بـ"المقاولاتية الخضراء"، وتُستخدم له عدة تسميات مثل: المقاولاتية البيئية، المقاولاتية المستدامة، المقاولاتية الإيكولوجية، أو ريادة الأعمال الصديقة للبيئة. ورغم اختلاف المصطلحات، إلا أنها جميعًا تعبّر عن مفهوم واحد يتمحور حول الحد من الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي، والسعي إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

وبرغم من أن مفهوم المقاولاتية بمعناه الأكاديمي يُعتبر حديث النشأة، إلا أن جذوره تعود إلى فترة الثورة الصناعية في أوروبا، حين أدى التوسع الصناعي السريع إلى تدهور بيئي خطير تمثل في تلوث الهواء والمياه، ما انعكس سلبًا على الصحة العامة في المدن الصناعية الكبرى. وقد أثار هذا الوضع موجات من الاستنكار والقلق المجتمعي، مما دفع إلى المطالبة باتخاذ إجراءات ضد المتسببين في التلوث، فكان ذلك منطلقًا لظهور فكرة المقاولاتية ذات البُعد البيئي تُعد سنة 1990 محطة بارزة في مسار تعريف المقاولاتية الخضراء، حيث ظهرت أول محاولة من خلال كتاب "المقاول الأخضر" للمؤلف غوستاف

بارل، والذي قدّم تعريفًا لهذه الظاهرة باعتبارها" :فرصًا استثمارية تحمي الأرض وتُدرّ الأموال في الوقت نفسه." وقد اتسم هذا التعريف بطابع أخلاقي مثالي، إذ نظر إلى المقاولاتية الخضراء على أنها أداة لبناء عالم أفضل، يتحمل فيه المقاول مسؤولية بيئية واجتماعية تتجاوز الأهداف الربحية لاحقًا، قدّم **روبرت هال** تصورًا أكثر واقعية وعمقًا، حيث عرّف المقاولاتية الخضراء على أنها نظام يُسهم في تغيير الواقع البيئي والاجتماعي من خلال ابتكارات هادفة ومؤثرة. وقد فرّق في رؤيته بين نوعين من المقاولات الخضراء:[1]

[1] براهيمي صباح، المقاولاتية: من تحمّل المسؤولية البيئية إلى المقاولاتية الخضراء، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مخبر الدراسات التنموية الاقتصادية والمحالية، مجلد 5، عدد 1، كلية العلوم التجارية و التسيير ، جامعة احمد دراية ، ادرار، 2020، ص88.

- **المقاولة التجارية الخضراء**: التي تسعى إلى تعظيم الأرباح عبر استغلال الفرص البيئية، سواء من خلال تطوير منتجات خضراء أو تبني عمليات إنتاج صديقة للبيئة
- و**المقاولة الاجتماعية الخضراء**: التي تهدف بالأساس إلى نشر الحلول البيئية المستدامة، وتحويلها إلى مشاريع عملية تساهم في حماية البيئة، ولو على حساب العائد المالي المباشر

وعليه يمكن تعريف المقاولاتية الخضراء من الناحية البيئية بانها اكتشاف و تقييم و استغلال الفرص الاقتصادية التي تظهر نتيجة الاخفاقات البيئية في السوق ،وذلك عبر انشاء مشاريع جديدة قائمة على احترام البيئة ، و يشترك العديد من الباحثين في هذا التعريف لما يجمعه من عنصرين اساسيين : الروح المقاولاتية و الالتزام البيئي ، فان المقاولاتية الخضراء تسعى من اجل احداث تاثير ايجابي على المجتمع والاقتصاد و البيئة معا ، تستمد من خصائص ريادة الاعمال مثل الابتكار، المخاطرة ، خلق علامة تجارية جديدة ، و الانخراط في التحديات البيئية و الاجتماعية و هي في جوهرها وسيلة لتحويل المشكلات البيئية الى فرص اقتصادية قابلة للاستثمار من خلال تقديم حلول مستدامة[1] وامثلة للمشاريع في هذا المجال :

- شركات تنتج اكيسا قابلة للتحلل بدلا من البلاستيك التقليدي
- مؤسسات تطور حلولا للطاقة الشمسية في المناطق الريفية
- مقاولات تنشيط في اعادة تدوير النفايات و تحويلها الى مواد اولية جديدة .

فهذه امثلة تعبر عن مقاولاتية خضراء لأنها تستثمر في الابتكار البيئي وتُقدم حلولًا تخفف من الأثر السلبي على البيئة، مع تحقيق جدوى اقتصادية في نفس الوقت.

الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية الخضراء وركائزها

تعد المقاولاتية الخضراء مفهوما مركبا يجمع بين بعدين رئيسيين, البعد المقاولاتي الاقتصادي , أيضا البعد البيئي االذي يرمز له باللون الاخضر . و كما هو الحال مع

[1] بوقريط رشيدة ، سايبي صندرة، دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى وطني بعنوان: المقاولاتية في الاقتصاد الأخضر،كلية الحقوق و العلم السياسية ، جامعة عبد الحمد مهري ، قسنطينة ، سنة 2021، ص3

المفاهيم المركبة ،فان الخصائص الاساسية تستمد من المكان الاول ، اي المقاولاتية حيث ان البيئة تضيف عناصر تميز هذا النوع من المبادرات عن غيرها من المشاريع الاقتصادية التقليدية ، و بذلك فان المقاولاتية الخضراء تشترك في العديد من الخصائص مع المقاولاتية العامة ولكنها لديها خصوصيات مستمدة من بعدها البيئي [1] وإلى جانب هذه الخصائص التي تميز المقاولاتية الخضراء، فإنها تقوم على مجموعة من الركائز الأساسية التي تشكل الإطار الذي تستند إليه في تحقيق أهدافها البيئية والاقتصادية والاجتماعية(ثانيا)

أولا: خصائص المقاولاتية الخضراء:

بما ان المقاولاتية الخضراء مفهوماً حديثا نسبيا، يتميز بدمجه للأبعاد الاقتصادية والبيئية في آن واحد. ولتحقيق هذا التوازن، تتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأشكال التقليدية للمقاولاتية، وتُعبر عن توجهها نحو الابتكار، الاستدامة، والمسؤولية البيئية والاجتماعية. وفيما يلي أبرز هذه الخصائص:

1. **السرعة و المرونة :** فهي قادرة على التفاعل السريع مع الابتكارات البيئية و التغيرات في السوق، ما يجعلها اكثرة قدرة على التكيف .
2. **الطموح و تحقيق الثروة :** تسعى المقاولاتية الخضراء الى خلق الثروة ، ولكن في اطار يحترم البيئة و يعزز الاستدامة .
3. **تحمل المخاطر:** مثل المقاول التقليدي، يتحمل المقاول الأخضر مخاطر اقتصادية، لكنه أيضاً يتحمل مسؤوليات بيئية في سبيل الوصول إلى حلول مربحة ومستدامة.
4. **الابتكار والإبداع:** تُركز على تطوير أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات أو خدمات صديقة للبيئة، ما يمنحها تميزاً واستمرارية في السوق.[2]

فان المقاولاتية الخضراء بمجموعة من الخصائص التي تظهر بشكل واضح عند تبني المؤسسات لمبادئ التسويق الأخضر، حيث تسعى هذه المشاريع إلى تقليل الأثر البيئي

[1] براهيمي صباح، مرجع سابق ،ص 92.

[2] بوعافية بوبكر، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية-دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2022، ص 10.

وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في آن واحد. من أبرز هذه الخصائص، الحد أو الإلغاء الكلي للنفايات، وذلك من خلال تحسين العمليات الإنتاجية .لتقليل الفاقد واستخدام الموارد بكفاءة عالية. على سبيل المثال، تعتمد بعض الشركات، مثل شركة "باتاغونيا (Patagonia) " في صناعتها على مواد معاد تدريرها و تقلل من الفائض الانتاجي لتفادي تراكم النفايات ، كما تعمل ايضا المقاولاتية الخضراء على اعادة تشكيل مفهوم المنتج من خلال تصميم منتجات تراعي المعايير البيئية سواء في التصنيع او التغليف ، حيث تصنع من مواد اولية غير ضارة بالبيئة ، ويتم انتهاء استعمالها ، مثال عن ذلك شركة HP التي طورت برنامجا لاعادة تدوير خراطيش الحبر ضمن منظومة انتاجية مغلقة ، ومن جهة اخرى ، تسعى هذه المقاولات الى تحقيق توازن بين السعر و التكلفة ، اذ يقدم المنتج الاخضر بسعر يعكس قيمته الحقيقية وفائدته البيئية، مما يزيد من رضا المستهلك وثقته ، كما ان هذه المشاريع تجعل من الالتزام البيئي فرصة للربح و التنافس ، خاصة في ظل تزايد عدد المستهلكين الواعين بيئيا . مثال على ذلك : بعض الشركات الناشئة في مجال الاغذية العضوية التي تلقى اقبالا كبيرا ، رغم اسعارها المرتفعة نسبيا بسبب ادراك المستهلكين لقيمتها الصحية و البيئية [1].

ثانيا: ركائز المقاولاتية الخضراء:

تعد المقاولاتية الخضراء نمطًا جديدًا من النشاط الاقتصادي الذي يدمج الأبعاد البيئية ضمن الممارسات المقاولاتية. ويقوم هذا التوجّه على مجموعة من الركائز الأساسية التي تضمن تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية، مثل الابتكار الإيكولوجي، والاستثمار المستدام، والوعي البيئي، مما يجعلها أداة فعالة لدعم مسار التنمية المستدامة. والتي تتماثل فيمل يلي :

1- **المقاول الأخضر:** يتميز المقاول الأخضر بمجموعة من الخصائص التي يشترك فيها مع المقاول التقليدي، من أبرزها الطموح والاستقلالية، بالإضافة إلى تمتّعه ببصيرة نافذة تمكّنه من فهم الأمور بعمق واكتشاف الفرص التي قد لا تكون واضحة لعامة

[1] عمري حدة، المقاولاتية الخضراء في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، عدد 2،كلية العلوم الاقتصادية و التسير،جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ، 2022 ،ص 285.

الناس. كما يتّسم بالواقعية في تطبيق أفكاره ضمن السياق البيئي الذي ينشط فيه، ويتمتع بقابلية عالية للتعلّم وسرعة البديهة. وإلى جانب ذلك، فهو مثابر، قوي الشخصية، يمتلك مهارات إقناع فعّالة، ويملك رؤية مستقبلية تجعله دائم التطلع نحو الابتكار والتجديد في خدمة أهداف التنمية المستدامة[1].

2- الفكرة الخضراء: تعد "الفكرة الخضراء" نقطة الانطلاق الأساسية والركيزة الإبداعية للمشروع المقاولاتي الأخضر، إذ تجمع بين الابتكار والواقعية، وتشكل أساسًا متينًا لأي نشاط اقتصادي مستدام. وتتمثل هذه الفكرة في تصور منتج أو خدمة ذات طابع بيئي، سواء من حيث الخصائص أو طرق الإنتاج أو المواد الأولية المستخدمة، بما يستجيب لحاجات فعلية لدى الزبائن وفي الوقت ذاته يراعي حماية البيئة. وتُعد هذه الفكرة فرصة استثمارية واعدة في السوق، لما تحققه من توازن بين الجدوى الاقتصادية والبعد البيئي[2].

3 - الابتكار الاخضر: توجد العديد من المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الابتكار الأخضر، من أبرزها: "الابتكار البيئي"، "الابتكار الإيكولوجي"، "التقنيات البيئية"، "التكنولوجيات الخضراء"، وغيرها. وغالبا ما تستعمل هذه المصطلحات بشكل مترادف في الأدبيات العلمية، نظرًا لاشتراكها في الإشارة إلى نفس المفهوم العام، وهو تطوير حلول وتقنيات جديدة تراعي الأبعاد البيئية وتسهم في تحقيق الاستدامة[3].

4 – نموذج الاعمال الخضراء: تمثل نماذج الأعمال الخضراء إطارا حديثا يعنى بتطوير منتجات وخدمات وأنظمة تحمل فوائد بيئية ملموسة، من خلال تقليل استخدام الموارد، والحد من النفايات، مع الحفاظ على الجدوى الاقتصادية. وتمتاز هذه النماذج بتأثير بيئي أقل مقارنةً بنماذج الأعمال التقليدية. وتنقسم إلى نوعين رئيسيين:

[1] بوعافية بوبكر، مرجع سابق،ص ص 14-15.
[2] زينة مقداد, مرجع سابق ص 71.
[3] بوقريط رشيدة، سايبي صندرة، مرجع سابق ،ص 5.

- **نموذج الحوافز،** ويشمل أنظمة البيع الوظيفي أو خدمات المنتج، التي تُصمم لتكون أكثر صداقة للبيئة.
- **نموذج دورة الحياة،** والذي يُصنّف إلى فئات وفقًا لمراحل سلسلة القيمة، سواء بشكل جزئي أو كامل، ويأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية منذ مرحلة ما قبل الإنتاج إلى غاية التخلص من المنتج وإعادة استخدامه[1].

5 – التصنيع الأخضر: يشير مفهوم التصنيع الأخضر إلى إنتاج منتجات تراعي الجوانب البيئية من خلال تصميم وتنفيذ عمليات إنتاجية فعالة ومستدامة. ويُعرّف التصنيع الأخضر على أنه الوعي بالمشكلات البيئية وأخذها في الاعتبار أثناء مزاولة الأنشطة الصناعية. ويستند هذا النهج إلى مجموعة من المبادئ، من أبرزها: جعل المنتجات قابلة لإعادة التدوير؛ استخدام المواد المعاد تدويرها من خلال جمع ومعالجة النفايات الناتجة عن المنتجات بعد استخدامها؛ اختيار مواد أولية صديقة للبيئة عبر تحليل خصائصها أو استبدال المكوّنات الضارة منها؛ تقليل استهلاك الطاقة في العمليات التصنيعية؛ وأخيرًا، تخفيض كمية المواد المستخدمة في تصنيع المنتجات بما يحقق الكفاءة ويقلل من الأثر البيئي[2].

الفرع الثالث: اهداف المقاولاتية الخضراء

تسعى المقاولاتية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتقاطع مع مبادئ التنمية المستدامة، إذ لا تقتصر غايتها على الجانب الربحي فحسب، بل تكتد لتشمل البعدين البيئي والاجتماعي، مما يجعلها مقارنة اقتصادية حديثة تهدف إلى خلق توازن فعلي بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من أبرز هذه الاهداف: المساهمة في الحد من التدهور البيئي(اولا)، تشجيع الابتكار البيئي(ثانيا)، خلق فرص عمل نوعية(ثالثا)، تعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول (رابعا)

[1] زينة مقداد ،مرجع سابق، ص ص 71-72.
[2] زينة مقداد، مرجع سابق،ص 72.

اولا: المساهمة في الحد من التدهور البيئي: عبر اعتماد عمليات إنتاجية نظيفة، واستعمال طاقات متجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتقليل من إنبعاث الغازات الدفيئة فعلى سبيل المثال: تلجأ بعض المقاولات في مجال الصناعة الغذائية إلى استخدام مواد تغليف قابلة لتحلل بدلا من البلاستيك، ما يعد ممارسة خضراء تسهم في تقليص النفايات.

ثانيا: تشجيع الابتكار البيئي: من خلال تصوير منتجات أو خدمات تعتمد على حلول إيكولوجية. فالمقاولات التي تصمم آلات موفر للطاقة أو أجهزة ذكية لمراقبة استهلاك المياه، تقد حلول تكنولوجية تساهم في حماية البيئة وفي الوقت ذاته تفنح آفاقا استثمارية جديدة.

ثالثا : خلق فرص العمل :كما تسعى المقاولاتية الخضراء إلى خلق فرص عمل نوعية تعرف ب "الوظائف الخضراء" مثل: مهن إعادة التدوير، الصيانة البيئية، الزراعة العضوية، والهندسة البيئية، وهي من الوظائف التي تساهم في تقليص البطالة وتحقق تنمية محلية عادلة ومستدامة.

ومن الجانب القانوني فإن تعزيز المقاولاتية الخضراء يتطلب تكييف الأطر القانونية الوطنية مع التحول البيئي وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات تشجع على استخدام الطاقات المتجددة، وتمنح امتيازات جبائية وتحفيزات مالية للمقاولات التي تدمج البعد البيئي في مشاريعها.

في الجزائر تم إدراج البعد البيئي ضمن السياسة العامة من خلال عدة قوانين مثل القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يشجع على إنشاء أنشطة اقتصادية تأخذ بعين الإعتبار الأثر البيئي[1]، كما نص قانون المالية لسنة 2020 على إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تستثمر في التكنولوجيات النظيفة، مما يعكس التوجه نحو ترسيخ المقاولاتية الخضراء في السياسة الاقتصادية[2].

[1] القانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 43، صادر في 19 جويلية 2003.

[2] قانون المالية لسنة 2020،مؤرخ في 11 ديسمبر2019، ج ر ، عدد 81، صادر في 30 ديسمبر 2019.

رابعا: تعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول: وذلك عبر توعية المستهلك بأهمية شراء منتجات صديقة للبيئة، كالمصابيح الموفرة للطاقة، أو السيارات الكهربائية، أو مستحضرات التجميل الطبيعية غيرالمجربة على الحيوانات، هذا التوجه يسهم في خلق مجتمع أكثر وعيا وأقل استهلاكا للموارد، كما تهدف إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسات عبر دمج البعد البيئي في استراتيجيات التسويق والإنتاج، مما يزيد من جاذبية المؤسسة في الأسواق الوطنية والدولية على حد سواء.

وفي المحصلة فإن المقاولاتية الخضراء لا تقتصر على كونها نشاطا إقتصاديا بل تمثل آلية استراتيجية للتحول نحو اقتصاد أخضر قادر على مواجهة تحديات العصر، خاصة تلك المرتبطة بالتغير المناخي، تلوث المياه والهواء، وفقدان التنوع البيولوجي، وهي بذلك تكرس مفهوما جديدا للمقاولة المسؤول بيئيا واجتماعيا وقانونيا.

المطلب الثاني

أنواع المقاولاتية الخضراء

مع تصاعد الوعي العالمي بأهمية التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، برزت المقاولاتية الخضراء كآلية فعالة لتجسيد هذا التحول على أرض الواقع، من خلال إطلاق مبادرات ومشاريع تدمج بين الربح والمسؤولية البيئية. غير أن هذا التوجه لا يتسم بالتجانس المطلق، بل يتفرع إلى عدة أنماط تختلف من حيث الأهداف، الوسائل، والآثار.

ويعكس تنوّع أشكال المقاولاتية الخضراء تعدد الرهانات المرتبطة بها؛ إذ نجد مشاريع تركز على الجوانب البيئية الخالصة مثل الحد من التلوث (الفرع الأول)، وأخرى تراعي الأبعاد الاجتماعية إلى جانب البيئية (الفرع الثاني)، في حين تتجه بعض المبادرات نحو توظيف التكنولوجيا والابتكار لاقتراح حلول بيئية ذكية (الفرع الثالث). هذا التصنيف يسمح بفهم أوسع لمدى تشعب هذا المفهوم، ويمهد لتحليل كل نوع على حدة وفقًا لخصوصياته.

الفرع الأول: المقاولاتية البيئية

نظراً للعالم الذي يشهد تغيراً بيئياً سريعاً بسبب النمو الصناعي والتوسع الحضري غير المستدام، فقد أصبحت ريادة الأعمال البيئية استجابة ضرورية للتحديات مثل التدهور البيئي وتغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية. أصبحت ريادة الأعمال الخضراء بأشكالها المختلفة، وريادة الأعمال البيئية على وجه الخصوص، نقطة محورية في المناقشات المعاصرة حول التنمية المستدامة(أولا)، والتي تسعى إلى التوفيق بين الاعتبارات البيئية والكفاءة الاقتصادية(ثانيا).

أولا : تعريف المقاولاتية البيئية: بما ان كثرت تنوع المقاربات والتعريفات التي تناولت مفهوم المقاولاتية البيئية، يمكن القول إن هذا المجال شهد اجتهادات متعددة حاولت الإحاطة بأبعاده ومكوناته الأساسية، وذلك كان بالنظر إلى تعقيد العلاقة بين النشاط المقاولاتي وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. فقد قام الباحثان **FONROUGE** و **PETZOLD** بتقديم تعريف للمقاولاتية البيئية باعتبارها ترتبط أساسًا باستغلال الفرص التي توفرها البيئة في سبيل حمايتها والحفاظ عليها، حيث ترتكز هذه المقاربة على تقييم الأداء المقاولاتي من خلال الموازنة بين العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يمثل توجهاً حديثاً لقياس فعالية المؤسسات ، ومن جهة أخرى تعرف المقاولاتية البيئية بشكل مختصر وواضح على أنها "المقاولاتية من أجل التنمية المستدامة"، وهو تعريف يعكس جوهر هذا النوع من المقاولاتية بوصفه أداة لخدمة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. كما عرفت بأنها عملية مركبة تبدأ باكتشاف الفرص وتقييمها، وتنتهي باستغلالها من أجل تقديم منتجات تتماشى مع متطلبات وأهداف التنمية المستدامة، أي أنها لا تقتصر على فكرة الربح فقط، بل تسعى إلى إحداث أثر إيجابي على البيئة والمجتمع كما تعتبر المقاولاتية البيئية نوعاً من الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية التي ترتبط مباشرة بالمجال البيئي، وتهدف إلى إنتاج سلع أو خدمات "خضراء" لا تؤدي إلى تلوث أو ضرر بيئي، كما تشمل أيضاً المشاريع ذات الطابع الوقائي التي تسعى إلى الحد من التلوث أو تفادي استنزاف الموارد الطبيعية.[1]

[1] بن خديجة منصف، عبيد وهيبة. مرجع اسابق، ص. 107.

ثانيا: دور المقاولاتية البيئية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة: ينعكس التوسع في إقامة المشاريع المقاولاتية وتوفير بيئة مناسبة لتنميتها بشكل إيجابي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة عند اتباع توجه مدروس يحدّ من الآثار السلبية. ويسهم دعم هذه المشاريع واستثمار المعرفة والابتكار التكنولوجي في تسريع وتيرة التنمية المستدامة، من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لاسيما عبر المشاريع ذات الطابع البيئي.

1 – البعد الاقتصادي والاجتماعي:

هي التي تُجسّد التوجه الاقتصادي من خلال اكتشاف الفرص واستثمارها بهدف تحقيق الأرباح، عبر إنشاء مشاريع أو مؤسسات جديدة، وتبنّي روح المبادرة والمخاطرة، والابتكار في المنتجات، وحسن إدارة الموارد بما يسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي. ويمكن اختصار دورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

- رفع الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وإعادة توجيهها نحو أنشطة أكثر مردودية.
- خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تنويع الإنتاج بفضل الابتكار في السلع والخدمات.
- تحسين القدرة التنافسية عبر التفاعل الواعي مع البيئة المحلية والدولية.
- نقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات المحلية.
- تجديد وتحديث المشاريع الاقتصادية من خلال إدخال تغييرات تنظيمية وهيكلية فعّالة.
- فتح أسواق جديدة واستقطاب شرائح مستهلكين مختلفة.
- دعم ريادة الأعمال عبر حاضنات الأعمال والمرافقة القانونية والمالية.
- المساهمة في رفع الناتج المحلي وتحقيق النمو، وتقليص الفقر والبطالة[1].

[1] بن خديجة منصف، عبيد وهيبة. مرجع سابق، ص ص 109-108.

2 - البعد البيئي:

تتجلى أهمية المقاولاتية البيئية في التزامها بالمعايير البيئية خلال جميع مراحل المشروع، مما يعزز ثقافة "الريادة البيئية"، ويشجع المؤسسات على تبني استراتيجيات مسؤولة بيئيًا. ويشمل ذلك:

أ- الإنتاج الأنظف، الذي يهدف إلى تقليل استهلاك الموارد ومنع التلوث عند المصدر، وهو ما يُحسن الكفاءة البيئية ويعزز جودة المنتج.

ب - التسويق الأخضر، الذي يُعد استجابة للانتقادات الموجهة للتسويق التقليدي، ويتمحور حول تطوير منتجات صديقة للبيئة وترويجها بطريقة تراعي المسؤولية الاجتماعية دون الإضرار بالربحية.

والذي يتأسس على أربعة محاور رئيسية:

1. **الحد من النفايات** عبر إعادة تصميم المنتجات لتقليل المخلفات.
2. **إعادة تشكيل مفهوم المنتج** ليكون صديقًا للبيئة من حيث المواد والتغليف والتدوير.
3. **الشفافية في العلاقة بين السعر والتكلفة** لضمان عدالة القيمة البيئية للمستهلك.
4. **تحقيق الربحية من التوجه البيئي،** من خلال استغلال تزايد وعي المستهلكين البيئي ومنح المؤسسة ميزة تنافسية طويلة المدى[1].

بذلك، تؤكد المشاريع المقاولاتية البيئية دورها كمحرّك محوري لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، من خلال الجمع بين الابتكار، المسؤولية البيئية، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: المقاولاتية الاجتماعية الخضراء.

[1] بن خديجة منصف، عبيد وهيبة، مرجع سابق ، ص ص 110-109.

تُعد المقاولاتية الاجتماعية الخضراء مقاربة حديثة توظف المبادئ المقاولاتية لمعالجة قضايا اجتماعية وبيئية في آن واحد، من خلال مشاريع تهدف إلى تحقيق أثر اجتماعي إيجابي مع الحفاظ على البيئة، ما يجعلها أداة فعّالة لدعم التنمية المستدامة.

- **تعريف المقاولاتية الاجتماعية الخضراء:**

يُنظر إلى المقاولاتية الاجتماعية على أنها حلول ابتكارية تتمثل في تطبيقات ناجحة لأفكار إبداعية تهدف إلى معالجة التحديات الاجتماعية وتقديم منتجات وخدمات تُحدث تغييراً إيجابياً في المجتمع. كما تعرف أيضا بأنها نوع من النشاط المقاولاتي يهدف إلى تشخيص ومعالجة المشكلات والاحتياجات الاجتماعية من خلال استخدام مبادئ ريادة الأعمال لتأسيس وإدارة مشاريع اجتماعية تحدث أثراً مجتمعيا ملموسا. ويقصد بها أيضا عملية مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بكفاءة وابتكار، من خلال إيجاد حلول مستدامة وغير تقليدية. وقد وصفها بعض الباحثين بأنها مقاربة متعددة الأبعاد تقوم على قيم وسلوكيات ريادية، بهدف تحقيق أهداف اجتماعية قائمة على استغلال الفرص وخلق قيمة اجتماعية مضافة. كما أن هناك من يرى أن المقاولاتية الاجتماعية تنطلق من مبادرة فردية أو جماعية تقوم على توظيف الموارد المتاحة والطاقات الكامنة لتلبية احتياجات المجتمع أو فئاته المختلفة، من خلال معالجة قضايا معينة أو تقديم حلول إبداعية لمشكلات قائمة. وتتنوع التعريفات من حيث نطاقها؛ فبينما يرى البعض أن المقاولاتية الاجتماعية تُفهم ضمن نطاق ضيق على أنها توظيف خبرات السوق في القطاع غير الربحي، يوسّع البعض الآخر المفهوم ليشمل كل نشاط إبداعي ذي هدف اجتماعي، سواء في المشاريع الاقتصادية ذات الأغراض الاجتماعية، أو في الريادة الاجتماعية داخل الشركات، أو ضمن القطاع غير الربحي أو الهجين الذي يجمع بين المقاربات الربحية وغير الربحية[1]

كما قدمت عدة منظمات تعريفات دقيقة للمقاولاتية الاجتماعية، نذكر منها:

[1] بن حكوم علي. المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة- دراسة حالة -،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه،التجارية وعلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية ادرار، جامعة احمد دراية، ، 2021، ص ص 52-51.

- المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا " :(ESSEC)مبادرة خاصة في خدمة الصالح العام، ذات غاية اجتماعية تتجاوز أو تضاهي الأهداف الاقتصادية ."
- منظمة العمل الدولية " :(ILO)منظمات تسعى إلى إيجاد حلول تتوافق مع المنظور الاقتصادي للمشكلات الاجتماعية[1]."
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " :(OCDE)نشاط خاص ذي هدف عام ينطلق من منطلق ريادي لا يهدف أساساً إلى تراكم الأرباح، وإنما إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عبر حلول مبتكرة لمشكلات الإقصاء الاجتماعي والبطالة[2]."
- معهد الريادة الاجتماعية: "فن تحقيق عوائد مالية واجتماعية من مشاريع استثمارية[3]."
- منظمة أشوكا " :(ASHOKA)المقاولون الاجتماعيون هم أفراد يقترحون حلولاً مبدعة لمشكلات اجتماعية جوهرية في مجتمعاتهم[4]."

وانطلاقاً من هذه التعريفات، يمكن صياغة تعريف إجرائي للمقاولاتية الاجتماعية بأنها: أنشطة تعتمد المقاربة الاقتصادية، لكنها لا تسعى فقط لتحقيق الربح المادي، بل تهدف إلى تقديم حلول مبتكرة ومستدامة لمشكلات ذات بعد اجتماعي وبيئي، مثل الفقر، البطالة، المرض، الأمية، التلوث البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان. تقوم هذه الأنشطة على ابتكار نماذج تُحدث تغييراً اجتماعياً من خلال مبادرات ومشاريع جديدة، أو تطوير مؤسسات قائمة، أو تأسيس مؤسسات اجتماعية وتنموية تستجيب للاحتياجات الأساسية وتخدم أهداف التنمية المستدامة. ويعود انتشار هذا النمط من المقاولات إلى آليات بسيطة وفعالة، مثل التوأمة بين مؤسسات "القطاع الثالث" ذات الطابع الخدمي (الاقتصاد التضامني والخيري) وبين مؤسسات القطاع الخاص الربحي. كما يمكن أن تتحقق المقاولة الاجتماعية. عندما تدمج الشركات الربحية البُعد

[1] منظمة العمل الدولية، ريادة الأعمال الاجتماعية: تسليط الضوء على الحلول المستدامة للتحديات الاجتماعية، جنيف، 2010.

[2] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، "ريادة الأعمال الخضراء: تعزيز الابتكار من أجل التنمية المستدامة"، تقرير رسمي، 2011، ص. 15.

[3] معهد الريادة الاجتماعية، الموقع الرسمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 جوان 2025، من الرابط: https://www.socialentrepreneurshipinstitute.org

[4] منظمة أشوكا (Ashoka)، الموقع الرسمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 جوان 2025، من الرابط: https://www.ashoka.org

الاجتماعي ضمن نشاطها، وهو ما يلتقي مع مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات". وبالمقابل، يمكن إضفاء الطابع المقاولاتي على المبادرات التطوعية والخيرية لجعلها أكثر استدامة وفعالية. كما تستطيع الدولة المساهمة في دعم هذا التوجه عبر التحول من تقديم إعانات استهلاكية مباشرة إلى دعم استثماري موجّه للفئات الهشة (كالعاطلين، النساء الماكثات في البيت، ذوي الإعاقة، المحتاجين...)، بهدف تمكينهم من إنشاء مشاريع خاصة بهم تضمن لهم الاكتفاء الذاتي وتسهم في تنمية المجتمع بشكل عام. وبذلك تكون الدولة قد اعتمدت المقاربة المقاولاتية في معالجة التحديات الاجتماعية، من خلال حلول مبتكرة ومستدامة، وهو ما يشكل جوهر النظرية التي نسعى لتطويرها لاحقاً حول المقاولة الاجتماعية[1].

الفرع الثالث: المقاولاتية التكنولوجية الخضراء

تعد المقاولاتية التكنولوجية الخضراء أحد أهم المسارات الحديثة في عالم ريادة الأعمال، إذ تجمع بين الابتكار التكنولوجي والالتزام البيئي لتحقيق التنمية المستدامة. **(اولا)** وتهدف هذه المقاولاتية إلى تطوير حلول ذكية صديقة للبيئة تُساهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. كما تلعب دورًا محوريًا في التحول نحو اقتصاد أخضر يعتمد على التكنولوجيا النظيفة والابتكار البيئي.**(ثانيا)**

أولا: تعريف المقاولاتية التكنولوجية الخضراء: تشير التكنولوجيا الخضراء، والتي تعرف أيضًا بالتكنولوجيا النظيفة أو الصديقة للبيئة، إلى مجموع الابتكارات والتقنيات المصممة خصيصًا للحد من التأثيرات السلبية للنشاط البشري على البيئة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين المحلي والعالمي. وتقوم هذه التكنولوجيا على مبادئ أساسية تتمثل في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتخفيض استهلاك الطاقة، وتقليص حجم الملوثات والانبعاثات الناتجة عن العمليات الصناعية أو الخدماتية. كما تهدف التكنولوجيا الخضراء إلى إيجاد بدائل تقنية ذات كفاءة عالية وأثر بيئي منخفض، من خلال تطوير وتصميم معدات وعمليات إنتاج تضمن خفض الانبعاثات الضارة مثل غازات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)،

[1] بن حكوم علي، مرجع سابق، ص 53.

وأكاسيد النيتروجين والكبريت، وغيرها من الغازات السامة والجسيمات الدقيقة والمعادن الثقيلة ذات التأثير السمي العالي. كما تسعى إلى التقليل من الفاقد الحراري أو الإشعاعات الكهرومغناطيسية التي قد تُلحق الضرر بصحة الإنسان والبيئة المحيطة. أيضا ترتكز التكنولوجيا الخضراء على مبادئ الاقتصاد الدائري، وذلك من خلال تعزيز استخدام المواد الخام القابلة للتحلل البيولوجي أو المعاد تدويرها، بهدف تقليل تراكم النفايات الصناعية والاستهلاكية في الطبيعة. والتي هي بدورها تروج لاستبدال المواد الخطرة بأخرى آمنة، مع ضمان أن تكون المنتجات قابلة لإعادة الاستخدام أو التفكيك وإعادة التصنيع بما يحافظ على الموارد ويقلل من الكلفة البيئية[1].

ثانيا: مجالات التكنولوجيا الخضراء: تشمل التكنولوجيا الخضراء طيفًا واسعًا من المجالات التي تهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية الضارة وتعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني تقنيات مبتكرة صديقة للبيئة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تصنيف أبرز هذه المجالات إلى خمسة رئيسية كما يلي:

1 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء :(Green ICT) تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء من الدعائم الأساسية للتحول الرقمي المستدام، إذ تساهم في تقليل البصمة الكربونية الناتجة عن استخدام الأجهزة الرقمية وشبكات الاتصالات. يشمل هذا المجال تطوير وتصميم أجهزة إلكترونية موفرة للطاقة، وإنشاء مراكز بيانات ذات كفاءة بيئية عالية، بالإضافة إلى تقنيات الحوسبة السحابية والبرمجيات التي تقلل من استهلاك الموارد. كما تعتمد هذه التكنولوجيا على ممارسات تدوير الأجهزة الإلكترونية وإدارة نفاياتها بطرق صديقة للبيئة. وتكمن أهميتها في دعم نظم الإدارة البيئية، وتوفير حلول ذكية في قطاعات متعددة مثل النقل والطاقة والزراعة. **2 -البناء الأخضر والمدن المستدامة -(Green Buildings & Eco-Cities):** يعكس هذا المجال التوجه المعماري الحديث نحو بناء منشآت تراعي البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في آنٍ واحد. يشمل البناء الأخضر استخدام مواد صديقة للبيئة،

[1] مغاوري ولاء محمد ، بركات محمد علي ، محمد هاش إيمان ، السيد الهربيتي محمد ، دور التكنولوجيا الخضراء فى تحقيق الجودة والابتكار والابداع كأبعاد للميزة التنافسية - دراسة ميدانية على قطاع ألعمال العام- مجلة العلوم البيئية ،مجلد 50،عدد11 ، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر،2021 ،ص 344.

وتصاميم معمارية تضمن العزل الحراري وتقليل استهلاك المياه والطاقة، إلى جانب تحسين جودة الهواء الداخلي. كما ترتبط المدن المستدامة بتطبيق حلول ذكية في النقل، وإدارة المخلفات وتوزيع الطاقة، بما يحقق التوازن بين التوسع العمراني وحماية البيئة. ويهدف هذا التوجه إلى تقليل البصمة البيئية للمباني والحد من ظاهرة التغير المناخي. **3 -الكيمياء الخضراء (Green Chemistry)** تُعد الكيمياء الخضراء من أحدث فروع علم الكيمياء التي تسعى إلى تطوير مواد ومركبات كيميائية ذات أثر بيئي منخفض، كما تركز على تصميم عمليات صناعية نظيفة تقلل من استخدام المواد الخطرة والانبعاثات السامة. وتستبدل الكيمياء الخضراء التفاعلات التقليدية بتقنيات تعتمد على محفزات بيولوجية أو شروط تفاعل معتدلة، ما يقلل من استهلاك الطاقة والماء. وتسهم هذه المبادئ في الحد من التلوث الصناعي وتحسين السلامة البيئية في القطاعات الكيميائية والدوائية والغذائية[1].

5. **-تكنولوجيا النانو الخضراء : (Green Nanotechnology)** تُستخدم تكنولوجيا النانو الخضراء لتصميم مواد وأجهزة على مستوى النانومتر (1-100 نانومتر) بخصائص فيزيائية وكيميائية جديدة تتيح تحسين كفاءة الأداء البيئي. ويُستفاد منها في مجالات معالجة المياه، وتطوير مستشعرات بيئية، وصناعة مواد ذات قدرة عالية على امتصاص الملوثات أو تنقية الهواء. كما تُستخدم في تطوير أغشية نانوية لتحلية المياه، وفي صناعة مستحضرات صديقة للبيئة. وتتيح هذه التكنولوجيا تقليل استخدام الموارد وتحسين خصائص المنتجات مع تقليص الأثر البيئي. **5-الطاقة الخضراء أو المتجددة (Green Energy)** تمثل الطاقة الخضراء جوهر التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، وتشمل جميع مصادر الطاقة التي تنتج بأقل أثر سلبي على البيئة مقارنة بالطاقة التقليدية. من بين أبرز مصادرها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الحرارية الجوفية، وأحيانًا الطاقة النووية نظراً لانخفاض انبعاثاتها الكربونية. وتساعد هذه المصادر على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري،

[1] مغاوري ولاء محمد ، بركات محمد علي ، محمد هاش إيمان ، السيد الهربيتي محمد ، مرجع سابق، ص 345.

الذي يُعد من أكبر مسببات التغير المناخي والتلوث البيئي، كما تعزز من الأمن الطاقوي للدول وتوفر فرص عمل في مجالات جديدة وواعدة[1].

المبحث الثاني:

ممارسات المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة في العقود الأخيرة هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه معظم الدول، بالنظر إلى التحديات البيئية المتزايدة والتغيرات المناخية المتسارعة التي تهدد استقرار النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا السياق، برز مفهوم **المقاولاتية الخضراء** كأحد أهم الآليات الحديثة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من خلال دمج البعد البيئي في النشاط المقاولاتي وتبني ممارسات صديقة للبيئة تسهم في تقليل الأثر السلبي للأنشطة الاقتصادية.

في الوقت الذي تسعى فيه بعض المؤسسات إلى تحسين طرق تسييرها الداخلي للموارد وتقليل الأثر البيئي لأنشطتها، من خلال ممارسات كإعادة التدوير وترشيد الاستهلاك (المطلب الأول)، تتجه أخرى نحو أدوار أوسع تتعلق بالتصدي لمخاطر التغير المناخي، عبر تبني حلول طاقوية نظيفة وتقنيات تكنولوجية مبتكرة. هكذا تتنوع أوجه المقاولاتية الخضراء بين ما هو مرتبط بتدبير بيئي يومي، وما هو استراتيجي يستجيب لتحديات كونية تتطلب تكيفًا وتخفيفًا في آنٍ واحد. (المطلب الثاني)

المطلب الأول:

الممارسات البيئية للمقاولاتية الخضراء

أصبحت الممارسات البيئية تحتل مكانة مركزية في توجهات المقاولات الحديثة، نتيجةً للتحديات البيئية العالمية المتزايدة، مثل التغير المناخي، وتدهور الموارد الطبيعية، وتزايد النفايات الصناعية وتعتمد المقاولاتية الخضراء في جوهرها على إدماج الاعتبارات البيئية

[1] نفس المرجع ، ص 346.

ضمن استراتيجيات التسيير والإنتاج، بما في ذلك تبني التقنيات النظيفة (الفرع الأول)، وتدوير النفايات، وتحليل البصمة البيئية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتهدف هذه الممارسات إلى تقليل الأثر البيئي للنشاطات الاقتصادية، وتحقيق قيمة مضافة بيئية واجتماعية إلى جانب القيمة الاقتصادية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التقنيات النظيفة (الرسكلة)

في ظل تفاقم المشكلات البيئية الناتجة عن الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية التقليدية، أصبحت المؤسسات الحديثة مطالبة بتبني خيارات بديلة تُراعي البعد البيئي وتنسجم مع مبادئ التنمية المستدامة. ومن بين أهم هذه البدائل، تبرز التقنيات النظيفة التي تُسهم في الحد من التلوث وتقليل الهدر وتحسين كفاءة استخدام الموارد.(اولا)وتُعد الرسكلة من أبرز هذه التقنيات، إذ تقوم على إعادة إدماج المواد المستعملة أو النفايات في دورة الإنتاج، عوض التخلص منها، مما يسمح بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليص الانبعاثات الضارة.(ثانيا)

لا تقتصر أهمية الرسكلة على بعدها البيئي فحسب، بل تمتد لتشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي، إذ تُسهم في خفض تكاليف الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة في مجالات جمع وفرز ومعالجة النفايات. كما تُعد إحدى الوسائل الفعالة للانتقال نحو اقتصاد دائري، يقوم على إعادة الاستخدام والاستدامة بدل الاستهلاك والإتلاف. ومن هذا المنظور، تُعد الرسكلة من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المقاولاتية الخضراء في تجسيد رؤيتها نحو بيئة نظيفة واقتصاد مسؤول.(ثالثا)

أولا: مفهوم الرسكلة: تُعد النفايات من أبرز التحديات البيئية الناتجة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحديثة، ما استدعى البحث عن حلول تقلل من آثارها السلبية. في هذا الإطار، برزت **الرسكلة** كإحدى التقنيات البيئية الفعالة، إذ تقوم على إعادة استخدام المخلفات وتحويلها إلى مواد قابلة للتصنيع من جديد. وتعتمد هذه العملية على مجموعة من الأسس، مثل **الفرز عند المصدر**، و**تصنيف المواد حسب نوعها، ثم معالجتها تقنيًا** لإعادة إدماجها في دورة

الإنتاج. وتُعد الرسكلة جزءًا من توجه أوسع نحو الاقتصاد الدائري، الذي يهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد وتقليل التلوث وتحقيق استدامة بيئية حقيقية[1].

1 – تعريف الرسكلة:

تُعرّف **الرسكلة** (أو إعادة التدوير) على أنها عملية تهدف إلى **إعادة تصنيع واستخدام المخلفات بمختلف أنواعها**، سواء كانت منزلية أو صناعية أو زراعية، وذلك بهدف **الحد من تراكم هذه النفايات وتقليل أثرها السلبي على البيئة**. وتقوم هذه العملية أساسًا على **تصنيف وفصل النفايات بحسب نوعية المواد الخام التي تحتوي عليها**، مثل المعادن، البلاستيك، الورق، والزجاج، ثم تتم إعادة معالجة وتصنيع كل نوع من هذه المواد على حدة، لإنتاج مواد أو منتجات جديدة قابلة للاستعمال. وتُعد الرسكلة من أهم الممارسات البيئية التي تسهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وتقليل الضغط على المدافن والمكبات، وتوفير الطاقة، فضلًا عن دعم الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة[2].

2 – إدارة النفايات:

تُعد إدارة النفايات منظومة شاملة تهدف إلى مراقبة وتنظيم جميع المراحل المرتبطة بتوليد النفايات وتخزينها واسترجاعها وتدويرها ومعالجتها ونقلها والتخلص النهائي منها، وذلك من خلال سلسلة من العمليات التقنية والبيئية الدقيقة. وتشمل هذه العمليات إزالة أو تقليل حجم النفايات عند المصدر، أو إعادة استخدامها واستصلاح المواد القابلة للاسترجاع، أو معالجتها بطرق فيزيائية أو كيميائية للتقليل من خطورتها، كتحطيم مكوناتها الضارة أو إزالة سمّيتها. وتهدف هذه الممارسات إلى الحد من التأثيرات البيئية والصحية السلبية للنفايات، وجعلها غير ضارة بشكل دائم، أو التخلص منها بشكل آمن ونهائي في حال استحالة معالجتها أو تدويرها[3].

ثانيا: اركان الرسكلة :

[1] مغاوري ولاء محمد ، بركات محمد علي ،إيمان محمد هاش، السيد الهربيتي محمد ، مرجع سابق ص347.
[2] لعور أكرم ، شامية بن عباس،الرسكلة خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال ،جامعة عباس لغرور خنشلة , الجزائر ,ص 223.
[3] نفس المرجع، ص 222.

تعد الرسكلة إحدى الأدوات الرشيدة لإدارة النفايات، حيث تهدف إلى حماية رأس المال البيئي من خلال مجموعة من التقنيات الفعّالة، منها:

1- التقليل:

يقصد بالتقليل تقليل كمية المواد الخام المستخدمة وتقليل النفايات الناتجة، ويتم ذلك عبر:

- استخدام مواد خام أقل في الإنتاج.
- اختيار مواد خام تُنتج نفايات أقل.
- تقليل استخدام المواد المستعملة في عمليات التعبئة والتغليف.

2-إعادة الاستخدام: تعني إعادة الاستخدام استغلال النفايات مرة أخرى في نفس الغرض أو في أغراض أخرى، كمثال على ذلك إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية الخاصة بالمياه المعدنية بعد تعقيمها وإعادة ملئها. يؤدي هذا الأسلوب إلى تقليل حجم النفايات البلاستيكية، لكنه يتطلب وجود وعي بيئي لدى المجتمع في كيفية فرز النفايات حسب نوعها قبل التخلص منها.

فعلى سبيل المثال، في دول مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، توجد صناديق قمامة ملونة موزعة في الشوارع والمناطق، حيث تُلقى المخلفات الورقية في الصناديق الخضراء، والمخلفات البلاستيكية والزجاجية والمعدنية في الصناديق الزرقاء، والمخلفات العضوية (الحيوية) في الصناديق السوداء، مما يسهل عملية الفرز وإعادة الاستخدام. [1]

3-إعادة التدوير: تعد إعادة التدوير عملية تحويل النفايات إلى مواد أو منتجات جديدة قد تكون أقل جودة من المنتج الأصلي، لكنها تسهم في تقليل استهلاك الموارد الطبيعية والتقليل من تراكم النفايات.

4-الاسترجاع الحراري: تستخدم تكنولوجيا الاسترجاع الحراري في العديد من الدول المتقدمة بيئيًا، مثل اليابان، كوسيلة آمنة للتخلص من المخلفات الصلبة والخطيرة، بما في ذلك مخلفات

[1] لعور أكرم ، بن عباس شامية ، مرجع سابق , ص 224.

المستشفيات والرواسب الطينية الناتجة من الصرف الصحي والصناعي. تعتمد هذه التقنية على حرق المخلفات تحت ظروف تشغيل محددة، مثل درجة الحرارة ومدة الاحتراق، بهدف التحكم في الانبعاثات وضمان مطابقتها للمعايير البيئية. تسهم هذه الطريقة في التخلص من حوالي 90% من المواد الصلبة وتحويلها إلى طاقة حرارية قابلة للاستغلال في العمليات الصناعية أو لتوليد البخار والطاقة الكهربائية[1].

ثالثا: مساهمات الرسكلة في تحقيق التنمية المستدامة:

تعد الرسكلة الأداة الرئيسية التي تساهم في **المحافظة على رأس المال البيئي**، وهو أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وفقًا لنموذج يُعرف بالاستدامة القوية. هذا النموذج يركز على حماية البيئة بشكل متكامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يمكن تحقيق استدامة حقيقية ما لم يتم التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة.

في جوهر الاستدامة القوية، يكمن المبدأ الأساسي في **المحافظة على مكونات رأس المال المختلفة** بشكل منفصل ومتكامل، إذ يُنظر إلى رأس المال الشامل على أنه مزيج من:

- **رأس المال المالي**)الموارد الاقتصادية والنقدية)
- **رأس المال الإنتاجي**)الآلات والبنية التحتية)
- **رأس المال البشري**)المهارات والمعرفة والقوى العاملة)
- و**رأس المال الطبيعي**)الموارد البيئية والأنظمة الإيكولوجية)

وتعتبر هذه المكونات مكملة لبعضها البعض، ولا يمكن إهمال أي منها دون التأثير على استقرار النظام ككل. ومن هنا، تأتي أهمية **الرسكلة** كأداة تحافظ على رأس المال الطبيعي، من خلال إعادة استخدام المواد وتقليل استنزاف الموارد البيئية، مما يخفف من الضغط على الطبيعة ويحد من التلوث وتراكم النفايات[2].

[1] بعوني ليلى ،اعادة تدوير النفايات مدخل لتفعيل الاقتصاد الاخضر و تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الميادين الاقتصادية ، مجلد 05، عدد01، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2022،ص384 .

[2] لعور أكرم ، بن عباس شامية ، مرجع سابق ، ص 228.

بذلك، تُساهم الرسكلة في تحقيق توسع متوازن ومستدام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستغل الموارد البيئية بشكل عقلاني ومدروس، دون أن تُضعف قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية على تلبية احتياجاتها. فبدلاً من استنزاف الموارد الطبيعية بشكل مفرط، توفر الرسكلة فرصة للحفاظ على البيئة وحمايتها، مع استمرار النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة البشرية.

الفرع الثاني: إدارة الموارد الطبيعية وتحليل البصمة البيئية

تُعتبر إدارة الموارد الطبيعية وتحليل البصمة البيئية من الركائز الأساسية في ممارسات المقاولاتية الخضراء، حيث تهدف إلى الاستخدام الرشيد للموارد وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية. فمن خلال إدارة فعّالة للموارد (أولا)،وتحليل دقيق للبصمة البيئية، يمكن للمؤسسات تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، بما يعزز مبادئ التنمية المستدامة(ثانيا).

أولا: إدارة الموارد الطبيعية:

تُعد إدارة الموارد الطبيعية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدف إلى استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني يضمن توازنًا بين تلبية حاجات الحاضر والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. ويقوم هذا التوجه على ترشيد استخدام المياه، والطاقة، والأراضي، والمعادن، مع اعتماد أساليب إنتاج صديقة للبيئة، تساهم في تقليل الاستنزاف والتدهور البيئي.

1 - تعريف الموارد الطبيعية:

تُعرَّف **الموارد الطبيعية** بأنها كل ما توفره الطبيعة دون تدخل مباشر من الإنسان في نشأتها أو تكوينها. وقد ظهرت أولى التعاريف الحديثة لها سنة 1987، حيث عُرفت بأنها: "الأشياء الطبيعية الموجودة في البيئة التي نعيش فيها، والتي تُعد مادة خام لم تدخل بعد في عمليات التصنيع أو التحويل. وقد تُستخدم كما هي، أو تدخل كمكوّن أساسي في عملية إنتاج سلع أو خدمات جديدة." كما تُعرف الموارد الطبيعية أيضًا بأنها "كل ما تحتويه الطبيعة من مكونات

حية وغير حية، لم يكن للإنسان دور في إيجادها، لكنها تصبح ذات فائدة فقط عندما يقوم باستغلالها"[1]. فهي لا تكتسب قيمتها الاقتصادية إلا من خلال استخدامها وتوظيفها في تلبية الحاجات البشرية. وترى بعض الأدبيات الاقتصادية أن الموارد الطبيعية تلعب دورًا مهمًا في تنشيط الأنظمة الاقتصادية المختلفة، فهي تمثل جزءًا لا يتجزأ من الموارد الاقتصادية العامة للدول. وتتفاوت أهمية هذه الموارد من بلد إلى آخر بحسب وفرتها ونوعيتها[2].

وتكمن أهمية الموارد الطبيعية في كونها أحد العناصر الأساسية للإنتاج إلى جانب العمل، ورأس المال، والأرض. كما أن الإنسان يعتمد عليها بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنشطته الاقتصادية، حيث تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات وتلبية حاجات الأفراد والمجتمعات، ما يجعلها موردًا اقتصاديًا استراتيجيًا لا غنى عنه.

2 - إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة:

تمثل **الموارد الطبيعية** عنصرًا أساسيًا في عملية التنمية، كما تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التوازن البيئي والمساهمة في الرفاه الشامل للمجتمعات. ولا يمكن الوصول إلى تنمية مستدامة دون وجود إدارة فعّالة لهذه الموارد، تُعنى بكيفية استغلالها بشكل عقلاني ومتوازن لخدمة أهداف التنمية.

ولتحقيق ذلك، من الضروري اتباع مجموعة من الممارسات والمبادئ في إدارة الموارد الطبيعية، نذكر منها ما يلي:

ا - **ضرورة وجود جهاز إداري كفء**: يجب أن تتوفر إدارة مؤهلة تمتلك القدرة على التخطيط والتنظيم والمراقبة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن استخدام الموارد الطبيعية.

ب - **تبني الإدارة التشاركية**: أي إشراك جميع الفاعلين المعنيين، سواء كانوا أفرادًا، أو مؤسسات، أو قطاعات حكومية وخاصة، بهدف صياغة سياسات موحدة تنسجم مع

[1] لعور أكرم ، بن عباس شامية ، مرجع سابق، ص230.

[2] حلاسة هناء، طرايش معمر، دور إدارة الموارد الطبيعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر(2000-2021)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، مجلد 17، عدد 2 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2023، ص ص48 -49.

الخصوصيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة، وتأخذ في الحسبان أيضًا السياسات القطاعية الأخرى ذات العلاقة.

ج ـ أهمية السياسات الوطنية والدولية: تُعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أداة مهمة لحماية الموارد الطبيعية، خاصة أن العديد من هذه الموارد يمتد عبر حدود دولية، ما يتطلب تنسيقًا وتعاونًا عابرًا للحدود.

د ـ تبني التكنولوجيا الحديثة: تلعب الوسائل التقنية الحديثة دورًا مهمًا في تحسين استغلال الموارد، من خلال تطوير أساليب الإنتاج واعتماد أدوات فعالة لرصد وتتبع التغيرات البيئية وتوفير بيانات دقيقة عن حالة الموارد.

و ـ تعزيز الاستدامة: تهدف الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية إلى حماية هذه الموارد من الاستنزاف، وضمان استمراريتها للأجيال القادمة، من خلال الاعتماد على بيانات علمية دقيقة وموثوقة في اتخاذ القرارات.

ه ـ إشراك القطاع الخاص والمجتمع الدولي: يتطلب تحقيق إدارة فعالة للموارد الطبيعية تعاونًا بين الدول، والمؤسسات، والشركات، من خلال وضع ميثاق دولي يُعنى بكيفية استغلال هذه الموارد في إطار ينسجم مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة[1].

ثانيا: تحليل البصمة البيئية:

في السياق العربي، تناول المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED) في مؤتمره الخامس سنة 2012 موضوع البصمة البيئية في الدول العربية، بمشاركة ممثلين عن 48 دولة. ودعا المؤتمر إلى تقليص البصمة البيئية عبر مشاريع مستدامة لإعادة تأهيل الموارد الطبيعية، وعدم تجاوز معدلات التجدد الطبيعي، بالإضافة إلى نشر الوعي البيئي وتشجيع أنماط استهلاك مسؤولة .

[1] حلاسة هناء، طرايش معمر، مرجع سابق . ص 51.

وتعرف البصمة البيئية بأنها العلاقة بين **الطلب البشري على الموارد البيئية والقدرة البيولوجية للنظام البيئي على تجديد هذه الموارد.** وتُعد الدول التي تتجاوز فيها البصمة البيئية قدرتها البيولوجية "مدينة بيئيًا"، أما تلك التي تقل فيها البصمة عن القدرة البيولوجية فهي "دائنة بيئيًا." كما يرتبط المفهوم بمصطلح **السعة البيولوجية**، وهي قدرة النظام الحيوي على إنتاج موارد نافعة واستيعاب النفايات، وتشمل: المحاصيل، المراعي، مصائد الأسماك، الغابات، والمناطق المبنية[1].

تشير الدراسات العالمية لتحليل البصمة البيئية إلى أن النمط الاستهلاكي السائد لدى البشرية قد أصبح يشكل ضغطًا كبيرًا على البيئة، إذ أن استهلاك المجتمعات البشرية من الموارد الطبيعية يتجاوز بكثير قدرة النظم البيئية على تجديد هذه الموارد. هذا الاختلال يعني أن البشرية تستنزف الرصيد الطبيعي لكوكب الأرض بشكل متسارع، وهو ما يُترجم إلى استدانة بيئية متزايدة من الأجيال القادمة.

ومن الناحية العلمية، يُعد التوازن بين البصمة البيئية (الطلب على الموارد) والسعة البيولوجية (القدرة على التجدد والاستيعاب) أمرًا حاسمًا للحفاظ على الاستقرار البيئي. فعندما تتجاوز البصمة البيئية السعة البيولوجية المتاحة، تظهر علامات واضحة على العجز في الموارد الطبيعية، مثل تدهور الأراضي، واستنزاف طبقات المياه الجوفية، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة النفايات والانبعاثات الغازية.

هذا العجز البيئي لا يؤثر فقط على قدرة الأرض على دعم الحياة الحالية، بل يعد عائقا رئيسيا أمام تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وبالتالي، فإن الارتفاع المستمر في البصمة البيئية يمثل

[1] بلودي عبد القادر. الحد من البصمة البيئية مدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 04، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الوادي، الواد ,2021، ص ص 667-668.

مؤشرا بيئيا خطيرا، إذ يشير إلى أن البشرية تحتاج إلى موارد ومساحات بيولوجية تعادل ما يزيد عن كوكب واحد لتلبية أنماط استهلاكها الحالية[1].

المطلب الثاني

دور المقاولاتية الخضراء في مكافحة التغيير المناخي

أصبح التغيير المناخي من أكبر المشاكل التي يواجهها العالم اليوم، لأنه يؤثر بشكل مباشر على البيئة، والصحة، والاقتصاد، وحياة الناس بشكل عام. فقد أصبح من الواضح أن ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الطقس يؤدي إلى كوارث طبيعية متكررة، مثل الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات. ولهذا السبب، بدأت المجتمعات تبحث عن حلول جديدة وفعالة لمواجهة هذه الظاهرة. ومن بين هذه الحلول، ظهرت المقاولاتية الخضراء كوسيلة حديثة تساهم في حماية البيئة وتقديم أفكار مبتكرة. فبفضل روح المبادرة التي يتميز بها المقاولون، أصبحت المشاريع الخضراء تساهم في استعمال الطاقات المتجددة (الفرع الأول)، وتساعد على تقليل التلوث وانبعاثات الكربون، إلى جانب دعم جهود التكيف مع آثار التغير المناخي (الفرع الثاني)

الفرع الاول: الطاقات المتجددة، الابتكار المناخي

تلعب الطاقات المتجددة والابتكار المناخي دورا تكامليا في جهود المقاولاتية الخضراء لمواجهة التغير المناخي. فمن جهة، توفر الطاقات المتجددة بدائل نظيفة ومستدامة تحد من الاعتماد على المصادر التقليدية الملوثة(أولا)ومن جهة أخرى، يعد الابتكار المناخي وسيلة فعالة لتطوير حلول تقنية وإبداعية تمكن من التكيف مع التحديات البيئية المتزايدة، وهو ما يمنح المقاولات الخضراء دورا أساسيا في دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات وأكثر قدرة على مواجهة التغيرات المناخية (ثانيا).

[1] بلودي عبد القادر ، مرجع سابق، ص 678.

اولا: الطاقات المتجددة

تعرف الطاقات المتجددة انها مصادر طاقة دائمة لا تنفد مع مرور الوقت، لأنها تتجدد باستمرار من خلال الظواهر الطبيعية مثل الشمس والرياح والمياه. على عكس الطاقات غير المتجددة (مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي) التي يمكن أن تنفد بسبب الاستهلاك المفرط، فإن الطاقات المتجددة تتجدد تلقائيًا ما دامت الحياة مستمرة على سطح الأرض.

فالطاقة المتجددة هي المصادر التي تعيد العمليات الطبيعية تزويدها مجددا بمعدل يساوي او يفوق معدل استخدامها، وتتحصل الطاقة المتجددة من التدفقات المستمرة والمتكررة للطاقة التي تحدث في البيئة الطبيعية.[1]

تعتبر هذه الطاقات "صديقة للبيئة"، باعتبارها غير ملوثة للجو ولا تنتج انبعاثات ضارة، ولهذا السبب، تعرف أيضًا بالطاقات الخضراء أو البديلة.

مثال على ذلك، يمكن استخدام الألواح الشمسية في المنازل لإنتاج الكهرباء من ضوء الشمس، أو استخدام طواحين الهواء لتوليد الطاقة في المناطق الريفية، كما يمكن تحويل النفايات العضوية إلى طاقة من خلال تقنيات حديثة تُستخدم في بعض محطات إنتاج الكهرباء.

وقد اهتم المشرع الجزائري بالطاقات المتجددة واعتبرها من الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث عرفها القانون بأنها "اشكال الطاقة الكهربائية او الحركية او الحرارية او الغازية المتحصل عليها انطلاقا من تحويل الاشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية وملوثة للجو النفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحية، مجموع

[1] عوني اللبدي نزار ،التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة ،دار دجلة للطباعة و النشر ،الاردن، 2015 ،ص 168 .

الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة باللجوء الى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء"

كما شجع القانون على استعمال هذه الطاقات في مجالات متعددة، مثل البناء، من خلال اعتماد تقنيات تحافظ على التوازن المناخي داخل المباني، كالعزل الحراري أو التهوية الطبيعية[1].

1_مصادر الطاقات المتجددة

تعد الطاقات المتجددة من أهم البدائل المطروحة اليوم لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع الحاجة إلى خدمات طاقوية تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، ويأتي هذا في وقت ترتفع فيه تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، ما يساهم في تفاقم ظاهرة تغير المناخ.

في هذا السياق، تمثل الطاقات المتجددة خيارا استراتيجيا، إذ يمكن حصر مصادرها الرئيسية في:

أ. الطاقة الشمسية

ب. طاقة الرياح

ج. طاقة الكتلة الحيوية (النفايات العضوية والنباتات)

د. الطاقة الكهرومائية (المياه)

ه. الطاقة الجوفية (حرارة باطن الأرض)

تتميز هذه الطاقات بأنها نظيفة، مستدامة، ولا تنفذ مهما طال استخدامها، على عكس الطاقات التقليدية مثل النفط والفحم التي تعتبر طاقات غير متجددة رغم أن بعض أنواع الطاقات المتجددة قد تكون مكلفة في البداية، إلا أن تكلفة إنتاجها تعرف انخفاضا مستمرا بفضل التقدم

[1] قانون رقم 04–09 مؤرخ في 14اوت 2004 ، متعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطارالتنمية المستدامة ،ج ر،عدد 52،صادر بتاريخ 2004 .

التكنولوجي. ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع في التكاليف مع نضوج هذه الصناعة وتوسع استخدامها عالميا.

وقد أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة لهذه المصادر، حيث أشار في قانون ترقية الطاقات المتجددة إلى ضرورة اعتمادها ضمن إطار التنمية المستدامة، وجعلها جزءا من استراتيجية الدولة لتحقيق أمن طاقوي طويل الأمد، وللمساهمة في حماية البيئة.

على المستوى العالمي، يشهد العالم توجها متزايدا نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة كمورد اقتصادي بديل للطاقة الأحفورية. فالدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تعتبر الطاقة جزءا من أمنها القومي، وتسعى للسيطرة على مصادر الطاقة عالميا، انطلاقا من قناعة بأن أمن الطاقة لأي دولة لا يتحقق إلا بتأمين مصادر طاقة مستقرة وأمنة وكافية لتلبية حاجاتها[1].

2_الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

لقد أثبت الواقع العملي أن جذور المشكلات البيئية لا تنحصر فقط في العوامل الطبيعية، بل تعود بالأساس إلى طبيعة المنظومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقوم عليها المجتمعات. فالاقتصاد القائم على الاستهلاك المفرط للموارد، دون مراعاة لقدرتها على التجدد أو الأثار البيئية المترتبة عن استنزافها، هو أحد الأسباب الرئيسية في تفاقم الأزمات البيئية. ولا يمكن تصور تنمية حقيقية دون موارد، لأن هذه الأخيرة تعتبر المحرك الأساسي لأي عملية تنموية. لكن التحدي يكمن في كيفية إدارة هذه الموارد بشكل عادل، رشيد، ومستدام، بحيث نلبي حاجات الحاضر دون أن نعرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للخطر.

وهنا يظهر دور الطاقات المتجددة كحل بديل وفعال، فهي طاقات نظيفة لا تلوث البيئة، مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية، وطاقة حرارة باطن

[1] حضير عقبة، سممانى عادل ، "التجربة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة بديل لبترول"، مجلة العموم الادارية والمالية، مجلد01 ،عدد01 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمو لخضر بالوادي، 2017،ص 5.

الأرض، هذه الطاقات لا تنفد طالما تم استخدامها بشكل معتدل لا يتجاوز قدرتها على التجدد بشكل طبيعي.

الاعتماد على الطاقات المتجددة يعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تساعد على تقليص الضغط على البيئة، وتخفيف الانبعاثات الضارة، وتحقيق توازن بيئي واقتصادي في آن واحد. فالمطلوب اليوم هو بناء نموذج تنموي جديد لا يقوم على مبدأ الاستهلاك السريع والإنتاج اللامحدود، بل على الاستدامة، والتوازن بين الإنسان والبيئة. [1]

كما أن الجزائر، في إطار التزاماتها البيئية والتنموية، تبنت سياسة وطنية تهدف إلى ترقية استخدام الطاقات المتجددة، خاصة بعد صدور القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الذي يُشكل الإطار القانوني الأساسي لاعتماد هذه الطاقات في الاستراتيجية الطاقوية الوطني[2].

يجب في هذا الإطار إعادة النظر في سياسات الإنتاج والاستهلاك، وتوجيه الاستثمارات نحو تقنيات الطاقة النظيفة، والتقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري. كما ينبغي تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات، لأن الانتقال نحو اقتصاد أخضر لا يمكن أن يتحقق فقط بالتشريعات، بل يحتاج إلى تغيير ثقافي وسلوكي عميق داخل المجتمع.

3_أهمية الطاقة المتجددة في مواجهة التغيرات المناخية:

تُظهر العديد من الدراسات أن الاعتماد على الطاقة المتجددة يُساهم بشكل فعّال في تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مثل ثاني أكسيد الكربون، وهي الغازات التي تُعتبر من الأسباب الرئيسية في تغيّر المناخ وارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض فعلى عكس مصادر الطاقة التقليدية التي تعتمد على حرق الفحم أو الغاز، فإن الطاقات

[1] مسعودي فاطمة الزهراء وجمعي أسماء، "الطاقة المتجددة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد الثاني ، كلية ابو بكر بلقايد ، جامعة تلمسان، ص27.

[2] القانون رقم 04-09 مؤرخ في 14 أوت ،2004 المتعلق بالطاقات المتجددة والتنمية المستدامة ، ج ر،عدد52 ، صادر في 2004.

المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تُنتج الكهرباء بطريقة نظيفة دون إطلاق ملوثات في الهواء.

على سبيل المثال، في ألمانيا، أصبح جزء كبير من الكهرباء يُنتج من مزارع الرياح والألواح الشمسية، مما ساعد البلاد على تقليل اعتمادها على الفحم وتقليل الانبعاثات الضارة. أما في المغرب، فقد تم إنشاء محطة "نور" للطاقة الشمسية، وهي من أكبر المحطات في العالم، وتساهم بشكل كبير في إنتاج طاقة نظيفة تغذي آلاف المنازل.

إضافة إلى ذلك، فإن التحول نحو الطاقات المتجددة لا يحمي البيئة فقط، بل يُعزز أيضًا الأمن الطاقوي للدول، حيث يُقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، ويُقلل من مخاطر تقلبات الأسعار والأزمات الطاقوية. وهذا ما تؤكد عليه الاتفاقيات الدولية مثل اتفاق باريس للمناخ لعام 2015[1]، الذي يشجع الدول على خفض انبعاثاتها الكربونية وتطوير مصادر طاقة مستدامة.

ثانيا: الابتكار المناخي

يشير الابتكار المناخي إلى عملية تطوير تقنيات، منتجات، ونماذج جديدة تهدف إلى التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها، ويُعد من الركائز الأساسية في التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام، يشمل هذا الابتكار مجموعة واسعة من المجالات، من بينها تصميم معدات أكثر كفاءة لإنتاج الطاقة المتجددة، كالألواح الشمسية المتطورة التي تستطيع توليد طاقة أكبر باستخدام مساحات أقل، والتوربينات الهوائية ذات الأداء المحسن، وصولا إلى تقنيات تخزين الطاقة، مثل البطاريات الذكية التي تمكن من استخدام الكهرباء المتجددة حتى في أوقات عدم التوليد[2].

[1] اتفاق باريس للمناخ، اتفاقية باريس المعتمدة في مؤتمر الأطراف COP21، باريس، ديسمبر 2015، منشور في موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) : https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

[2] بن عيادة جليلة ، حباني كمال ، "الطاقات المتجددة كألية للحد من تغير المناخ" ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، مجلد 14 ، عدد3 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2021 ص1080

وقد أدت هذه الابتكارات التكنولوجية إلى انخفاض كبير في تكلفة إنتاج الطاقة النظيفة، مما جعلها خيارًا اقتصاديًا جذابًا ومنافسًا لمصادر الطاقة التقليدية [1] ، مثل الفحم والنفط ،وبالإضافة إلى البعد البيئي والاقتصادي، ساهم الابتكار المناخي في دفع عجلة التنمية الصناعية عبر ظهور صناعات خضراء جديدة تعتمد على تقنيات مستدامة هذا الأمر فتح المجال أمام خلق فرص عمل نوعية في مجالات البحث والتطوير، التصنيع، الصيانة، والخدمات، مما عزز من ديناميكية سوق العمل وقدم حلولًا متكاملة تربط بين حماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا: العلاقة التفاعلية بين الطاقة المتجددة والابتكار المناخي:

تعد العلاقة بين الطاقة المتجددة والابتكار المناخي علاقة تفاعلية ومتكاملة؛ فكل تطور تكنولوجي جديد في مجال الابتكار المناخي يُساهم بشكل مباشر في تحسين طرق إنتاج واستخدام مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية. فمثلًا، أدى الابتكار في تصميم الألواح الشمسية إلى إنتاج نماذج أكثر كفاءة وبتكلفة أقل، مما زاد من اعتماد الدول والمجتمعات عليها كمصدر بديل وآمن للطاقة.

تفرض التحديات البيئية المتزايدة من جهة أخرى، **مثل** ارتفاع درجات الحرارة، وذوبان الجليد، وتكرار الكوارث المناخية ضغطا كبيرا يدفع إلى تسريع وتيرة البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الخضراء. فالحاجة إلى حلول مستدامة للحد من انبعاثات الكربون ومواجهة تغير المناخ تدفع العلماء والمبتكرين إلى ابتكار تقنيات جديدة، كأنظمة تخزين الطاقة (مثل البطاريات الذكية)، وشبكات الطاقة الذكية التي تُنظّم الاستهلاك بشكل أكثر فعالية[2].

وبهذا الشكل، لا يمكن الحديث عن تقدم في الطاقة المتجددة دون التطرق إلى الابتكار المناخي، فكل منهما يغذي الآخر ويدفعه إلى الأمام، في إطار جهود عالمية مشتركة تهدف إلى بناء مستقبل أكثر استدامة وعدلاً بيئيًا.

[1] ريشي محمد ق، بياضي صفاء ، "الابتكار التكنولوجي في المؤسسات انواعه ، مصادره ، و العوامل المؤثرة فيه" ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، عدد الاقتصادي -34(01) ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، ص 282

[2] البنك الدولي، الابتكار المناخي والتنمية الخضراء: مقاربة من أجل الاستدامة، واشنطن: مطبعة البنك الدولي، 2023، صفحة 18.

الفرع الثاني: التخفيف من انبعاثات الكربون والتكيف مع آثار التغيرات المناخية

أصبح التغير المناخي واقعا يفرض نفسه بقوة على حياة البشر اليومية في مختلف أنحاء العالم. فمع ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق، وتكرار حرائق الغابات، وذوبان الجليد القطبي، وتزايد موجات الجفاف والفيضانات، أصبح من الواضح أن مستقبل الإنسان والبيئة على المحك (اولا). إن هذه الظواهر المناخية المتطرفة تهدد الأمن الغذائي والمائي، وتؤثر على الصحة العامة، كما تؤدي إلى نزوح السكان من أماكنهم، مما يخلق أزمات إنسانية واجتماعية واقتصادية معقدة (ثانيا).

في ظل هذا السياق المقلق، لم يعد من الممكن تأجيل التحرك. إذ صار من الضروري على المجتمع الدولي أن يتكاتف من أجل اتخاذ تدابير فعالة للحد من انبعاث الغازات الدفيئة، وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب العمل على التكيف مع التغيرات المناخية الحالية والمستقبلية. ويتم ذلك من خلال منظومة من الاتفاقيات الدولية، والسياسات البيئية، والخطط الوطنية التي تسعى إلى ضمان استمرارية الحياة البشرية في بيئة أكثر توازنا واستقرار(ثالثا).

أولا: الإطار القانوني لتخفيف من انبعاثات الكربون

في قلب القانون الدولي البيئي، نجد مبدأ الوقاية، الذي ينص على ضرورة اتخاذ التدابير الاحترازية قبل وقوع الضرر البيئي، بدلًا من الانتظار ومحاولة معالجة العواقب بعد حدوثها. هذا المبدأ يعد هو الأساس في التزامات الدول تجاه البيئة، وخاصة فيما يتعلق بالحد من انبعاثات الكربون.

وقد بدأت هذه الجهود الدولية مع **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992**،[1]والتي شكلت اللبنة الأولى لتعاون عالمي يهدف إلى الحد من الاحتباس الحراري. إذ دعت الاتفاقية جميع الدول إلى الاعتراف بالتهديد المناخي والعمل على خفض انبعاثات

[1] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نيويورك، 1992، منشورة ضمن وثائق الأمم المتحدة تحت الرمز A/RES/48/189، متاحة على https://unfccc.int ، تم الاطلاع بتاريخ: 3جوان 2025.

الغازات الضارة وتعزز هذا التوجه من خلال **بروتوكول كيوتو[1] (1997)**، الذي مثل نقلة نوعية، حيث ألزم الدول الصناعية بتخفيض محدد لنسب انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، خاصة تلك المسؤولة عن النشاط الصناعي المكثف.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للبروتوكول، إلا أنه أسس لفكرة العدالة المناخية، حيث اعترف بأن الدول المتقدمة تتحمل المسؤولية الأكبر نظرا لدورها التاريخي في التلوث[2].

ثم جاء **اتفاق باريس سنة 2015**، ليؤكد على شمولية المسؤولية المناخية، إذ التزم فيه أكثر من 190 دولة بوضع **مساهمات محددة وطنيا [3](NDCs)**، وهي خطط تفصيلية تضعها كل دولة وفق قدراتها الاقتصادية والتقنية لتقليص انبعاثاتها بمرور الوقت. وما ميز هذا الاتفاق هو أنه اعترف بأن التغير المناخي يهدد الجميع دون استثناء، فحتى الدول الفقيرة والمعرضة للكوارث باتت مطالبة بإعداد سياسات وقائية وتكيّفية، مع دعم مالي وتقني من الدول الغنية.

وعلى المستوى العملي، يشمل تقليص الانبعاثات استخدام الطاقات المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري، وتشجيع النقل المستدام، وتبني التقنيات النظيفة، وتطوير البناء الأخضر، وزيادة كفاءة الطاقة في جميع القطاعات.

ثانيا: التكيّف كالتزام قانوني في مواجهة التغيرات المناخية

لا يقتصر التفاعل القانوني الدولي مع التغير المناخي على إجراءات التخفيف فقط، بل يشمل كذلك التكيف، الذي بات يعترف به كعنصر أساسي في السياسات المناخية الدولية، بل

[1] روتوكول كيوتو، ملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،1997،اعتمد في كيوتو، اليابان، بتاريخ 11 ديسمبر 1997، ودخل حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005 United Nations, Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, 1997, available at: https://unfccc.int/kyoto_protocol

[2] صندرة لعور، "دراسة تحليلية لمساهمة أسواق الكربون في تمويل مواجهة التغير المناخي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، مجلد 07، عدد 02، ديسمبر 2020، ص 296

[3] تعريف :**NDCs** هي خطط وطنية تضعها كل دولة مشاركة في اتفاقية باريس للمناخ، توضح فيها: كيف ستخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وكيف ستتكيف مع آثار التغير المناخ،وما هي التدابير التي ستتخذها لتحقيق ذلك.

وكالتزام قانوني يقع على عاتق الدول، خاصة في ظل تصاعد الظواهر المناخية الحادة مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر.

وقد كرس **اتفاق باريس لعام 2015**[1] هذا المفهوم بوضوح، حيث نص في المادة 7 على أن التكيّف هو "تحدٍ عالمي يواجه الجميع"، وأكد على ضرورة تعزيز القدرات التكيفية والمرونة المناخية. كما ألزم الدول بوضع **خطط وطنية للتكيّف** ضمن مساهماتها المحددة وطنيا، مما جعل التكيف **عنصرًا موازياً للتخفيف** من حيث الأهمية القانونية والعملية[2].

ويستند التكيف في صيغته القانونية إلى مبدأ **"الإنصاف والقدرات المتباينة"**، الذي يعترف بأن الدول النامية، بسبب ضعف إمكاناتها، تحتاج إلى دعم مالي وتقني خاص. لذلك تم إنشاء آليات تمويلية دولية مثل:

- **صندوق التكيّف (Adaptation Fund)** الذي أُنشئ في إطار بروتوكول كيوتو.
- **صندوق المناخ الأخضر** الذي يمثل أداة تمويل رئيسية لاتفاق باريس، ويهدف إلى دعم مشاريع التكيف والتخفيف في الدول النامية[3]

وتتجلى مظاهر التكيف كالتزام قانوني فيما يلي:

- **إصدار تشريعات وطنية** لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، كالجفاف والفيضانات.
- **دمج اعتبارات المناخ** ضمن السياسات العامة وخطط التنمية المستدامة، مثل إدماج التكيف في قطاعي الزراعة والمياه.

[1] اتفاق باريس بشأن المناخ، المادة 7، باريس، 2015، متاح عبر الرابط: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

[2] اتفاق باريس بشأن المناخ، المادة 7، باريس، 2015، متاح عبر الرابط: **https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement**

[3] الموقع الرسمي لصندوق التكيف: **https://www.adaptation-fund.org**

- **سن قوانين لحماية الفئات الهشة** كالنساء، والمزارعين، وسكان المناطق الساحلية، من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية.
- **إدماج المعرفة العلمية والبيئية** ضمن آليات صنع القرار الحكومي، لتعزيز فعالية السياسات المناخية.

ثالثًا: الآثار القانونية الناجمة عن التغيرات المناخية

تنتج عن التغيرات المناخية آثار قانونية مباشرة وغير مباشرة، خاصة حين تتسبب هذه التغيرات في أضرار بيئية جسيمة تمس مصالح دول أو مجتمعات معينة. وقد أدى ذلك إلى بروز تساؤلات حول المسؤولية القانونية للدول والشركات عن الأضرار المناخية، خصوصا في سياق الانبعاثات العابرة للحدود.

ويستند في هذا السياق إلى مبدأ **"عدم التسبب في ضرر للغير"**، المكرّس في العديد من المواثيق البيئية الدولية، أبرزها:

- إعلان ستوكهولم لعام 1972(المبدأ 21)
- إعلان ريو لعام 1992(المبدأ2[1])

وتتزايد اليوم القضايا القضائية التي تربط بين التغير المناخي ومفاهيم قانونية متطورة، ويُطلق عليها مصطلح **"التقاضي المناخي(Climate Litigation) "**، وهي تتخذ أشكالًا متنوعة، منها:

- المطالبة بالاعتراف بـالحق في بيئة سليمة كجزء من حقوق الإنسان الأساسية.

[1] إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3 - 14 يونيو 1992، المبدأ رقم 2.

- ملاحقة الشركات الكبرى المنتجة للوقود الأحفوري أمام المحاكم الوطنية والدولية، بتهم التسبب في أضرار بيئية.
- دعاوى قضائية ضد الحكومات بتهمة الإخفاق في اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية البيئة والمناخ، كما حصل في قضية "Urgenda" الشهيرة في هولندا[1].
- الترويج لمفهوم العدالة المناخية، الذي يربط بين التغير المناخي ومبادئ الإنصاف بين الأجيال وحقوق الإنسان.

وتعد هذه الآثار القانونية مؤشراً على تطور المنظومة القانونية الدولية للبيئة، نحو مزيد من الصرامة في التعامل مع المسؤوليات المناخية، سواء من قبل الدول أو الفاعلين غير الحكوميين[2].

[1] بدأت تظهر في السنوات الأخيرة دعاوى قضائية تُرفع ضد الحكومات بتهمة الامتناع عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة ومواجهة التغير المناخي، ومن أبرز هذه القضايا قضية "Urgenda" الشهيرة في هولندا، حيث قضت المحكمة بأن الحكومة الهولندية ملزمة قانونا بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل ملموس، حفاظا على حقوق الإنسان والبيئة

[2] إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مرجع سابق.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

واقع المقاولاتية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

في ظل تصاعد الأزمات البيئية العالمية، واشتداد الآثار الناجمة عن التغير المناخي، وتدهور التنوع البيولوجي، وتفاقم ظاهرة التلوث بمختلف أشكاله، أصبح من الضروري تبني نموذج تنموي جديد يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية، إلى جانب المقومات الاقتصادية. وقد أفرز هذا التحول المفاهيمي والعملي بروز نمط جديد من النشاط الاقتصادي، يتمثل في "المقاولاتية الخضراء"، التي تُعدّ اليوم إحدى أبرز الأدوات المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة، كونها تمزج بين منطق الربحية وحماية البيئة والابتكار المسؤول.

إن المقاولاتية الخضراء لا تختزل في إنشاء مؤسسات صديقة للبيئة فحسب، بل تمثل توجهًا اقتصاديًا وإيكولوجيًا شموليًا، يستوجب توفير بيئة ملائمة من حيث الإطار التشريعي والمؤسساتي، إلى جانب بنية تمويلية مرنة، وقدرات بشرية مكونة وواعية بالتحديات البيئية والفرص الاقتصادية المرتبطة بها. فهي تعتمد على ابتكار حلول مستدامة، والتقليل من الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية، وتوظيف الموارد الطبيعية بكفاءة، كما تسهم في تنويع الاقتصاد وخلق مناصب شغل جديدة تراعي المعايير البيئية.

ولتحقيق هذا النموذج، لا بد من تدخل فعّال للسلطات العمومية ومختلف الفاعلين في صياغة وتنفيذ سياسات وطنية شاملة تدعم هذا التحول. فوجود استراتيجية واضحة لتشجيع المبادرات البيئية، وتوفير الهياكل والمؤسسات المرافقة، يعتبران عاملين أساسيين في توفير المناخ المناسب لنمو المقاولات الخضراء. كما أن تعميم ثقافة ريادة الأعمال البيئية، وتوجيه التكوين المهني والتعليم العالي نحو التخصصات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، يشكلان دعامة حقيقية لبناء جيل جديد من المقاولين القادرين على مواجهة التحديات البيئية وتحويلها إلى فرص اقتصادية حقيقية (المبحث الأول).

من جهة أخرى، لا يمكن الحديث عن ازدهار المقاولاتية البيئية دون التطرق إلى التحديات التمويلية التي تواجهها. إذ أن تمويل المشاريع ذات البعد البيئي يتطلب أدوات جديدة غير تقليدية، تراعي خصوصية هذه المشاريع، من حيث المخاطر، والعوائد طويلة الأمد، والحاجة إلى المرافقة التقنية. ولهذا، أصبح من الضروري إدراج آليات تمويل مبتكرة ومستدامة، مثل الصناديق البيئية، الحوافز الجبائية، والسندات الخضراء، ضمن السياسات الاقتصادية العامة، من أجل تسهيل ولوج حاملي المشاريع البيئية إلى مصادر التمويل (المبحث الثاني).

المبحث الأول

آليات دعم المقاولاتية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

تعد المقاولاتية الخضراء أحد المداخل الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تساهم في إعادة صياغة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والبيئة، من خلال تشجيع مبادرات مسؤولة تدمج البعد البيئي في صلب استراتيجياتها. غير أن هذا التوجه لا يمكن أن يتجسد فعليًا دون توفر منظومة دعم متكاملة، تتيح لحاملي المشاريع البيئية العمل في مناخ مؤسساتي وتنظيمي محفز. فالنجاح في ترسيخ هذا النمط من المقاولاتية لا يقتصر فقط على النوايا أو التوجهات العامة، بل يتطلب وجود آليات عملية واضحة، تسندها سياسات عمومية فعالة، وتدعمها مؤسسات متخصصة قادرة على المرافقة والمواكبة (المطلب الأول).

كما أن الانتقال نحو اقتصاد أخضر يتطلب تفعيل أدوات جديدة في الحوكمة البيئية، وتوفير منصات تمكّن من تنسيق الجهود بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني، بما يعزز ديناميكية المشاريع ذات البعد المستدام. ويُضاف إلى ذلك ضرورة تعبئة الموارد البشرية، من خلال الاستثمار في الكفاءات وتوفير التكوين المناسب، إلى جانب تحفيز الأفراد على الانخراط في مسار ريادي بيئي يرتكز على الابتكار والمسؤولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

المبادرات العمومية والمؤسساتية الداعمة للمقاولاتية البيئية

يتطلب ترسيخ المقاولاتية البيئية إطارًا مؤسساتيًا محفزًا، وسياسات عمومية واضحة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التحول نحو اقتصاد أخضر. وقد بدأت بعض التوجهات الوطنية بالتركيز على تشجيع الابتكار البيئي، عبر دعم المشاريع التي تدمج البعد الإيكولوجي في نشاطها (الفرع الأول)، وتوفير مناخ قانوني وتقني يساعد على تطوير الحلول المستدامة. كما أُنيطت ببعض الهيئات المتخصصة مهمة مرافقة هذه المشاريع، من خلال تقييمها وتسهيل عملية إدماجها في السوق، مع ضمان احترام المعايير البيئية (الفرع الثاني). وفي موازاة ذلك، برزت تجارب محلية ذات طابع نموذجي، تسعى إلى إشراك المجتمعات في تحسين الإطار المعيشي، وتعزيز البعد البيئي في التنمية الحضرية ،تشكل هذه المبادرات، بمختلف مستوياتها، نواة صلبة يمكن البناء عليها لدفع المقاولاتية الخضراء نحو مسار أكثر فعالية واستدامة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مبادرة الابتكار الايكولوجي

يشكل الابتكار الإيكولوجي أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يهدف إلى إيجاد حلول بيئية مبتكرة تقلل من الأثر السلبي للنشاطات الاقتصادية. وتسعى المبادرات العمومية في الجزائر إلى دعم هذا النوع من الابتكار من خلال سياسات تحفيزية ومرافقة المؤسسات الناشئة في المجال البيئي(أولا).

لا يقتصر الابتكار الإيكولوجي على الجانب التكنولوجي فحسب، بل قد يشمل أيضًا ابتكارات غير تكنولوجية، كأن تكون تنظيمية، مؤسسية، أو تسويقية. ويمكن أن تكون هذه الابتكارات مدفوعة إما باعتبارات اقتصادية أو بضرورات بيئية، وذلك في إطار السعي إلى تحقيق توازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة والمساهمين(ثانيا).

أولا: تعريف الابتكار الايكولوجي.

شهد مفهوم الابتكار الإيكولوجي استخدامًا متنوعًا للمصطلحات الدالة عليه في الأدبيات العلمية، حيث أشار إليه العديد من الباحثين بمفاهيم مثل "الابتكار الأخضر"، "الابتكار البيئي"، "التقنيات البيئية"، و"التقنيات الخضراء". ويعكس هذا التعدد مدى اتساع وتداخل هذا المفهوم مع قضايا البيئة والتنمية المستدامة. وفيما يلي أبرز التعريفات المعتمدة لهذا المفهوم:

1 - يعرف الابتكار الإيكولوجي على أنه تطوير لأجهزة أو برامج ترتبط بالمنتجات أو العمليات الصديقة للبيئة (الخضراء)، ويتضمن ذلك الابتكار في التقنيات المساهمة في ترشيد استهلاك الطاقة، الحد من التلوث، إعادة تدوير النفايات، تصميم منتجات مستدامة، أو تحسين أنظمة الإدارة البيئية داخل المؤسسات[1].

2 - أما فريق INNOVA الأوروبي، فيقدم تعريفا موسعا للابتكار الإيكولوجي، بوصفه عملية خلق سلع وخدمات وعمليات وأنظمة جديدة بأسعار تنافسية، تلبّي احتياجات الإنسان وتوفر جودة حياة عالية، وذلك باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات السامة وفي السياق نفسه، يُعد الابتكار الإيكولوجي قوة دافعة نحو تحقيق التنمية

المستدامة، إذ يُسهم من خلال أساليبه المبتكرة في تقليص معدلات التلوث، تحسين استخدام الموارد، وحماية البيئة، إلى جانب الفوائد الاقتصادية التي يحققها، حيث يعزز من القدرة التنافسية للمؤسسات. ولذلك، أصبحت المؤسسات مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتبني استراتيجيات تكنولوجية خضراء تدعم الابتكار وتخدم أهداف الاستدامة.

3 - ومن جهة أخرى، يربط برنامج الأمم المتحدة للبيئة الابتكار الإيكولوجي بإعادة تصميم نماذج الأعمال وتطبيقها بما يتوافق مع مبادئ الاستدامة، من خلال تبني استراتيجيات جديدة تشمل جميع العمليات التجارية بناءً على منظور دورة الحياة، مع تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف ضمن سلسلة القيمة. ويتطلب هذا النوع من الابتكار إدخال تغييرات متناسقة

[1] قباني فاطمة الزهرة ، "دعم الابتكار الإيكولوجي من منظور وطني ودولي"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 07، عدد 02، كلية العلوم ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 1 ، 2020، ص ص 12-11.

ومترابطة على المنتجات، والخدمات، والعمليات، والأسواق، والهياكل التنظيمية، بما يسهم في رفع كفاءة المؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية.[1]

ثانيا: أشكال الابتكار الإيكولوجي

ونظرًا لتعدد دوافع الابتكار الإيكولوجي واختلاف مجالات تطبيقه، فإن تحقيقه يتطلب أنواعًا مختلفة من الموارد والكفاءات، مما يفرض بدوره تبني أساليب تنفيذ متباينة. وقد سعت الدراسات في هذا المجال إلى تقديم تصنيفات متقاربة لأشكال الابتكار الإيكولوجي، أبرزها التصنيف الذي يميز بين أربعة أنواع رئيسية من الابتكارات البيئية، وفقًا للطبيعة الخاصة لكل ابتكار، وهي:

1. **التقنيات البيئية لمعالجة التلوث**: وتشمل التكنولوجيات التي تُستخدم في معالجة المياه المستعملة والتقليل من الانبعاثات الملوثة.
2. **تكنولوجيات المعالجة الأنظف والطاقة الخضراء**: وهي الابتكارات التقنية التي تهدف إلى تقليل التأثير البيئي للعمليات الصناعية من خلال اعتماد مصادر طاقة نظيفة وتحسين كفاءة استخدام الموارد.
3. **الابتكار التنظيمي البيئي**: ويتمثل في إدخال أساليب تنظيمية جديدة أو أنظمة إدارة بيئية داخل المؤسسات للتعامل بفعالية مع القضايا البيئية المتعلقة بالإنتاج أو المنتجات.
4. **ابتكار المنتجات والخدمات البيئية**: ويشمل تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو محسّنة من الناحية البيئية، بما يوفر فوائد مباشرة للبيئة والمستهلك على حد سواء.
5. **ابتكارات النظم الإيكولوجية**: وهي أنظمة إنتاج بديلة تتسم باستهلاك أكثر اعتدالا للموارد الطبيعية، مقارنة بالأنظمة التقليدية، وتسعى إلى تحقيق نماذج إنتاج واستهلاك أكثر استدامة[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الابتكار الإيكولوجي: دليل للشركات من أجل تطوير نماذج أعمال مستدامة، 2014، ص. 10.

[2] قباني فاطمة الزهرة ، مرجع سابق، ص ص 14-13.

تعكس هذه التصنيفات التنوع الواسع في طبيعة الابتكار الإيكولوجي وسبل تنفيذه، ما يبرز أهمية تبني رؤية شاملة تأخذ في الحسبان البُعدين التكنولوجي والتنظيمي لتحقيق الأثر البيئي المرجو.

ومن الأمثلة على مبادرات الابتكار الايكولوجي نجد كما هو مبينة في الجدول التالي:

الأثر البيئي	نوع المبادرة	الجهة
خفض انبعاثات الكربون 55% بحلول 2030	خطة "Green Deal"	الاتحاد الأوروبي
أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم	محطة نور للطاقة الشمسية	المغرب
تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري	مشاريع الطاقات المتجددة (مثلاً في أدرار وغرداية)	الجزائر[1]
خفض التلوث في المدن الكبرى	برنامج دعم السيارات الكهربائية	المانيا
تقليل الأثر البيئي للنفايات الرقمية	إعادة تدوير النفايات الإلكترونية	الصين

الفرع الثاني: دور الوكالة الوطنية للنفايات AND في موافقة المشاريع الخضراء

تعتبر الوكالة الوطنية للنفايات (AND) جهة أساسية في تنظيم وتسيير قطاع النفايات في الجزائر، حيث تلعب دورًا مهمًا في دراسة وموافقة المشاريع الخضراء، من خلال تقييم الأثر البيئي وضمان مطابقة هذه المشاريع للمعايير التقنية والبيئية المعتمدة.

[1] أحمد عيسى، المقاولاتية البيئية والابتكار الأخضر في الجزائر: تحديات وآفاق، دار المعرفة، الجزائر، 2021، ص ص 95-96.

تعد الوكالة الوطنية للنفايات (AND) مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم تأسيس **الوكالة الوطنية للنفايات (AND)** بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 02-175** والذي يحدد كيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها. [1]

تهدف هذه الوكالة إلى تنظيم وتطوير قطاع تسيير النفايات في إطار قانوني ومؤسساتي يواكب التحولات البيئية والاقتصادية. حيث تتولى مجموعة من المهام المتنوعة، من أبرزها: مساعدة السلطات المحلية في إدارة النفايات، إنشاء بنك وطني للمعلومات خاص بالنفايات يُعنى بجمع وتحديث المعطيات المتعلقة بهذا المجال، إلى جانب إنجاز الدراسات والمشاريع ذات الصلة، أو المساهمة في تنفيذها بالشراكة مع مختلف الفاعلين. كما تسهر الوكالة على توفير المعلومات الضرورية لمختلف القطاعات، وتحرص على تطبيق برامج تحسيسية وتوعوية ميدانية لفائدة المواطنين والمؤسسات على حد سواء[2].

تعد الوكالة الوطنية للنفايات مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشئت بموجب نص تشريعي وتنظيمي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يؤهلها لأداء مهامها بكفاءة ومرونة. وتتمثل اختصاصاتها الأساسية في ممارسة أنشطة ذات طابع صناعي وتجاري في مجال تسيير النفايات، حيث تُخضع جميع تعاملاتها لأحكام القانون التجاري. كما تُعنى الوكالة بالتعامل مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا من القطاع العمومي أو الخاص، في إطار مشاريع ومعاملات متعلقة بإدارة النفايات. وتُسير الوكالة ميزانية مستقلة، مما يسمح لها بالتصرف المالي والإداري بما يتماشى مع طبيعتها التجارية، ويعزز قدرتها على تنفيذ البرامج الوطنية الخاصة بالتحسيس، التوعية، والمعالجة المستدامة للنفايات، في إطار التوجه نحو الاقتصاد الدائري[3].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 02-175 مؤرخ في 7 ماي 2002، متعلق بإنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية للنفايات، ج ر، عدد 45، الصادر بتاريخ 1 أوت 2002.

[2] دهيمي جابر ، "مساهمة الوكالة الوطنية للنفايات في تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الدائري"، مجلة الصوت التنموي للتنمية المستدامة، مجلد 10، عدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، 2025، ص ص 16-17.

[3] ريف هنية ، "التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 9، عدد 1، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تمنراست ، 2020، ص122.

تلعب الوكالة الوطنية للنفايات (AND) دورا استراتيجيا محوريا في تنظيم قطاع النفايات في الجزائر، حيث تُعد جهازًا تقنيًا واستشاريًا مرجعيًا يُعنى بتنظيم وتوجيه السياسات الوطنية في مجال تسيير النفايات، خاصة في سياق التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. ويأتي هذا الدور في إطار تنفيذ القانون رقم 01-19، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها المعدل والمتمم، والذي يُعد الإطار القانوني الأساسي الذي يضبط أنشطة إدارة النفايات في البلاد. [1]

الفرع الثالث: تجربة مشروع "الجزائر البيضاء" كأداة لدعم المشاريع المستدامة

انعكست مظاهر التلوث البيئي والإهمال العمراني، على نمط الحيات اليومية وصحة النفسية والجسدية. إذ باتت الأحياء السكنية، لاسيما في المناطق الحضرية، تفتقر إلى مقومات النظافة والجمال، مما أثر على جودة الحياة وشوه ملامح الفضاء العام، وأفقد المدن روحها وجاذبيتها[2].

ومن منطلق الإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة والمواطن، أطلق رئيس الجمهورية مبادرة إنسانية وتنموية حملت اسم "الجزائر البيضاء" في جوان 2005. وقد سعت هذه المبادرة إلى إعادة الاعتبار للبيئة الحضرية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، من خلال مجموعة من الأهداف الحيوية:

- إنشاء مؤسسات مختصة تُعنى بتنظيف الأحياء وصيانة المساحات الخضراء، مما يُسهم في توفير مناخ صحي وآمن.

[1] القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج ر، العدد77، صادر في 15 ديسمبر 2001. معدل ومتمم بالقانون رقم 25-02 المؤرخ في 20 فيفري 2025, صادر بتاريخ 23فيفري2025

[2] بن خديجة منصف، عبيد وهيبة ، صور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة مقارنة بين مشروعي "الجزائر البيضاء" و"مدينتي بيئتي"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3، 2024.، 2023، ص. 738.

- تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين، وتحفيزهم على تبني سلوكيات مسؤولة تجاه المحيط، من خلال برامج توعية ومبادرات تطوعية.
- تطوير الطرق والفضاءات العمومية، بما يُعيد للمدينة بريقها ويجعلها فضاءً مريحاً ومُلائماً للحياة الكريمة.
- توفير بيئة نظيفة تحمي المواطنين من انتشار الأمراض الناتجة عن التلوث والتكدّس العمراني.
- تشجيع روح المواطنة البيئية والإيكولوجية، عبر إشراك السكان في عمليات التشجير والتنظيف والمحافظة على الممتلكات العمومية[1].

أما على المستوى التطبيقي، فيجسد المشروع من خلال آليات ميدانية واضحة، كإنشاء مؤسسات مصغرة متخصصة في إعادة التدوير، وتكوين الشباب في مجالات الإدارة البيئية والتقنيات الحديثة للفرز والمعالجة، وهو ما يكرس روح الابتكار ويرسخ ثقافة المقاولاتية البيئية كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.[2]

المطلب الثاني:

دعم الموارد البشرية للمقاولاتية الخضراء

في ظل التحولات البيئية والاقتصادية المتسارعة، أصبح من الضروري التركيز على تنمية العنصر البشري وتعزيز الثقافة المجتمعية الداعمة للممارسات البيئية. فنجاح المقاولاتية الخضراء لا يتوقف فقط على توفير التمويل والتشريعات، بل يتطلب أيضًا بيئة بشرية ومجتمعية مؤهلة وقادرة على مواكبة هذا التحول، ويُعد دعم الموارد البشرية والتشجيع الاجتماعي من الدعائم الجوهرية لترسيخ ثقافة ريادة الأعمال البيئية وضمان استدامتها على المدى الطويل، ومن هذا المنبر وذلك من خلال دعم حاملي المشاريع البيئية وتشجيع ريادة

[1] بن خديجة منصف، عبيد وهيبة ، مرجع سابق، ص 738.

[2] نفس المرجع، ص739 .

الاعمال الخضراء (الفرع الأول) وتكوين الكفاءات البشرية في المجال الاقتصاد الأخضر (الفرع الثاني) وكذا الى تعزيز الوعي الاجتماعي والاعلام البيئي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: دعم حاملي المشاريع البيئية وتشجيع ريادة الاعمال الخضراء

يعتبر دعم حاملي المشاريع البيئية من الركائز الأساسية لترسيخ ثقافة المقاولاتية الخضراء حيث يشمل توفير التأطير والمرافقة والتمويل اللازمين لتمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة ومستدامة(أولا)، إذ يساعد التأطير في تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة، وتوفر المرافقة الدعم الفني والإداري لتجاوز العقبات، بينما يلعب التمويل دورًا حيويًا في تأمين الموارد المالية المطلوبة للانطلاق والتوسع، كما يسهم هذا الدعم في تشجيع المبادرات التي تحافظ على البيئة وتعزز التنمية المستدامة، مما يجعل المشاريع البيئية أدوات فعالة لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية(ثانيا).

أولا: دعم حاملي المشاريع البيئية

في إطار دعمها لحاملي المشاريع ذات الطابع البيئي، بادرت وزارة البيئة إلى إنشاء خلية وزارية مخصّصة لتوجيه ومرافقة أصحاب المبادرات في مجال المؤسسات المصغّرة والناشئة ذات البعد البيئي، وذلك بهدف تسهيل تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع فعلية على أرض الواقع. وتقوم هذه الخلية باستقبال حاملي المشاريع مرتين في الشهر، حيث يُشرف أعضاؤها على تقديم الإرشاد والمرافقة التقنية والعملية. كما وضعت الوزارة تحت تصرفهم استمارة إلكترونية خاصة عبر موقعها الرسمي، يُطلب فيها من المعنيين إدراج بياناتهم الشخصية، وتفاصيل المشروع، والاحتياجات والتطلعات التي يرغبون في تحقيقها. وتُعدّ هذه المبادرة آلية مؤسساتية تهدف إلى تشجيع روح المقاولاتية البيئية وتيسير مسار الانتقال نحو اقتصاد أخضر فعّال وشامل[1].

[1] ساري سهام ، "واقع حاضنات المقاولاتية الخضراء في الجزائر وسبل تفعيلها على ضوء التجارب العالمية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، مجلد 10، عدد01 ،جامعة محمد البشير البراهيمي برج بوعريريج، ، جوان 2023، ص 314.

ثانيا: تشجيع ريادة الاعمال الخضراء

بدأت الجزائر في تنفيذ عدة إصلاحات ومبادرات تهدف إلى تنويع اقتصادها، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز الطاقة، وحماية البيئة، وتطوير قطاعات اقتصادية خضراء. يأتي ذلك في إطار سعي البلاد للانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة، مع التركيز على دعم المبادرات وتشكيل إطار استراتيجي وطني يعزز أساليب الإنتاج المستدامة ويواكب التحولات الاقتصادية. وكانت أولى بوادر الرغبة في تحقيق التنمية المستدامة واضحة في الخطة الخماسية الجديدة (2015–2019) لنمو الجزائر، التي شملت الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر. كما يوجد المخطط الوطني للمناخ (2015–2053) والبرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2013–2033)، اللذان تقدر تكلفتهما الإجمالية بحوالي 133 مليون دولار، ويُوليان اهتمامًا خاصًا لتعزيز التنمية المستدامة في البلاد[1].

لم تكتفِ الجزائر بوضع البرامج فحسب، بل توجّهت أيضًا نحو دعم الأعمال الريادية، لا سيما تلك الصديقة للبيئة. فقد أطلقت أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء في يونيو 2021، بهدف بناء اقتصاد أخضر يولي اهتمامًا خاصًا بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة. يسعى هذا الإجراء إلى تعزيز التعاون في مجال الريادة الخضراء وتشجيع إنشاء مؤسسات تساهم في

خلق الثروة وتوفير فرص عمل للشباب، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية. كما تم إطلاق عدة مشاريع في محيطات بيئية طبيعية ذات قيمة عالية، مع التركيز على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المجالات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتهدف هذه المشاريع إلى توفير فرص عمل وتحقيق تنمية وطنية شاملة.

[1] سطي أسماء ، الحميمي سناء ، «بعض التجارب الدولية في الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر»، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، مجلد 2، عدد 1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر. 2023، ص 71.

وقد أسفرت السياسة التنموية المستدامة التي تبنتها الدولة عن نتائج إيجابية، حيث استفاد عدد كبير من الشباب من القروض الصغيرة التي توفرها وكالة أونجام، لتنفيذ مشاريع تتماشى مع مفهوم الاقتصاد.[1]

في هذا السياق، ومن أجل دعم المشاريع الصديقة للبيئة، اتجهت الجزائر في عام 2022 نحو دعم الشباب الجامعي من خلال مشروع "دعم المياه والبيئة"، الذي يُعد خطوة هامة ضمن جهود البلاد لتحقيق التنمية المستدامة. يهدف هذا المشروع إلى تدريب وتكوين رواد الأعمال الشباب لتعزيز الاقتصاد الدائري وريادة الأعمال الخضراء.

يتم التعاون في هذا الإطار بين مشروع "دعم المياه والبيئة"، والمعهد الوطني للتمكين البيئي، وجامعة بومرداس لتطوير شبكة تدريب جامعية تدعم تحقيق التنمية المستدامة. وقد أُقيمت دورة تدريبية شملت 33 طالبًا، حيث تم تقديم ومناقشة 18 مشروعًا تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر والدائري. حيث ركزت هذه المشاريع على مجالات متنوعة مثل إعادة تدوير النفايات واستخدامها في إنتاج مواد مفيدة، مما يعكس التزام الطلاب بالمبادئ البيئية ورغبتهم في تحمل المسؤولية البيئية تجاه وطنهم[2].

الفرع الثاني: تكوين الكفاءات البشرية في المجال الاقتصاد الأخضر

يعد إعداد الكفاءات البشرية المتخصصة ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الأخضر، إذ يُسهم في تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مشاريع صديقة للبيئة، ويعزز قدرتهم على مواكبة التحولات نحو التنمية المستدامة.

أكدت منظمة العمل الدولية على أهمية فئة جديدة من العاملين يُطلق عليهم "العمال الخضر"، والذين يُنتظر أن يكون لهم دور محوري في اقتصاد المستقبل. وفي هذا السياق، شددت المنظمة على ضرورة أن تدرج الدول – سواء النامية أو المتقدمة – تكوين هذه الفئة ضمن

[1] بن عزة هناء، «حاضنات الأعمال الخضراء كآلية لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة»، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 10، عدد 2،كلية الاقتصاد ، جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة، 2022، ص180.

[2] **مشروع دعم المياه والبيئة (WES)**، (2022)تاريخ الاسترداد: 13 ديسمبر 2023، من https://www.wes-med.eu/ar

أولوياتها السياسية، من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات، ومراكز البحث العلمي، ومعاهد التكوين المهني.

وفي خطوة عملية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية تخصيص ميزانية تصل إلى 125 مليون دولار لتطوير برامج تدريبية متخصصة ومناهج تعليمية تُواكب متطلبات سوق العمل الأخضر. ومن شأن إنشاء مراكز تدريب على المهارات الخضراء، خاصة في الدول النامية، أن يسهم في سد الفجوة بين فرص الاستثمار في الاقتصاد الأخضر ونقص اليد العاملة المؤهلة، بما يضمن نجاح مشاريع التنمية المستدامة[1].

تشهد كل من الدول النامية والمصنعة تزايدًا ملحوظًا في الحاجة إلى تدريب أصحاب "الياقات الخضراء" لتأهيلهم لشغل وظائف ومناصب متخصصة ومتنوعة ضمن الاقتصاد الأخضر. ويُعد هذا التكوين ضروريًا ليس فقط من أجل إعداد يد عاملة مؤهلة، بل أيضًا لضمان توفر الكفاءات اللازمة لنجاح الصناعات والمشاريع البيئية، وتفادي أي عجز في الموارد البشرية المدربة داخل هذا القطاع المتنامي[2].

يعد التعليم والتدريب من الركائز الأساسية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، حيث يمثلان شرطًا ضروريًا لتأهيل اليد العاملة وتلبية الطلب المتزايد، خاصة في مجالات المهن والحرف المرتبطة بالبيئة. هذا التحوّل يتطلب وضع برامج تكوين فعالة، ليس فقط في المستويات الدنيا، بل أيضًا في التعليم العالي، حيث يُعد غياب الرؤية الإدارية الحديثة عائقًا أمام استحداث فرص جديدة ونشر ثقافة الاستدامة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعداد جيل جديد من المديرين يتمتعون بفكر استراتيجي يتماشى مع مبادئ الاقتصاد الأخضر، ويساهمون في توجيه المؤسسات نحو النمو المستدام، مما يستوجب أيضًا تطوير البرامج الدراسية والمناهج الجامعية بما يتوافق مع هذه الرؤية المستقبلية[3].

---

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – المبادئ، الفرص، والتحديات في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.ص 51

[2] فرحات عماد ، "وظائف خضراء"، مجلة البيئة والتنمية، مجلد13،عدد121، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات -جامعة الحاج لخضر باتنة1 ، 2008 ص 21.

[3] الإسكوا، مرجع سابق، ص 80.

الفرع الثالث: دور الاعلام في نشر الوعي البيئي

يُعد الإعلام البيئي ركيزة أساسية في دعم الجهود المبذولة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دوره في توجيه الخطاب البيئي نحو العلماء والمفكرين والمثقفين وصناع القرار، وحثّهم على تسخير قدراتهم الفكرية والإبداعية في سبيل حماية الطبيعة والحد من التلوث البيئي عبر الزمن. وقد ساهم التطور النوعي في وسائل الإعلام، إلى جانب تنوع قنوات الاتصال، في تسريع تدفق المعلومات البيئية وتيسير تناولها، مما ساعد على رفع مستوى الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات.

وقد تزايدت أهمية الإعلام البيئي منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث ساهمت التغطية الإعلامية الواسعة للكوارث البيئية الكبرى، مثل تحطم ناقلة النفط "أموكو كاديز" عام 1978، وحادثة المفاعل النووي في "ثري مايل آيلند"، والانفجار النفطي في خليج المكسيك سنة 1979، وأخيرًا كارثة "تشيرنوبيل" عام 1986، في إبراز خطورة المشكلات البيئية وتحفيز المجتمع الدولي على تبني سياسات وإجراءات أكثر صرامة تجاه البيئة(أولا).

وقد تميز تناول الإعلام البيئي بعدد من الخصائص، أبرزها وجود خطاب إعلامي متخصص موجّه إلى فئة العلماء والخبراء، يتناول المواضيع البيئية بصورة علمية دقيقة، يقابله خطاب جماهيري واسع الانتشار يعمل على إيصال المعلومة البيئية إلى الرأي العام، من خلال تغطية المؤتمرات البيئية والأحداث الكبرى ذات الصلة. وبهذا المعنى، يلعب الإعلام البيئي دورًا مزدوجًا: نشر المعرفة البيئية المتخصصة من جهة، وتعزيز التفاعل الجماهيري مع القضايا البيئية من جهة أخرى(ثانيا).[1]

أولا: تعريف الاعلام البيئي

لا يوجد تعريف موحد للإعلام البيئي يحظى بإجماع بين الباحثين، إذ لا يزال مفهوم الإعلام بحد ذاته محل تباين واختلاف في الرؤى بين الدارسين. فعلى مستوى اللغة، يُعدّ مصطلح "الإعلام" مصدرًا للفعل "اعلم"، وهو فعل رباعي مشتق من "العلم" الذي يقصد به إدراك

[1] مجاني باديس ، "دور الإعلام في نشر الوعي البيئي"، مجلة البدر، مجلد08، عدد 03،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار – عنابة، 2016، ص ص 79-80.

الشيء على حقيقته. كما يفهم الإعلام لغويا بأنه الإخبار السريع أو الاطلاع على الخبر، أي مضمون الرسالة الإعلامية، بصورة عاجلة ومباشرة[1].

وفي القرآن الكريم، قال الله تعالى: {يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك}[2] وقال أيضا {: وأذن في الناس بالحج}[3]...، أي أبلغ الناس.

اما مصطلح الاعلام البيئي قدّم عدد من المختصين في مجال الإعلام تعريفات متنوعة للإعلام البيئي من بينها أن الإعلام البيئي " هو عملية إنشاء ونشر الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من خلال وسائل الإعلام بهدف إيجاد درجة من الوعي البيئي وصولا للتنمية المستدامة [4]"

كما يعرف أيضا على أنه " إعلام يسلط الضوء على كل المشاكل البيئية من بدايتها وليس بعد وقوعها، وينقل للجمهور المعرفة والاهتمام والقلق على بيئته من خلال قنوات الاتصال والتأثير الجماهيري التي يتم الاتصال خلالها في نفس الوقت بمجموعات ضخمة وغير متجانسة من الجمهور المستهدف، وعلى نطاق جماهيري دون أن يكون هناك نوع من المواجهة المباشرة بين المصدر والجمهور. [5]

كما يُعرَّف الإعلام البيئي بأنه ذلك النوع من الإعلام الذي يهدف إلى حماية البيئة من خلال تنفيذ خطة إعلامية مبنية على أسس علمية ومنهجية مدروسة، تُوظَّف فيها مختلف وسائل الإعلام المتاحة، مع توجيه الرسائل نحو فئة محددة أو عدة فئات مستهدفة من الجمهور. كما

[1] عبد العزيز عبد الله أحمد الشايع «الإعلام ودوره في تحقيق الأمن البيئي"، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،2003، ص 17

[2] سورة المائدة، الآية 67.

[3] سورة الحج، الآية 27.

[4] عربيات بشير محمد ، أيمن سليمان مزاهرة، "التربية البيئية"، دار المناهج، عمان، 2004، ص ص 15 - 16

[5] ماري سعد سليمان سعد ، "الإعلام والوعي البيئي"، دراسة لعينة من أسر مدينة القاهرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة ،1991 ص 29.

تتضمن هذه الخطة آليات لتقييم أداء الوسائل المستخدمة، ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة قبل وأثناء وبعد تنفيذها[1].

ثانيا: خصائص واهداف الاعلام البيئي

يُعدّ الإعلام وسيلة فعّالة في نشر الوعي البيئي وتعزيز الثقافة البيئية، من خلال نقل المعلومات والتوجيهات للمواطنين وتحفيزهم على تبني سلوكيات صديقة للبيئة، مما يجعله أداة داعمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يشكل الإعلام البيئي أحد الأدوات الحيوية لنشر الثقافة البيئية، حيث يندرج ضمن تقاطع مفهومين رئيسيين: "الإعلام" باعتباره وسيلة لنقل المعلومات والحقائق وتحليل القضايا بشكل موضوعي إلى الجمهور، و"البيئة" التي تمثّل المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويشمل العناصر الطبيعية كالهواء والماء والتربة والكائنات الحية.

1- خصائص الاعلام البيئي:

يتّسم الإعلام البيئي بمجموعة من الخصائص التي تميّزه عن غيره من مجالات الإعلام، نظرًا لطبيعة القضايا التي يعالجها، والتي تتطلب دقة علمية، وموضوعية في الطرح، وتفاعلًا واسعًا مع مختلف الفاعلين. من أبرز هذه الخصائص:

أ **- جودة المعلومات البيئية**: يُفترض أن تتسم الرسالة الإعلامية البيئية بالدقة، والموثوقية، والتوازن في المعالجة، بعيدًا عن التهويل أو التهوين. كما يجب أن تراعي المعايير الصحفية المهنية، وتستند إلى مصادر علمية موثوقة، بما يعزّز الثقة في المعلومة ويجعلها أداة فعالة في تشكيل الوعي البيئي.

[1] حمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1 – بن يوسف بن خدة،2000 , ص138.

ب ـ وفرة المعلومات مقابل محدودية الاستخدام: على الرغم من وفرة المعلومات البيئية، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في مدى قدرة هذه المعلومات على معالجة مشكلات بيئية محددة، ومدى قابليتها للاستخدام العملي. إذ لا يكفي توفر المادة الإعلامية، بل يجب أن تكون موجهة ومدروسة بحيث تسهم فعليًا في دعم السياسات البيئية أو توجيه السلوك المجتمعي.

ج ـ التعددية والتفاعل: الإعلام البيئي الناجح هو الذي يفتح المجال أمام مختلف الأطراف الفاعلة من باحثين، ومؤسسات، ومواطنين—للمساهمة في إنتاج الرسالة الإعلامية، سواء من خلال الحوار أو التعليق أو التفاعل المباشر، مما يعزز من شرعية المحتوى ويُضفي عليه طابعًا تشاركيًا.

د ـ تحويل المعلومات إلى معرفة وسلوك: لا ينبغي أن تظل المعلومات البيئية مجرد محتوى يُستهلك، بل يجب أن تتحول إلى معرفة فعالة يمكن استيعابها وتطبيقها عمليًا. وتُعد هذه الخاصية من أهم ركائز الإعلام البيئي، حيث يُقاس نجاحه بمدى تأثيره في تغيير سلوك الأفراد والمؤسسات نحو ممارسات أكثر استدامة[1].

2- اهداف الاعلام البيئي:

يسعى الإعلام البيئي إلى تحقيق جملة من الأهداف التوعوية والتربوية التي تصب في خدمة البيئة وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة. ويتمثل الهدف الأساسي في توجيه السلوك الإنساني نحو مسؤولية بيئية واعية، من خلال توظيف مختلف وسائل الإعلام لإيصال المعلومات والمعارف البيئية، ودفع الأفراد نحو تبني مواقف إيجابية تُراعي التوازن بين حماية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام.

[1] مجاني باديس ، مرجع سابق، ص 80.

أجمعت العديد من الدراسات على الدور المحوري الذي ينبغي أن تضطلع به وسائل الإعلام في بناء الوعي البيئي وتعزيز جهود حماية البيئة، من خلال تحويل القضايا البيئية إلى مواضيع تحظى بالاهتمام العام. كما أكدت هذه الدراسات على أهمية تأهيل الإطارات الإعلامية، وتزويدهم بمعرفة شاملة حول قضايا ومشكلات البيئة، بما يمكّن الإعلام البيئي من أداء دوره بفعالية وتحقيق الأهداف المنشودة[1].

يتباين دور الإعلام البيئي تبعًا لاختلاف الفئات المستهدفة. ففي الوقت الذي يُنتظر منه تشجيع العلماء والمفكرين على تسخير قدراتهم العلمية والإبداعية لخدمة قضايا البيئة، فإن من مسؤولياته أيضًا تبسيط نتائج هذه البحوث ونقلها بلغة مفهومة إلى الجمهور العام، بما يسهم في تعديل السلوكيات اليومية بما يراعي حماية البيئة وعدم استنزاف مواردها. كما يكتسي دور الإعلام البيئي تجاه صُنّاع القرار أهمية خاصة، إذ يتمثل في تسليط الضوء على الآثار البيئية المترتبة على السياسات المتخذة، ليس فقط على الجيل الحالي، وإنما أيضًا على الأجيال القادمة[2].

يهدف الإعلام البيئي الى تصدي المشكلات البيئية المعاصرة، من خلال أداء دور الضمير الحي للمجتمع بكافة أجياله. فهو يسعى إلى دق ناقوس الخطر وتنبيه الأفراد والجماعات وصنّاع القرار إلى ضرورة حماية البيئة، وتحقيق توازن مستدام بين متطلبات البيئة ومتطلبات التنمية. ويتجسد هذا الدور في الدفع نحو تبني نموذج تنموي متكامل وقابل للاستمرار، يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، دون الاكتفاء بالحلول الظرفية أو المؤقتة[3].

[1] خالد محمد محسن محمد، "معالجة الصحافة المحلية لبعض المحافظات لقضايا البيئة في ضوء بعض أبعاد التربية البيئية، " مذكرة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ،1990 ص. 89

[2] بن مهرة نعيمة ،الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، فرع قانون البيئة، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 23.

[3] الإعلام العربي والبيئة، تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص ص 50-51.

المبحث الثاني:

اليات تمويل المقاولاتية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

تشكل المقاولاتية الخضراء إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لقدرتها على الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. غير أن إنجاح هذا النوع من المشاريع يتطلب وجود نظام تمويلي فعال يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المقاولات، مثل الحاجة إلى تمويل طويل الأجل، تكنولوجيات متقدمة، ومخاطر الابتكار البيئ، وفي هذا الإطار، عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على تطوير بيئة قانونية ومؤسساتية مشجعة، من خلال إدخال إصلاحات تشريعية هامة. يأتي في مقدمتها قانون المالية لسنة 2020 الذي وضع آليات دعم مالية وضريبية للمشاريع البيئية، وقانون الاستثمار الجديد 20_18 [1]الذي خصّ الأنشطة المستدامة بمجموعة من الامتيازات.

وتعزز هذه الجهود عبر هياكل تمويلية متخصصة، منها الصندوق الوطني للبيئة والساحل، ومراكزا متخصصة في دعم المشاريع البيئية الناشئة، إضافة إلى انخراط بعض البنوك في تمويل المشاريع الخضراء. كما يتم دعم التمويل العمومي بمبادرات من القطاع الخاص بهدف خلق مناخ استثماري جاذب (المطلب الاول)وتبرز هذه المبادرات توجها وطنيا نحو تكامل السياسات القانونية والمالية لتشجيع المقاولاتية البيئية، في سبيل الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومبتكر.(المطلب الثاني)

المطلب الاول:

الإطار التشريعي لتمويل المقاولاتية الخضراء

يشكّل الإطار التشريعي عنصرا محوريا في دعم المقاولاتية الخضراء، إذ يُوجّه الاستثمارات نحو الأنشطة البيئية. ومع تصاعد التحديات البيئية، تبنّت الجزائر قوانين تهدف إلى تشجيع

[1] القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار،ج ر، عدد 50، صادر بتاريخ 24 جويلية 2022.

الاستثمار المستدام. جاء قانون المالية لسنة 2020 ليقر إعفاءات ضريبية وموارد مالية مخصصة للمشاريع البيئية(الفرع الاول)، كما عزز قانون الاستثمار 22-18 هذا التوجه، معتبرًا الأنشطة المستدامة ضمن أولويات التنمية ومنحها تسهيلات وامتيازات. وتعمل الدولة على مواءمة السياسات العامة مع أهداف التنمية المستدامة والتزاماتها الدولية. يشمل ذلك إدماج البعد البيئي في الاستراتيجيات الوطنية. تعكس هذه الجهود رغبة في بناء اقتصاد أخضر فعال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: آليات التمويل في ظل قانون المالية لسنة 2020

يعتبرقانون المالية في الجزائر من أهم الأدوات التشريعية التي تعتمدها الدولة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُترجم التوجهات العامة للحكومة إلى قواعد قانونية تُنظّم الجباية العمومية، الإنفاق، وتخصيص الموارد المالية. وفي هذا السياق، جاء قانون المالية لسنة 2020[1] ليعكس توجّهًا نحو دعم النمو الاقتصادي المستدام، من خلال إدراج تدابير مالية وجبائية تهدف إلى تشجيع المقاولاتية الخضراء وتحفيز الاستثمارات البيئية.

وقد تضمن هذا القانون مجموعة من الآليات الموجهة، من أبرزها تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات (أولا)، دعم مشاريع الطاقة المتجددة (ثانيا)، وتعزيز الابتكار داخل المؤسسات الناشئة (ثالثا)

اولا- تخفيف الأعباء الضريبية على المؤسسات

في إطار سعي الدولة إلى تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، حمل قانون المالية لسنة 2020 جملة من الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى تشجيع المبادرات الاقتصادية، لا سيما تلك التي تأخذ بعين الاعتبار البُعد البيئي،وقد ركزت هذه الإصلاحات على منح امتيازات

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2020، العدد 81، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، ص. 24

ضريبية للمؤسسات التي تنشط في مجالات ترتبط بالتنمية المستدامة، مثل الطاقات المتجددة، إعادة التدوير، والتكنولوجيات النظيفة.

وقد تمثلت أبرز التدابير المعتمدة في هذا السياق فيما يلي:

1- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني: في إطار دعم المقاولاتية والابتكار، وخاصة المؤسسات الناشئة ذات الطابع التكنولوجي أو الابتكاري، أقرّ قانون المالية لسنة 2020 جملة من الحوافز الجبائية المهمة، من أبرزها:

وقد **نصّت المادة (112) من قانون المالية لسنة 2020** على منح:

"إعفاء كلي من دفع الرسم على النشاط المهني (TAP) لفائدة المؤسسات الناشئة لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداءً من تاريخ انطلاق نشاطها".

ويهدف هذا الإجراء إلى:

- تقليل التكاليف الجبائية في المرحلة الأولى من عمر المشروع
- دعم قابلية الاستمرار والتوسع التجاري للمؤسسات الناشئة
- تحفيز المبادرة الابتكارية في القطاعات التكنولوجية والخضراء[1]

يمثل هذا الإعفاء آلية تشجيعية مباشرة من الدولة لضمان بيئة أعمال مرنة وداعمة لنمو المؤسسات الناشئة، لا سيما في ظل التحديات التمويلية والتقنية التي تواجهها في بداياتها.

2- **تخفيض في معدل الضريبة على أرباح الشركات:** في إطار دعم الاقتصاد الأخضر وتشجيع الاستثمار في المشاريع البيئية، نصّ قانون المالية لسنة 2020 على تخفيض في معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لفائدة المؤسسات الناشطة في القطاعات ذات البعد البيئي، كجزء من الحوافز الجبائية الموجهة لتقليل العبء المالي عن هذه المؤسسات.

[1] قانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر2019 ،قانون المالية لسنة 2020، ، ج ر، عدد 81، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

وقد أشارت **المادة (112) من قانون المالية لسنة 2020** إلى أن: **"تُحدد سعة أسطوانات السيارات المستوردة في إطار الامتيازات الجبائية الممنوحة طبقا لأحكام المادة 202 من قانون الجمارك المعدل والمتمم".** وذلك في سياق توجيه التخفيضات الجبائية نحو المعدات والوسائل الأقل تلويثًا، مثل السيارات ذات الأسطوانات الصغيرة، أو المركبات الكهربائية، والتي تُستعمل في مشاريع بيئية.

ويهدف هذا التخفيض إلى:

- تشجيع الاستثمار في مشاريع نظيفة مثل:
  - **الطاقة الشمسية،**
  - **إنتاج الكهرباء من الرياح،**
  - **رسكلة النفايات،**
- **تقليص التكاليف الجبائية،**
- **تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.[1]**

وبذلك، فإن المادة (112) تندرج ضمن الإطار العام للدولة الجزائرية في دعم الانتقال الطاقوي وتعزيز الالتزام البيئي للمؤسسات الناشئة والمنتجة.

3- منح تسهيلات جبائية إضافية:

في إطار سعي الدولة الجزائرية إلى **دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع ذات الطابع البيئي أو التكنولوجي،** تضمن **قانون المالية لسنة 2020** جملة من **التسهيلات الجبائية والتمويلية،** تهدف إلى خلق مناخ استثماري مشجع، خاصة في المجالات ذات الأثر الإيجابي على البيئة والاقتصاد الوطني.

[1] قانون رقم 19-14 ،سالف الذكر ،**المادة 112**.

وقد تم التأكيد على هذا التوجه من خلال **المادة (108)** من **قانون المالية لسنة 2020**، والتي تنص على ما يلي:

"بغض النظر عن الأحكام المخالفة، يُرخص بتمويل المشاريع الاستراتيجية والمهيكلة للاقتصاد الوطني، لدى الهيئات المالية الدولية للتنمية، بعد استشارة السلطات المختصة. ويقدم الوزير المكلف بالمالية عرضًا عن هذه المشاريع إلى لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني) ".[1]

ويعكس هذا النص رغبة الدولة في:

- **توسيع نطاق الدعم الجبائي والمالي** ليشمل مشاريع ذات بعد بيئي مثل:
  - إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة،
  - إعادة رسكلة النفايات،
  - تطوير التكنولوجيا البيئية؛
- **السماح باللجوء إلى مصادر تمويل دولية** لتمويل المشاريع الكبرى، خاصة الاستراتيجية والمهيكلة، مع ضمان الرقابة المؤسسية على هذه العمليات؛
- **ربط التسهيلات الجبائية بأهداف التنمية المستدامة**، من خلال توجيهها نحو الأنشطة التي تخلق قيمة مضافة وتحترم المعايير البيئية.

ويدخل هذا الإجراء ضمن **سياسة التحول الاقتصادي** المعتمدة من طرف الجزائر، والتي تهدف إلى تنويع مصادر النمو و**تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر**.

ثانيا -دعم مشاريع الطاقة المتجددة:

أدركت السلطات العمومية، من خلال قانون المالية لسنة 2020، الأهمية الاستراتيجية للطاقات المتجددة في تحقيق التحول الطاقوي وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة،

[1] المادة108 من قانون رقم 19-14 ، سالف الذكر.

خاصة الوقود الأحفوري. ومن هذا المنطلق، خصّ القانون حزمة من التدابير التشجيعية والامتيازات المالية والجبائية التي تستهدف تحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، لا سيما في المناطق ذات الإمكانات الطبيعية غير المستغلة. ومن بين أبرز هذه التدابير:

1- تخصيص موارد مالية ضمن الميزانية العامة للدولة: تم إدراج اعتمادات مالية موجّهة خصيصًا لتمويل مشاريع إنتاج الطاقة من مصادر متجددة، خصوصًا الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، وذلك في المناطق الداخلية والجنوبية التي تتمتع بقدرات طبيعية هائلة في هذا المجال. ويهدف هذا التمويل إلى تشجيع إقامة مشاريع طاقوية محلية تسهم في التنمية الاقتصادية للجهات المعزولة.

وقد نصت **المادة (34) من قانون المالية لسنة 2020 على ما يلي: "يُخصّص غلاف مالي ضمن الميزانية العامة للدولة لتمويل مشاريع إنتاج الكهرباء انطلاقًا من الطاقات المتجددة، لاسيما في ولايات الجنوب، بهدف تغطية الحاجيات الطاقوية المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق."** [1]

2-إعفاءات ضريبية وجمركية: نص القانون على إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة أو المنتجة محليًا، والموجهة لإنتاج الطاقة المتجددة، من الرسوم الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة .ويشمل هذا الإعفاء الألواح الشمسية، العنفات الهوائية، والبطاريات، وغيرها من المعدات التقنية، مما يقلل من الكلفة الإجمالية للاستثمار ويحفّز المستثمرين على التوجه نحو هذا النوع من المشاريع وقد نصت المادة (84) من قانون المالية لسنة 2020 على ما يلي: **"تعفى من الحقوق الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة، التجهيزات واللوازم المستوردة أو المقتناة محليا، والموجهة لإنجاز واستغلال منشآت إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة"**.

3-دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تم تشجيع إقامة شراكات استراتيجية بين الدولة والفاعلين الخواص من أجل إنشاء واستغلال محطات لإنتاج الكهرباء من مصادر

[1] القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ج ر، العدد 82.

نظيفة. ويُراد من هذه المقاربة التشاركية تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى، وتحقيق التكامل بين القدرات التمويلية والتقنية للقطاع الخاص والإطار التنظيمي والدعم المؤسسي الذي توفره الدولة.

وقد جاء ذلك في **المادة (34) من قانون المالية لسنة 2020، التي نصت على ما يلي: "تُخصص اعتمادات مالية ضمن الميزانية العامة للدولة لفائدة إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة، لاسيما عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص."**

وتندرج هذه الإجراءات في إطار السياسة الوطنية الرامية إلى الانتقال الطاقوي، وتعزيز الأمن الطاقوي، مع احترام الالتزامات البيئية على الصعيدين الوطني والدولي.

ثالثا- تعزيز الابتكار داخل المؤسسات الناشئة

أتولت الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أولت الجزائر اهتمامًا خاصًا بتطوير الاقتصاد الرقمي والمقاولاتية التكنولوجية، من خلال اعتماد آليات تشريعية تدعم الابتكار، لاسيما في صفوف المؤسسات الناشئة ذات التوجه البيئي. وقد جاء قانون المالية لسنة 2020 ليضع إطارًا قانونيًا مناسبًا لهذا التوجه، من خلال حزمة من الإجراءات المحفزة على الإبداع والابتكار.

وتتمثل أبرز هذه الإجراءات فيما يلي:

1. **إنشاء صناديق لتمويل المشاريع المبتكرة،** في إطار دعم الابتكار وتحفيز الاستثمار في القطاعات الناشئة، نص قانون المالية لسنة 2020 على إمكانية **إنشاء** صناديق لتمويل المشاريع المبتكرة، ضمن ما يُعرف بآلية الاستثمار المخاطر. تهدف هذه الآلية إلى تشجيع تمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع ذات القيمة المضافة العالية، والتي غالبًا ما تواجه صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي بسبب طبيعتها عالية

المخاطرة. وقد ورد ذلك في **المادة (111) من قانون المالية لسنة 2020**، والتي تنص على ما يلي:يمكن إنشاء صناديق استثمار في إطار آلية رأس المال المخاطر **(Capital Risque)**، موجهة لتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة ذات الإمكانيات العالية للنمو، والتي تنطوي على درجة معينة من المخاطرة".

2. **توفير تسهيلات بنكية وآليات تمويل متنوعة**، في إطار دعم المؤسسات الناشئة وتشجيع روح المبادرة والابتكار، نص قانون المالية لسنة 2020 على توفير **تسهيلات بنكية وآليات تمويل متنوعة**، تُسند إلى مؤسسات وهيئات داعمة، أهمها **الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة**، الذي تم إنشاؤه خصيصًا لمرافقة هذا النوع من المشاريع. يهدف هذا الصندوق إلى تغطية حاجيات التمويل التي تعجز البنوك التقليدية عن تلبيتها، لاسيما بسبب المخاطر المرتبطة بالمشاريع الابتكارية. كما يندرج ذلك ضمن استراتيجية الدولة لتشجيع اقتصاد المعرفة ومرافقة الشباب المقاول[1]. وقد **نصت المادة (111) من قانون المالية لسنة 2020** على ما يلي: **"يُنشأ صندوق وطني لتمويل المؤسسات الناشئة، يهدف إلى مرافقة وتمويل المشاريع المبتكرة في إطار آلية رأس المال المخاطر ويمكن لهذا الصندوق أن يتدخل في شكل مساهمات مالية أو قروض بشروط تفضيلية".**

3. **منح إعفاءات جبائية مؤقتة**:في إطار تعزيز الابتكار ودعم المؤسسات الناشئة، نص قانون المالية لسنة 2020 على منح إعفاءات جبائية مؤقتة لفائدة المؤسسات الناشئة ذات الطابع الابتكاري، بشرط حصولها على اعتماد من وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع الشباب المقاول على إدماج الابتكار في نموذج أعمالهم، وتوفير بيئة أعمال محفزة، تتماشى مع التوجهات الوطنية نحو اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة. وقد ورد ذلك في **المادة (113) من**

[1] زرواق عائشة ، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري ،صندوق دعم و تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا، مجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، مجلد 07 ، ئعدد 01 ، كلية الحقوق ، جامعة تيسمسيلت ، ص ص 6-7.

قانون المالية لسنة 2020، التي تنص على ما يلي: **"تستفيد المؤسسات الناشئة المبتكرة المعتمدة من طرف وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، من إعفاء مؤقت من الضرائب والرسوم لمدة ثلاث (3) سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، ابتداء من تاريخ الشروع الفعلي في النشاط."**

الفرع الثاني :قانون الاستثمار الجديد و دعمه للانشطة المستدامة

تبنّت الجزائر بموجب القانون رقم 22-18 ،المتعلق بالاستثمار،حيث برزت الحاجة إلى تشريعات استثمارية تعكس مبادئ التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، جاء قانون الاستثمار الجديد برؤية تقوم على الشفافية، العدالة، والتنمية المتوازنة اولا، مع تخصيص امتيازات قانونية للمشاريع ذات البعد البيئي والاجتماعي ثانيا . كما تم تحديد قطاعات استراتيجية مرتبطة بالحفاظ على البيئة والطاقات المتجددة ثالثا ، مدعومة بآليات تنفيذية ومؤسسات مرافقة لتشجيع هذا النوع من الاستثمار المسؤول رابعا ، بما يرسّخ التحوّل نحو اقتصاد أخضر ومبتكر.

ويمثل هذا القانون نقلة نوعية في مسار الإصلاح الاقتصادي، إذ نص صراحة على إدماج البعد البيئي في السياسات الاستثمارية، بما يتماشى مع التزامات الجزائر الدولية، لا سيما في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

وقد ورد في **المادة (2) من القانون رقم 22-18** ما يلي:

"يهدف هذا القانون إلى وضع نظام قانوني محفز للاستثمار، يكرّس مبادئ حرية المبادرة والشفافية والمساواة، ويشجع الاستثمارات التي تسهم في التنمية المستدامة وخلق مناصب الشغل". [1]

ويُعد هذا التوجه دعمًا واضحًا للأنشطة الاقتصادية التي تحترم المعايير البيئية، من خلال ما يتضمنه القانون من تسهيلات، وضمانات، وإعفاءات موجهة للاستثمارات النظيفة والمبتكرة.

[1] قانون رقم 22-18 ، سالف الذكر .

أولًا ـ المبادئ العامة التي يقوم عليها قانون الاستثمار الجديد:

جاء قانون الاستثمار الجديد ليُكرّس مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتكريس مبدأ المساواة بين المستثمرين، فضلاً عن تسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار. وقد أكّد القانون، سواء في ديباجته أو في مواده، على أهمية تشجيع الاستثمار المستدام، حيث نصّت المادة الثانية منه على أن الدولة تسعى إلى "ترقية الاستثمار المنتج للثروة، وضمان تنمية مستدامة ومتوازنة" [1]

ثانيًا ـ الامتيازات القانونية الممنوحة للمشاريع ذات الطابع المستدام:

أولى المشرّع الجزائري اهتمامًا خاصًا بالمشاريع ذات الطابع المستدام من خلال **القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار**، حيث خصص لها **جملة من الامتيازات القانونية** التي تهدف إلى تحفيز الاستثمارات في القطاعات الخضراء والحساسة بيئيًا، مثل **الطاقات المتجددة، إعادة تدوير النفايات، والفلاحة الإيكولوجية**.

1- الامتيازات خلال مرحلة الانجاز :

وقد نصت **المادة (34)** من القانون المذكور على منح حزمة من **الإعفاءات الضريبية والجمركية خلال مرحلة إنجاز المشروع**، وتتمثل في:

- **الإعفاء من الحقوق الجمركية** على المعدات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA)** سواء على السلع المستوردة أو المقتناة محليًا.
- **الإعفاء من الرسم على نقل الملكية** عند اقتناء العقارات الموجهة لإنجاز المشروع.
- **الإعفاء من حقوق التسجيل والضمان** المرتبطة بعمليات التمويل.

[1] المادة 2 ، من قانون رقم 22-18، سالف الذكر .

وتنص **المادة (34)** على ما يلي:

"تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة والرسم على نقل الملكية وحقوق التسجيل والضمان، عند استيراد أو اقتناء التجهيزات والمواد الضرورية لإنجاز المشروع، وذلك خلال فترة الإنجاز".[1]

هذه الامتيازات تُعد من أبرز أدوات **جذب الاستثمارات الخضراء**، وتُسهم في بناء اقتصاد أكثر استدامة، متوافق مع التزامات الجزائر الدولية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

2 ـ الامتيازات خلال مرحلة الاستغلال:

في إطار تحفيز الاستثمار المستدام، منح القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار جملة من الامتيازات الجبائية خلال مرحلة استغلال المشروع، والتي تُعد مكملة للامتيازات الممنوحة أثناء الإنجاز. وقد نصت المادة **(35)** من القانون على إعفاءات ضريبية مهمة تشمل:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الإعفاء من الرسم المهني (TAP)،
- الإعفاء من الرسم العقاري على الأملاك العقارية المستغلة في إطار الاستثمار.

وتختلف مدة هذه الإعفاءات حسب طبيعة المشروع والنتائج المحققة، كما يلي:

- ثلاث (03) سنوات بالنسبة لجميع الاستثمارات بصفة عامة،
- خمس (05) سنوات إذا أسفر المشروع عن خلق أكثر من 100 منصب شغل دائم،
- عشر (10) سنوات إذا كان الاستثمار موجهًا نحو مناطق بحاجة إلى تنمية، أو يندرج في إطار الأنشطة البيئية الإستراتيجية مثل الطاقات المتجددة، تثمين النفايات، أو الفلاحة البيئية.

[1] المادة 34 ،قانون رقم 22-18 ، سالف الذكر.

وقد **نصت المادة (35) على ما يلي:**

"تستفيد المشاريع الاستثمارية من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم المهني والرسم العقاري لمدة تتراوح بين 3 و10 سنوات حسب طبيعة المشروع ومكان إنجازه وعدد مناصب الشغل المستحدثة".[1]

هذه الامتيازات تمثل دعمًا مباشرًا للاستثمارات الخضراء، وتعكس التزام الدولة بتهيئة مناخ قانوني محفّز للاستثمار المستدام.

ج ـ الامتيازات الإضافية للمناطق الخاصة

في إطار **التمييز الإيجابي** وتوجيه الاستثمار نحو المناطق ذات الأولوية، خصّ **القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار** الاستثمارات المنجزة في **المناطق الخاصة**، كالمناطق الحدودية، والمناطق الجنوبية، والمناطق ذات التأخر التنموي، بجملة من **الامتيازات الجبائية والجمركية الإضافية**.

وقد نصت **المادة (36)** من القانون على أنه **تُمدد مدة الإعفاءات الجبائية والجمركية إلى عشر (10) سنوات** كاملة، بالنسبة للمشاريع المنجزة في هذه المناطق. ويهدف هذا الإجراء إلى خلق ديناميكية اقتصادية محلية، وتقليص الفوارق الجهوية، مع التركيز على **المشاريع البيئية** في ولايات مثل **أدرار وتمنراست**، حيث تمثل **الطاقات المتجددة** ومعالجة المياه العادمة أولويات وطنية ملحّة.

ونصت المادة (36) على ما يلي:

"تُمنح الامتيازات المنصوص عليها في المادتين 34 و35 أعلاه، لمدة عشر (10) سنوات بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة المحددة عن طريق التنظيم[2]".

[1] المادة 35،قانون رقم 22-18 ، سالف الذكر

[2] المادة 36، قانون رقم 22-18 ، سالف الذكر.

هذا التوجه يشجع على إقامة **مشاريع طاقوية وفلاحية مستدامة**، مع ضمان تحقيق التنمية المحلية المتوازنة بيئيا واقتصاديا.

ثالثًا: تحديد القطاعات ذات الطابع البيئي

حدد المشرّع الجزائري القطاعات ذات الطابع البيئي المؤهلة للاستفادة من الامتيازات الاستثمارية من خلال إحالة قانون الاستثمار الجديد إلى القائمة الوطنية للأنشطة المؤهلة للامتيازات، التي تُعدّها "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"[1].وتشمل هذه القائمة مجموعة من القطاعات ذات البعد البيئي، من بينها:

1. الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، الريحية، والكتلة الحيوية.
2. رسكلة وتثمين النفايات المنزلية والصناعية.
3. تكنولوجيا معالجة المياه والتطهير البيئي.
4. النقل النظيف، بما في ذلك النقل الكهربائي.
5. الفلاحة الإيكولوجية والعضوية.

ويُعدّ إدراج هذه الأنشطة ضمن القائمة الوطنية بمثابة اعتراف قانوني بأهميتها، مما يمنح المشاريع الخضراء المنخرطة فيها صفة الاستثمارات ذات الأولوية، ويؤهلها تلقائيًا للاستفادة من النظام التحفيزي المنصوص عليه في قانون الاستثمار رقم 22-18، لا سيما في **المادة 8 التي تحدد الأنشطة المؤهلة، والمادة 28 التي تضبط شروط الاستفادة من النظام التحفيزي، والمادة 34 التي تفصّل الامتيازات الممنوحة خلال مراحل المشروع**. [2]

يحظى دعم الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة في الجزائر **بأساس دستوري قوي**، يؤطر السياسات العمومية ويوجه التشريعات ذات الصلة بالبيئة والاقتصاد الأخضر.

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، "القائمة الوطنية للأنشطة المؤهلة للاستفادة من الامتيازات"، منشور رسمي، www.aapi.dz تم الاطلاع في جوان 2025.
[2] القانون رقم 22-18 ،سالف الذكر، العدد 50.

رابعا : انشاء أليات التنفيذية ومؤسسات داعمة

في إطار تفعيل السياسة الاستثمارية الجديدة وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، نص **القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار** على **إنشاء اللجنة الوطنية لترقية الاستثمار**، بموجب **المادة (47)**، كآلية تنفيذية عليا تُعنى بتنظيم وتقييم ومتابعة الاستثمارات داخل الجزائر.

وقد أُوكلت إلى هذه اللجنة **مهام محورية**، من بينها:

- **تقييم المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي،**
- **متابعة تنفيذ الامتيازات الممنوحة في إطار السياسة الاستثمارية،**
- **مراقبة مدى التزام المستثمرين بالمعايير البيئية والاجتماعية.**

ونصت **المادة (47) على ما يلي:**

"تُنشأ لجنة وطنية لترقية الاستثمار توضع لدى الوزير المكلف بالاستثمار، وتكلف بتقييم المشاريع الاستراتيجية ومتابعة الامتيازات ومراقبة احترام الالتزامات لاسيما تلك المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة".

ويُظهر هذا التوجه أن **الاعتبارات البيئية لم تعد هامشية** في السياسة الاقتصادية الجزائرية، بل أصبحت **شرطًا أساسًا لقبول وتمرير الاستثمارات**، مما يعكس **تحولًا في الرؤية القانونية** نحو تبني نموذج تنموي أكثر استدامة وشمولًا.[1]

المطلب الثاني :

الاليات المؤسساتية لتمويل المقاولاتية الخضراء

تعد مسألة التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المقاولاتية الخضراء، نظرًا لطبيعة المشاريع البيئية التي غالبًا ما تتّسم بارتفاع تكاليفها وطول أمد عائداتها، فضلًا عن المخاطر التقنية والتنظيمية المرتبطة بها. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تطوير آليات مؤسساتية

[1] المادة 47 ، سالف الذكر.

متخصصة تضمن تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو دعم المبادرات ذات البعد البيئي. وقد تبنّت الدولة الجزائرية جملة من السياسات التمويلية من خلال إنشاء صناديق بيئية وهيئات مرافقة، بالإضافة إلى تشجيع السندات على الانخراط في تمويل هذا النوع من المشاريع. وعليه، سيتم في هذا المطلب دراسة أهم هذه الآليات من خلال تحليل دور كل من الصندوق الوطني للبيئة والساحل (الفرع الأول)، ودعم المؤسسات الناشئة البيئية(الفرع الثاني) ، إلى جانب مساهمة السندات الخضراء (الفرع الثالث).

الفرع الأول : دور الصندوق الوطني للبيئة و الساحل FNEC في دعم المشاريع البيئية

يُعد الصندوق الوطني للبيئة والساحل (FNEC) أحد أهم الآليات المؤسساتية التي أُنشئت خصيصًا لدعم المشاريع البيئية في الجزائر(أولا)، حيث يضطلع بدور محوري في تمويل المبادرات التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة(ثانيا)، من خلال توفير موارد مالية موجهة للمشاريع ذات البعد الإيكولوجي(ثالثا).

أولا - نشأة الصندوق الوطني للبيئة والساحل(FNEC) :

جاء إنشاء الصندوق الوطني للبيئة والساحل (FNEC) في سياق تزايد التحديات البيئية التي واجهتها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، خاصة تلك المتعلقة بالتلوث الساحلي، تدهور المحيط البيئي، وضعف تمويل المشاريع البيئية المحلية. وقد تم تأسيس هذا الصندوق بصفة رسمية بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 02-14**[1]، كآلية تمويل عمومية ذات طابع خاص، تُشرف عليه **وزارة البيئة**، ويهدف إلى دعم وتمويل المشاريع والمبادرات البيئية التي تندرج ضمن سياسة الدولة في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا - تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر :

[1] مرسوم التنفيذي رقم 02-14 مؤرخ في 13 جانفي 2002، امتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للبيئة والساحل، ج ر، عدد 10، صادر في 13 جانفي2000.

يتغذى الصندوق الوطني للبيئة والساحل، المُنشأ تحت حساب التخصيص الخاص رقم 302-065، من جملة من الإيرادات التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 17-170[1]، حيث تم التنصيص في مادته الثالثة على طبيعة هذه الموارد. وتُعدّ هذه الإيرادات انعكاسًا فعليًا لمصادر التمويل العمومي ذات الصلة بالبيئة، وتتمثل أساسًا في:

1 - الرسم على الأنشطة الملوّثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD)، والذي يُفرض على المنشآت أو الأنشطة التي تُلحق أضرارًا مباشرة بالمحيط البيئي.
2 - الرسوم الخاصة التي تُحدّد بموجب قوانين المالية السنوية، والموجّهة خصيصًا لدعم التدخلات البيئية.
3 - الغرامات المحصلة نتيجة مخالفة التشريعات البيئية، وهي تمثل آلية ردعية ترفد الصندوق بموارد إضافية.
4 - التعويضات المرتبطة بتكاليف مكافحة التلوث العرضي، الناتج عن تسرب مواد كيميائية خطيرة إلى البحر أو المياه الجوفية أو الهواء أو التربة.
5 - إلى جانب مساهمات وموارد أخرى متنوعة، على غرار الهبات والتبرعات التي يمكن أن تُمنح من قبل مؤسسات أو شركاء وطنيين ودوليين[2].

ثالثا - مجالات صرف موارد الصندوق الوطني للبيئة والساحل ودورها في دعم السياسة البيئية :

[1] مرسوم اتنفيذي رقم 17-170 مؤرخ في 22 ماي 2017، المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-065 "الصندوق الوطني للبيئة والساحل"، ج ر، عدد 31، صادر بتاريخ 22 ماي 2017.
[2] جابري عبد الوهاب ، زينات سعيد ، "دراسة تحليلية لتجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل: أي اهتمام بالاعتبارات البيئية في الجزائر؟"، *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة* ،المجلد 09، العدد 02، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2024، ص 453.

تُستخدم الموارد المالية للصندوق الوطني للبيئة والساحل لتغطية مجموعة من النفقات الموجَّهة لدعم جهود الدولة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل أهم مجالات صرف هذه الإيرادات فيما يلي:

1 - تمويل أنشطة المراقبة والتفتيش البيئي، لضمان مدى التزام الفاعلين باحترام التشريعات البيئية.
2 - تغطية نفقات اقتناء، تحسين وإعادة تأهيل التجهيزات والمعدات ذات الطابع البيئي.
3 - تمويل التدخلات المستعجلة في حالة حدوث تلوث بحري ظرفي مفاجئ، بما يضمن سرعة الاستجابة والحد من الأضرار.
4 - دعم البرامج المتعلقة بجمع وتحليل البيانات البيئية، إلى جانب التكوين والتوعية في مجالات البيئة والتنمية المستدامة.
5 - تقديم إعانات لتمويل الدراسات المرتبطة بمكافحة التلوث الحضري والصناعي.
6 - تقديم دعم مالي لمراكز الردم التقني (CET) خلال السنوات الثلاث الأولى من استغلالها، بما يضمن أداءها الفعّال في معالجة النفايات.
7 - تمويل المشاريع الرامية إلى حماية وتثمين الأوساط البيئية، سواء البحرية أو البرية، وكذا إعادة تأهيل المواقع الطبيعية والمساحات الخضراء.
8 - دعم عمليات الوقاية والحفاظ على التنوع البيولوجي، والأنظمة البيئية، والموارد الطبيعية، ومكافحة التغيرات المناخية.
9 - تمويل الأنشطة المرتبطة بإنشاء نظم معلومات بيئية، واقتناء تجهيزات رقمية داعمة لمتابعة الوضع البيئي بدقة.
10 - تقديم إعانات لدعم الاقتصاد الأخضر، وتحفيز المبادرات البيئية المبتكرة.
11 - تمويل الدراسات المتخصصة، لاسيما تلك التي تُعنى بتطبيق التشريعات والتنظيمات البيئية[1].

[1] جابري عبد الوهاب ، زينات سعيد ، مرجع سابق ,ص 454.

الفرع الثاني : تمويل المؤسسات الناشئة ذات الطابع البيئي

في ظل تزايد التحديات البيئية، برزت المؤسسات الناشئة ذات الطابع البيئي كحلول مبتكرة تجمع بين الريادة وحماية البيئة. غير أن هذه المشاريع تعاني من صعوبات في الوصول إلى التمويل، نظرًا لطابعها غير التقليدي. ومن هذا المنطلق، قامت الدولة بتوفير آليات دعم متخصصة لتشجيع هذا النوع من المؤسسات(أولا) , كما يُعد التمويل الأخضر أداة مالية موجهة لدعم المشاريع التي تراعي الجوانب البيئية، مثل الطاقات المتجددة، وتقليل الانبعاثات، وحماية الموارد الطبيعية. يهدف هذا التمويل إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال الموازنة بين متطلبات الاستثمار والحفاظ على البيئة، وهو يشكل ركيزة أساسية في مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون(ثانيا).

أولا ـ تعريف المؤسسات الناشئة الخضراء

تعتمد تعريفات المؤسسات الناشئة الخضراء على طبيعة المخرجات التي تقدمها، إذ يُقصد بها المشاريع الريادية التي تركز على تقديم سلع أو خدمات ذات أثر بيئي إيجابي، أو تلك التي تسهم في تقليل البصمة الكربونية والحد من التلوث من خلال ابتكاراتها. وتُفسَّر "الخُضرة" هنا إما من خلال المجال الذي تنشط فيه المؤسسة ـــ كإعادة التدوير، أو الطاقات المتجددة، أو الزراعة البيئية أو من خلال الطابع المستدام لعملية الإنتاج أو الاستهلاك.[1]

ويُستخدم مصطلح "المؤسسات الناشئة الخضراء" غالبًا بالتوازي مع تعبيرات أخرى مثل "ريادة الأعمال البيئية" و"ريادة الأعمال المستدامة"، والتي تشير إلى المبادرات الاقتصادية التي توظف حلولًا مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة. وتكمن خصوصية هذه المؤسسات في كونها تقدم نماذج أعمال جديدة تسعى لتحقيق الربح، ولكن دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد أو تهديد حقوق الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، ينظر إلى ريادة الأعمال الخضراء على أنها استجابة مجتمعية وبيئية معاصرة، تسعى إلى خلق توازن بين النمو الاقتصادي،

[1] جوعر بلقاسم، بن زيدان وفوزية، "تمويل المؤسسات الناشئة الخضراء في الاقتصاد الأخضر: دراسة تجارب دولية"، مجلة الإبداع، مجلد 13،عدد1 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2 ، قسنطينة، الجزائر، ، 2021، ص 155.

والحفاظ على البيئة، وتعزيز رفاهية الأفراد. وهي تمثل اليوم جزءًا من التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يقوم على مبادئ جديدة للإنتاج والاستهلاك، ويعتمد على الابتكار التكنولوجي المستدام كأداة للتميّز والتنافسية[1]

ثانيا ـ التمويل الأخضر كمصدر لتمويل المؤسسات الناشئة الخضراء

يشير التمويل الأخضر إلى كل نشاط مالي يُوجَّه نحو مشاريع تهدف إلى حماية البيئة أو الحد من التغيرات المناخية. ويُعد من بين المصادر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الناشئة الخضراء، خاصة تلك التي تعمل في مجالات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والتكنولوجيا النظيفة. ويساهم هذا النوع من التمويل في تسهيل ولوج هذه المؤسسات إلى موارد مالية تساعدها على النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1 – تعريف التمويل الأخضر

يُقصد بالتمويل الأخضر تلك الأنشطة المالية والاستثمارية التي تُوجَّه نحو دعم المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة، تقليل الانبعاثات الكربونية، والمحافظة على الموارد الطبيعية. وقد عرفته مجموعة العشرين (G20)[2] بأنه "توجيه الاستثمارات لتحقيق منافع بيئية في إطار التنمية المستدامة"، بينما اعتبرته مؤسسة التمويل الدولية استثمارًا يهدف إلى دعم المشاريع البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

كما عرّفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[3] بأنه التمويل الموجَّه نحو الأنشطة الاقتصادية التي تقلل من التلوث، وتحسن كفاءة استخدام الموارد، وتسعى إلى الحد من النفايات. ويشمل التمويل الأخضر أدوات مالية متنوعة مثل السندات البيئية، القروض الخضراء، وصناديق الاستثمار المستدام، التي تُستعمل لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة،

[1] جوعر بلقاسم، بن زيدان وفوزية ، مرجع سابق ، ص 156.

[2] مجموعة العشرين، *تقرير حول التمويل الأخضر Green Finance Synthesis Report*، قمة هانغزو، الصين، سبتمبر 2016.

- **مجموعة العشرين (G20)** هي منتدى دولي يضم أكبر الاقتصادات في العالم، ويهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي الدولي، ومناقشة السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي العالمي.

[3] منظمة التعاون الاقتصادي *والتنمية، التمويل الأخضر وتوسيع نطاق الاستثمارات البيئية المستدامة*، باريس، 2015..

وإعادة التدوير، وحماية البيئة من التلوث. وعليه، فإن التمويل الأخضر يُمثّل توجّهًا استراتيجيًا نحو تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، من خلال دمج البعد البيئي في القرارات التمويلية والاستثمارية[1].

2 – أهمية التمويل الأخضر

شهد التمويل الأخضر اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، باعتباره أحد الآليات الحيوية لتعزيز التحول نحو اقتصاد مستدام. وتكمن أهميته في قدرته على توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التي تراعي المعايير البيئية، وتسهم في التخفيف من آثار التغيرات المناخية، من خلال تشجيع استخدام التقنيات النظيفة والطاقات المتجددة. ويمكن إبراز أهمية التمويل الأخضر من خلال النقاط التالية:

أ ـ دعم الزراعة المستدامة: من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بأساليب تحافظ على البيئة، مما يعزز الإنتاجية والكفاءة.

ب ـ رفع الكفاءة الصناعية: يشجع التمويل الأخضر التحول نحو الطاقات المتجددة في قطاع الصناعة، ما يقلل من الضغط على الموارد الطبيعية ويحسن الأداء البيئي على المدى القصير والطويل.

ج ـ المساهمة في تقليص البطالة: عبر خلق فرص عمل جديدة، خصوصًا في قطاعات الزراعة النظيفة والطاقات المتجددة.

د ـ تحفيز التحول المؤسساتي: يساعد في إعادة هيكلة نماذج الأعمال والبنية التحتية لتأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، ما يعزز من حصة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي.

[1] جوعر بلقاسم ، بن زيدان وفوزية. مرجع سابق ,ص 159.158.

ه ـ الحد من النفايات والانبعاثات: من خلال توجيه الاستثمارات نحو قطاعات اقتصادية صديقة للبيئة، مما يقلل من النفايات والانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري[1].

الفرع الثالث : دور السندات الخضراء في تمويل المقاولاتية الخضراء

تُعد السندات الخضراء من أبرز أدوات التمويل المستدام، حيث تُستخدم لجمع الأموال المخصصة لمشاريع صديقة للبيئة(أولا). وتلعب دورًا مهمًا في دعم المقاولاتية الخضراء عبر تمويل مبادرات في مجالات الطاقة المتجددة، النفايات، والمباني البيئية(ثانيا).

اولا – مفهوم السندات الخضراء :

تُعرّف السندات الخضراء على أنها أدوات دين تصدرها مؤسسات حكومية أو خاصة بهدف جمع رؤوس أموال تُوجَّه خصيصًا لتمويل مشاريع تُراعي المعايير البيئية وتُسهم في التحول نحو اقتصاد مستدام. وقد برز هذا النوع من التمويل بشكل لافت منذ سنة 2008 حين أصدر البنك الدولي أول سند أخضر، ما ساهم في فتح المجال أمام العديد من الهيئات المالية حول العالم لاعتماد هذا النموذج كآلية مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية.

ووفقًا لتعريف البنك الدولي 2017 [2]، فإن السندات الخضراء تُستخدم لتمويل مشاريع تتعلق بالطاقة المتجددة، والنقل النظيف، والبناء المستدام، وإدارة المياه والنفايات، ومكافحة التلوث، وغيرها من الأنشطة التي تُقلّل من الأثر البيئي السلبي. ويتميّز هذا النوع من السندات بقدرته على الجمع بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي، حيث يستفيد المستثمر من العائد المالي، في الوقت الذي تُوجه فيه موارده نحو تحقيق منافع بيئية ومجتمعية ملموسة.

[1] جوعر بلقاسم ، بن زيدان فوزية. مرجع سابق , ص 159.
[2] البنك الدولي، *السندات الخضراء: عشر سنوات من التمويل الأخضر*، البنك الدولي، 2017

وقد شهدت السندات الخضراء توسعًا سريعًا منذ إصدارها الأول، حيث أشارت تقارير البنك الدولي إلى تمويل أكثر من 200 مشروع في بداياتها، بينما بلغت قيمة الإصدارات العالمية حوالي 157 مليار دولار في عام 2019 وحده.[1]

كما ظهرت أنواع جديدة ضمن هذا الإطار مثل السندات المستدامة (Sustainability Bonds) التي تموّل في آن واحد مشاريع بيئية واجتماعية. وتخضع السندات الخضراء لإطار تنظيمي دولي يتمثل في مبادئ السندات الخضراء (Green Bond Principles - GBP)، والتي تضمن الشفافية، وتحديد استعمال العائدات، وتقييم الأثر البيئي، والتقارير الدورية.

ومن جانب آخر، فإن عدم احترام هذه المبادئ قد يفتح المجال لما يُعرف بـ"الغسل الأخضر " (Greenwashing)، أي استخدام التمويل في مشاريع لا تستوفي فعليًا الشروط البيئية رغم تسويقها على أنها خضراء. بالتالي، تمثل السندات الخضراء أداة مالية استراتيجية تُساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتُمكّن من تعبئة رؤوس الأموال نحو مشاريع بيئية ذات جدوى، ضمن إطار من الشفافية والحوكمة الرشيدة[2].

ثانيا ـ مبادئ السندات الخضراء :

تُعد مبادئ السندات الخضراء (GBP) إطارًا توجيهيًا دوليًا طوّرته مجموعة من الفاعلين في السوق المالية، بهدف تعزيز الشفافية والمصداقية في إصدارات السندات الخضراء. وقد ساهم هذا الإطار في توحيد المعايير المتبعة من قِبل المُصدرين والمستثمرين على حد سواء، مما أدى إلى تحسين فعالية توجيه العائدات نحو مشاريع ذات أثر بيئي إيجابي. وتُركّز هذه المبادئ على أربعة مكونات رئيسية هي:

[1] بكدي فاطمة ، وخبازي فاطمة الزهرة، "السندات الخضراء كأداة تمويل للاشتراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية النظيفة – دراسة حالة السندات الخضراء بالصين"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،مجلد 10، عدد 01، 2020,ص 309.

[2] مختاري عبد الجبار ، وقندوز عبد العالي، السندات ودورها في تمويل المشاريع الخضراء: دراسة تحليلية للفترة 2007-2020، مجلة الاقتصاد والمالية المستدامة، عدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي (إليزي) ،الجزائر ، 2022، ص.ص 499-500.

1 - **تحديد معيار اختيار** تُشترط في المشاريع الممولة عبر السندات الخضراء أن تكون ذات أثر بيئي واضح، مثل تقليل الانبعاثات، الحفاظ على الموارد، أو التكيف مع تغيّر المناخ. ويعتمد البنك الدولي على معايير دقيقة لتقييم هذه المشاريع، من بينها التوافق مع السياسات البيئية، ومراعاة الأبعاد الاجتماعية عند الاقتضاء. كما تُستخدم أدوات تحليل بيئي واجتماعي لضمان توجيه التمويل إلى مشاريع مستدامة وذات أولوية، مما يعزز من فعالية وجدوى-السندات-الخضراء[1].

2 – **تنفيذ عملية اختيار المشروعات** تعتمد عملية اختيار المشاريع الخضراء على قدرتها في تقليل الانبعاثات وحماية الموارد الطبيعية. تُستخدم معايير بيئية واجتماعية لضمان استدامة المشاريع وفعاليتها. كما تُقيّم المشاريع وفقاً لتوافقها مع أهداف التنمية المستدامة. يهدف التمويل الأخضر إلى دعم المبادرات التي تساهم في مكافحة تغير المناخ وتحسين جودة-البيئة[2].

3 - تخصيص وإصدار السندات الخضراء تتطلب عملية إصدار السندات الخضراء تحليلاً دقيقاً لمؤهلات المشاريع البيئية التي تمولها، مع التركيز على استيفاء المعايير البيئية والاجتماعية الصارمة. يشمل هذا التقييم التأكد من قدرة المشاريع على تحقيق الأثر البيئي الإيجابي المتوقع، وضمان عدم استخدامها في تمويل أنشطة ضارة بالبيئة. يعتمد الإصدار على مؤشرات وعمليات شفافة تتيح متابعة الأداء البيئي للمشاريع، مما يعزز ثقة المستثمرين ويُسهم في تطوير سوق التمويل الأخضر بشكل مستدام. [3]

4 - **الرصد والإبلاغ في السندات الخضراء** تشكل عمليات الرصد والإبلاغ جزءًا أساسياً من نظام إدارة السندات الخضراء، حيث تضمن الشفافية والمساءلة في استخدام العائدات. تشمل هذه العمليات جمع البيانات وتحليلها لتقييم الأثر البيئي للمشاريع الممولة، بالإضافة إلى الكشف عن أي مخاطر أو مشكلات قد تؤثر على الأداء البيئي. يُطلب من الجهات

[1] بكدي فاطمة وخبازي فاطمة الزهرة, مرجع سابق, ص 310.
[2] مختاري عبد الجبار ، وقندوز عبد العالي, مرجع سابق, ص 500.
[3] فاطمة بكدي، وخبازي فاطمة الزهرة, مرجع سابق, ص 310.

المصدرة تقديم تقارير دورية توضح التقدم المحرز، مما يعزز ثقة المستثمرين ويساعد في تحسين جودة التمويل المستدام[1].

[1] مختاري عبد الجبار ، وقندوز عبد العالي ، مرجع سابق ، ص ص501-502.

الخاتمة

خاتمة

ختاما يمكن القول ان المقاولاتية الخضراء استجابة ضرورية للمتغيرات البيئية والاقتصادية المعاصرة، حيث تمثل نموذجا اقتصاديا جديدا يدمج بين أهداف الربحية والمسؤولية البيئية والاجتماعية، في إطار يسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فهي ليست مجرد شكل من أشكال ريادة الأعمال، بل هي فلسفة إنتاج واستهلاك تقوم على الابتكار، والكفاءة في استغلال الموارد، وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة. ومن خلال تحليل أبعاد هذا المفهوم في السياق الوطني، يتضح أن الجزائر بدأت تخطو خطوات نحو ترسيخ ثقافة المقاولاتية الخضراء، عبر بعض المبادرات والسياسات العمومية، إلا أن هذه الجهود لا تزال مشتتة وتحتاج إلى تعزيز أكبر من حيث الدعم القانوني، والتمويلي، والتكويني، إضافة إلى ضرورة نشر الوعي البيئي وسط مختلف شرائح المجتمع.

إن النهوض بالمقاولاتية الخضراء يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، تدمج فيها الأهداف البيئية ضمن السياسات الاقتصادية، وتفعل من خلال دعم الابتكار البيئي، وتحفيز الشباب على الاستثمار في مشاريع مسؤولة ومستدامة. كما أن نجاح هذا التوجه رهين بتكامل الأدوار بين الدولة، القطاع الخاص، المؤسسات الجامعية، والمجتمع المدني. وفي ظل التحديات المناخية والبيئية المتسارعة، فإن ترقية المقاولاتية الخضراء لا تمثل فقط خيارا تنمويا بل أيضا التزاما أخلاقيا تجاه الأجيال القادمة، مما يستدعي مواصلة البحث والتطوير في هذا المجال الحيوي لاستشراف آفاق أكثر استدامة وعدالة.

من خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية :

- تعد المقاولاتية الخضراء نموذجا اقتصاديا حديثا يجمع بين تحقيق الربح وحماية البيئة، ويمثل أحد ركائز الانتقال نحو التنمية المستدامة.
- المقاولاتية الخضراء تتفرع إلى أنواع متعددة (بيئية، اجتماعية، تكنولوجية) تظهر مرونة المفهوم وارتباطه بعدة قطاعات حيوية.
- تساهم المؤسسات الخضراء في تقليل التلوث، ترشيد استغلال الموارد، وتحسين الأداء البيئي من خلال ممارسات مثل الرسكلة والتقنيات النظيفة.

- تؤدي المقاولاتية الخضراء دورا فعالا في التخفيف من آثار التغير المناخي، من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة والابتكار المناخي.
- بالرغم من وجود بعض المبادرات المؤسسية في الجزائر، إلا أن دعم الدولة للمقاولاتية البيئية لا يزال غير كاف ويعاني من ضعف التنسيق والاستمرارية.
- هناك نقص كبير في التكوين المتخصص، وغياب ثقافة بيئية لدى الشباب، ما يضعف من بروز ريادة أعمال خضراء على نطاق واسع.
- الإطار التشريعي الجزائري يفتقر إلى قوانين صريحة ومتكاملة تدعم المقاولاتية الخضراء، رغم وجود إشارات جزئية في بعض النصوص القانونية.
- التمويل يمثل تحديا أساسيا، حيث تسجل محدودية كبيرة في الاليات المالية الخاصة بالمشاريع البيئية، وعدم تفعيل أدوات حديثة مثل السندات الخضراء.
- الصندوق الوطني للبيئة والساحل، رغم أهميته، لا يزال غير مستغل بشكل كاف، ويحتاج إلى إعادة تفعيل وتوسيع صلاحياته لدعم المشاريع الخضراء الناشئة.
- تحقيق تحول فعلي نحو مقاولاتية خضراء في الجزائر يتطلب تضافر الجهود بين الدولة، الجامعات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني ضمن رؤية استراتيجية واضحة.

بناء على ما سبق، تقترح الدراسة ضرورة العمل على تعزيز المقاولاتية الخضراء من خلال جملة من الاقتراحات ، منها:

- مراجعة وتطوير الأطر القانونية لتشجيع الاستثمارات البيئية.
- تخصيص حوافز مالية وجبائية للمؤسسات والمقاولين الذين يعتمدون ممارسات صديقة للبيئة.
- إنشاء مراكز احتضان متخصصة في المشاريع الخضراء على مستوى الجامعات ومؤسسات الدعم.
- تعزيز التكوين الجامعي والمهني في مجالات الاقتصاد الأخضر، والتقنيات البيئية، والابتكار الإيكولوجي.

- إشراك الإعلام والمجتمع المدني في نشر ثقافة المقاولاتية البيئية، وتشجيع السلوك الاستهلاكي المستدام.
- دعم البحث العلمي التطبيقي الموجه لإيجاد حلول بيئية مبتكرة تلائم السياق المحلي.

قائمة
المراجع

قائمة المراجع و المصادر :

1- الكتب:

1- عيسى أحمد ، *المقاولاتية البيئية والابتكار الأخضر في الجزائر: تحديات وآفاق*، دار المعرفة، الجزائر، 2021

2- عربيات بشير محمد ، أيمن سليمان مزاهرة، "التربية البيئية"، دار المناهج، عمان، 2004.

3- عوني اللبدي نزار ،التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة ،دار دجلة للطباعة و النشر ،الاردن، 2015

4- مروة احمد و برهم نسيم ، الريادية و ادارة المشروعات الصغيرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2008 .

2- الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

1- بن حكوم علي، المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة- دراسة حالة - رسالة نيل شهادة دكتوراه، العلوم التجارية والتسير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد دراية، ادرار، 2021.

2- بوعافية بوبكر، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية-دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس، 2022.

ب- **رسائل الماجيستير:**

1- خالد محمد محسن محمد، معالجة الصحافة المحلية لبعض المحافظات لقضايا البيئة في ضوء بعض أبعاد التربية البيئية،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ،1990.

2- عبد العزيز عبد الله أحمد الشايع ،الإعلام ودوره في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،2003.

3- ماري سعد سليمان سعد، الإعلام والوعي البيئي، دراسة لعينة من أسر مدينة القاهرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة ،1991.

ج- مذكرات ماستر:

2- بن مهرة نعيمة ،الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، 2012.

1- بن خديجة منصف، عبيد وهيبة ، صور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة مقارنة بين مشروعي "الجزائر البيضاء" و"مدينتي بيئتي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3، 2024.

3- المقالات و المداخلات :

- مقالات :

1- براهيمي صباح، "المقاولاتية: من تحمّل المسؤولية البيئية إلى المقاولاتية الخضراء"، *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية*، مخبر الدراسات التنموية الاقتصادية والمجالية، مجلد 5،عدد 1، كلية العلوم التجارية والتسيير جامعة احمد دراية ،ادرار، 2020،. ص ص 85-99.

2- بعوني ليلى ،اعادة تدوير النفايات مدخل لتفعيل الاقتصاد الاخضر و تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الميادين الاقتصادية ، مجلد 05،عدد01، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2022، ص ص 345-364.

3- بكيدي فاطمة ، وخبازي فاطمة الزهرة، "السندات الخضراء كأداة تمويل للاشتراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية النظيفة – دراسة حالة السندات الخضراء بالصين"، مجلة الابداع ,مجلد 10، عدد 01، 2020. جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة , ص ص 121-130.

4- بلودي عبد القادر. "الحد من البصمة البيئية مدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، مجلد 12، عدد 04، الواد ,2021. ص ص 218-237.

5 – بن عزة، هناء. "حاضنات الأعمال الخضراء كآلية لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة ."*مجلة الباحث الاقتصادي*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، مجلد 10، عدد 2، كلية العلوم التجارية و التسيير جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج 2022 . ص ص 267-382.

6- بن عيادة جليلة ، حباني كمال ، "الطاقات المتجددة كألية للحد من تغير المناخ" ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، مجلد 14 ،عدد3 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة ' بومرداس ، ، 2021. ص ص 1067 -1085.

7- دهيمي جابر، "مساهمة الوكالة الوطنية للنفايات في تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الدائري"، مجلة الصوت التنموي للتنمية المستدامة، مجلد 10، عدد 01 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، ، 2025 ص ص 9-23.

8- جابري عبد الوهاب ، زينات سعيد ، "دراسة تحليلية لتجربة الصندوق الوطني للبيئة والساحل: أي اهتمام بالاعتبارات البيئية في الجزائر؟"، *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*، مجلد 09، عدد 02 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، ، 2024. ص ص 148-367.

9- جوعر بلقاسم، بن زيدان وفوزية. "تمويل المؤسسات الناشئة الخضراء في الاقتصاد الأخضر: دراسة تجارب دولي ".مجلة الإبداع، مجلد 13، عدد 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، ، 2021 ص ص 153-172.

10- حضير عقبة، سممانى عادل ، "التجربة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة بديل لبترول"، مجلة العلوم الادارية والمالية، مجلد،01 عدد01 كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة حمو لخضر بالوادي،الجزائر، ديسمبر 2017،ص ص 499 -509.

11- حلاسة هناء، طرايش معمر، "دور إدارة الموارد الطبيعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر"(2000-2021)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، مجلد 17، عدد 2،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون،تيارت.2023 ص ص 44-65.

12- ريف هنية ، *"التنظيم القانوني لتسيير النفايات في الجزائر"*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 9، عدد 1، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تمنراست – الجزائر ، 2020. ص ص 129–110.

13- زرواق عائشة ، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري ،صندوق دعم و تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية ، مجلد 07 ، عدد01 ،كلية الحقوق ، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي ،تيسمسيلت ،2022، ص ص970 -990.

14- ساري سهام ، "واقع حاضنات المقاولاتية الخضراء في الجزائر وسبل تفعيلها على ضوء التجارب العالمية"، *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، مجلد 10، عدد 01،جامعة محمد البشير البراهيمي برج بوعريريج، 2023 ص ص 317–304.

15- سطي أسماء ، الحميمي سناء ، «بعض التجارب الدولية في الاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر»، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، مجلد 2، عدد 1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر. 2023 ص ص 130-121.

16- مختاري عبد الجبار ، وقندوز عبد العالي، السندات ودورها في تمويل المشاريع الخضراء: دراسة تحليلية للفترة 2007-2020، مجلة الاقتصاد والمالية المستدامة، عدد 5 جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022.

17- عمري حدة، "المقاولاتية الخضراء في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال،عدد 2، كلية العلوم التجارية والتسير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2022 ص ص 277- 297.

18- فرحات، عماد. "وظائف خضراء ."*مجلة البيئة والتنمية*، مجلد 13، عدد 121، ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، قسم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات – باتنة 1، 2021.

19- قباني فاطمة الزهرة ، "دعم الابتكار الإيكولوجي من منظور وطني ودولي"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 07، عدد 02، كلية العلوم ،جامعة فرحات عباس – سطيف 1، 2020ص ص 8 -35.

20- قريشي محمد ، بياضي صفاء ، "الابتكار التكنولوجي في المؤسسات انواعه ، مصادره ، و العوامل المؤثرة فيه" ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، عدد الاقتصادي 34-(01)، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، 2021 ص ص 287–280.

21- لعور أكرم ، بن عباس شامية ،"الرسكلة خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" , مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال , كلية العلوم التجارية والتسيير ،جامعة عباس لغرور خنشلة , الجزائر2020 ص ص 237–218.

22- لعور صندرة ، "دراسة تحليلية لمساهمة أسواق الكربون في تمويل مواجهة التغير المناخي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والاقتصادية، مجلد 07، عدد 02،كلية العلوم التجارية والتسيير ،جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة 2، 2020، ص ص 296 -310.

23- مجاني باديس ،"دور الإعلام في نشر الوعي البيئي"، مجلة البدر، مجلد 08،عدد 03، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باجي مختار – عنابة، ، 2016 ص ص 93–78.

24- مغاوري ولاء محمد،بركات محمد علي ، محمد هاش إيمان ، السيد الهربيتي محمد ، "دور التكنولوجيا الخضراء فى تحقيق الجودة والابتكار والابداع كأبعاد للميزة التنافسية "- دراسة ميدانية على قطاع ألعمال العام-. مجلة العلوم البيئية كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، مجلد 50، عدد 11،كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، *جامعة عين شمس* مصر، 2021 ص ص335-366.

25- مقداد زينة ، "دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بين الواقع و التحديات"، مجلة بحوث في القانون و التنمية، مجلد 03 ،عدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، .جامعة الدكتور تاطاهر مولاي – سعيدة ،الجزائر ،2023، ص ص 83–63.

26- بن خديجة منصف ،عبيد وهيبة ، "المشاريع المقاولاتية البيئية كالية لتحقيق التنمية المستدامة "، عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ،مجلد 3 ، عدد4 ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ا، ، 2019ص ص117–101 .

27- مسعودي فاطمة الزهراء وجمعي أسماء، "الطاقة المتجددة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد2، جامعة أبي بكر بلقاسم تلمسان، ، 2018 ، ص ص 23 -34.

ـ مداخلات :

ـ بوقريط رشيدة ، سايبي صندرة، دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني المقاولاتية في الاقتصاد الأخضر،كلية الحقوق و العلم السياسية ، جامعة عبد الحمد مهري ، قسنطينة، 06 ديسمبر 2021.

4- النصوص القانونية :

أ- النصوص التشريعية:

1- امر رقم 75-58 مؤرخ في 26سبتمبر1975 ، متضمن القانون المدني، ج ر ، العدد 78 الصادر في 30سبتمبر 1975. معدل ومتمم.

2- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج ر، العدد77، صادر في 15 ديسمبر 2001.معدل ومتمم .

3- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43 ، صادر بتاريخ 19 جويلية 2003.

4- قانون رقم 04–09 مؤرخ في 14اوت 2004 ،متعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطارالتنمية المستدامة ،ج ر،عدد 52،صادربتاريخ 18 اوت 2004.

5- قانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ، متضمن قانون المالية لسنة 2020، ، ج ر، عدد 81، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

6- قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24جويلية 2022، متعلق بالاستثمار،ج ر، عدد 50، صادلر بتاريخ 24 جويلية 2022.

ب- النصوص التنظيمية:

1- مرسوم تنفيذي رقم 02-175 مؤرخ في 7 ماي 2002، متعلق بإنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية للنفايات، ج ر، عدد 45، صادر بتاريخ 1 أوت 2002

2- مرسوم تنفيذي رقم 02-14 مؤرخ في 13 جانفي 2002، متعلق بإنشاء الصندوق الوطني للبيئة والساحل، ج ر، عدد 10، صادر في 13 جانفي2000.

3– مرسوم تنفيذي رقم 17-170 مؤرخ في 22 ماي 2017، محدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-065 "الصندوق الوطني للبيئة والساحل"، ج ر، عدد 31، صادر بتاريخ 22 ماي 2017.

5- مواقع الكترونية :

1 ـ معهد الريادة الاجتماعية، الموقع الرسمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 جوان 2025، من الرابط: https://www.socialentrepreneurshipinstitute.org

2- منظمة أشوكا (Ashoka)، الموقع الرسمي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 جوان 2025، من الرابط: https://www.ashoka.org

3- اتفاق باريس للمناخ، اتفاقية باريس المعتمدة في مؤتمر الأطراف COP21، باريس، ديسمبر 2015، منشور في موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) : **https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement**

4- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نيويورك، 1992، منشورة ضمن وثائق الأمم المتحدة تحت الرمز A/RES/48/189، متاحة على https://unfccc.int ، تم الاطلاع بتاريخ: 3جوان 2025

5- بروتوكول كيوتو، ملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،1997،اعتمد في كيوتو، اليابان، بتاريخ 11 ديسمبر 1997، ودخل حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005 United Nations, Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, 1997, available at: https://unfccc.int/kyoto_protocol

6- اتفاق باريس بشأن المناخ، المادة 7، باريس، 2015، متاح عبر الرابط: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

7- الموقع الرسمي لصندوق التكيف: **https://www.adaptation-fund.org**

8- مشروع دعم المياه والبيئة **(WES)**، (2022)تاريخ الاسترداد: 13 ديسمبر 2023، من https://www.wes-med.eu/ar

9- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، "القائمة الوطنية للأنشطة المؤهلة للاستفادة من الامتيازات"، منشور رسمي، www.aapi.dz تم الاطلاع في جوان 2025.

الفهرس:

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتيةالخضراء.....5

المبحث الأول :ماهية المقاولاتية الخضراء 6

المطلب الاول :التعرف بالمقاولاتية الخضراء 6

الفرع الاول: تعريف المقاولاتية الخضراء 8

الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية الخضراء وركائزها 9

أولا: خصائص المقاولاتية الخضراء: 10

ثانيا: ركائز المقاولاتية الخضراء: 11

الفرع الثالث: اهداف المقاولاتية الخضراء..... 13

اولا: المساهمة في الحد من التدهور البيئي: 14

ثانيا: تشجيع الابتكار البيئي: 14

ثالثا: خلق فرص العمل ابداعية.....14

رابعا: تعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول: 15

المطلب الثاني :أنواع المقاولاتية الخضراء 15

الفرع الأول: المقاولاتية البيئية 15

أولا : تعريف المقاولاتية البيئية: .... .16.

ثانيا: دور المقاولاتية البيئية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة 17

الفرع الثاني: المقاولاتية الاجتماعية الخضراء. 18

الفرع الثالث: المقاولاتية التكنولوجية الخضراء 21

أولا: تعريف المقاولاتية التكنولوجية الخضراء..... 21

ثانيا: مجالات التكنولوجيا الخضراء: 22

المبحث الثاني:ممارسات المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة ..24

المطلب الأول: الممارسات البيئية للمقاولاتية الخضراء 24

الفرع الأول: التقنيات النظيفة (الرسكلة) 25

أولا: مفهوم الرسكلة:. 25
ثانيا: اركان الرسكلة : 26
ثالثا: مساهمات الرسكلة في تحقيق التنمية المستدامة:.....28
الفرع الثاني: إدارة الموارد الطبيعية وتحليل البصمة البيئية 29
أولا: إدارة الموارد الطبيعية: 29
ثانيا: تحليل البصمة البيئية: 31
المطلب الثاني :دور المقاولاتية في مكافحة التغيير المناخي..... 33
الفرع الاول: الطاقات المتجددة، الابتكار المناخي 33
اولا: الطاقات المتجددة 34
ثانيا: الابتكار المناخي 38
ثالثا: العلاقة التفاعلية بين الطاقة المتجددة والابتكار المناخي: 39
الفرع الثاني: التخفيف من انبعاثات الكربون والتكيف مع آثار التغيرات المناخية...40
أولا: الإطار القانوني لتخفيف من انبعاثات الكربون 40
ثانيا: التكيّف كالتزام قانوني في مواجهة التغيرات المناخية..... 41
ثالثًا: الآثار القانونية الناجمة عن التغيرات المناخية 43
الفصل الثاني :واقع المقاولاتية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة..... 46
المبحث الأول : آليات دعم المقاولاتية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة..... 47
المطلب الأول :المبادرات العمومية والمؤسساتية الداعمة للمقاولاتية البيئية 48
الفرع الأول: مبادرة الابتكار الايكولوجي 48
أولا: تعريف الابتكار الايكولوجي. 48
ثانيا: أشكال الابتكار الإيكولوجي..... 50
الفرع الثاني: دور الوكالة الوطنية للنفايات AND في موافقة المشاريع الخضراء
.... 51
الفرع الثالث: تجربة مشروع "الجزائر البيضاء" كأداة لدعم المشاريع
المستدامة..... 53
المطلب الثاني: دعم الموارد البشرية للمقاولاتية الخضراء..... 54
الفرع الأول: دعم حاملي المشاريع البيئية وتشجيع ريادة الاعمال الخضراء 55

أولا: دعم حاملي المشاريع البيئية 56
ثانيا: تشجيع ريادة الاعمال الخضراء..... 56
الفرع الثاني: تكوين الكفاءات البشرية في المجال الاقتصاد الأخضر.....57
الفرع الثالث: دور الاعلام في نشر الوعي البيئي 59
أولا: تعريف الاعلام البيئي..... 59
ثانيا: خصائص واهداف الاعلام البيئي..... 61
المبحث الثاني: اليات تمويل المقاولاتية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة...64
المطلب الاول: الإطار التشريعي لتمويل المقاولاتية الخضراء 64
الفرع الأول: آليات التمويل في ظل قانون المالية لسنة 2020..... 65
اولا- تخفيف الأعباء الضريبية على المؤسسات 65
ثانيا -دعم مشاريع الطاقة المتجددة: 68
ثالثا- تعزيز الابتكار داخل المؤسسات الناشئة..... 70
الفرع الثاني :قانون الاستثمار الجديد و دعمه للانشطة المستدامة..... 72
أولًا - المبادئ العامة التي يقوم عليها قانون الاستثمار الجديد: 73
ثانيًا - الامتيازات القانونية الممنوحة للمشاريع ذات الطابع المستدام: 73
ثالثًا: تحديد القطاعات ذات الطابع البيئي 76
رابعا : انشاء أليات التنفيذية ومؤسسات داعمة..... 77
المطلب الثاني : الاليات المؤسساتية لتمويل المقاولاتية الخضراء..... 77
الفرع الأول : دور الصندوق الوطني للبيئة و الساحل FNEC في دعم المشاريع البيئية 78
أولا - نشأة الصندوق الوطني للبيئة والساحل(FNEC) :.....78
ثانيا - تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل في الجزائر 78
ثالثا - مجالات صرف موارد الصندوق الوطني للبيئة والساحل ودورها في دعم السياسة البيئية 79
الفرع الثاني : تمويل المؤسسات الناشئة ذات الطابع البيئي..... 81
أولا - تعريف المؤسسات الناشئة الخضراء 81
ثانيا - التمويل الأخضر كمصدر لتمويل المؤسسات الناشئة الخضراء 82

الفرع الثالث : دور السندات الخضراء في تمويل المقاولاتية الخضراء..... 84

اولا – مفهوم السندات الخضراء 84

ثانيا ـ مبادئ السندات الخضراء 85

خاتمة..... 89

قائمة المراجع 93

الفهرس: 100

ملخص

تعد المقاولاتية الخضراء من الآليات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، كونها تدمج بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على البيئة. تقوم على إنشاء مشاريع تهدف إلى تقليل الأثر البيئي، من خلال تبني ممارسات إنتاج نظيفة، واستعمال الطاقات المتجددة، وترشيد استهلاك الموارد. كما تسعى إلى خلق فرص عمل خضراء وتعزيز الوعي البيئي داخل المجتمع.

تتميز هذه المقاولاتية بطابعها الابتكاري والاجتماعي، حيث لا تقتصر أهدافها على الربح فقط، بل تمتد لتشمل معالجة المشكلات البيئية والاجتماعية، مما يجعلها أداة فعالة في مواجهة تحديات التغير المناخي وتحقيق العدالة البيئية.

ويُعد دعم الدولة والمجتمع عنصرًا محوريًا في تطويرها، من خلال المبادرات المؤسسية، وتوفير التمويلات المخصصة للمشاريع البيئية، والتكوين المستمر للكفاءات، فضلًا عن الأطر القانونية المحفزة. وبهذا، تشكل المقاولاتية الخضراء خيارًا استراتيجيًا لبناء اقتصاد أكثر استدامة وعدالة بيئية.

Résumé

L'entrepreneuriat vert comme mécanisme de réalisation du développement durable L'entrepreneuriat vert constitue un mécanisme moderne pour atteindre le développement durable, car il combine l'activité économique avec la préservation de l'environnement. Il repose sur la création de projets visant à réduire l'impact environnemental à travers des pratiques de production propres, l'utilisation des énergies renouvelables et la rationalisation de l'utilisation des ressources. Il vise également à créer des emplois verts et à renforcer la conscience environnementale au sein de la société. Cet entrepreneuriat se caractérise par son aspect innovant et social, car ses objectifs ne se limitent pas au profit, mais incluent également la résolution des problèmes environnementaux et sociaux, ce qui en fait un outil efficace pour faire face aux changements climatiques et réaliser la justice environnementale. Le soutien de l'État et de la société est un élément clé dans son développement, à travers des initiatives institutionnelles, des financements dédiés aux projets écologiques, la formation continue des compétences, ainsi que des cadres juridiques incitatifs. Ainsi, l'entrepreneuriat vert représente un choix stratégique pour construire une économie plus durable et plus équitable.